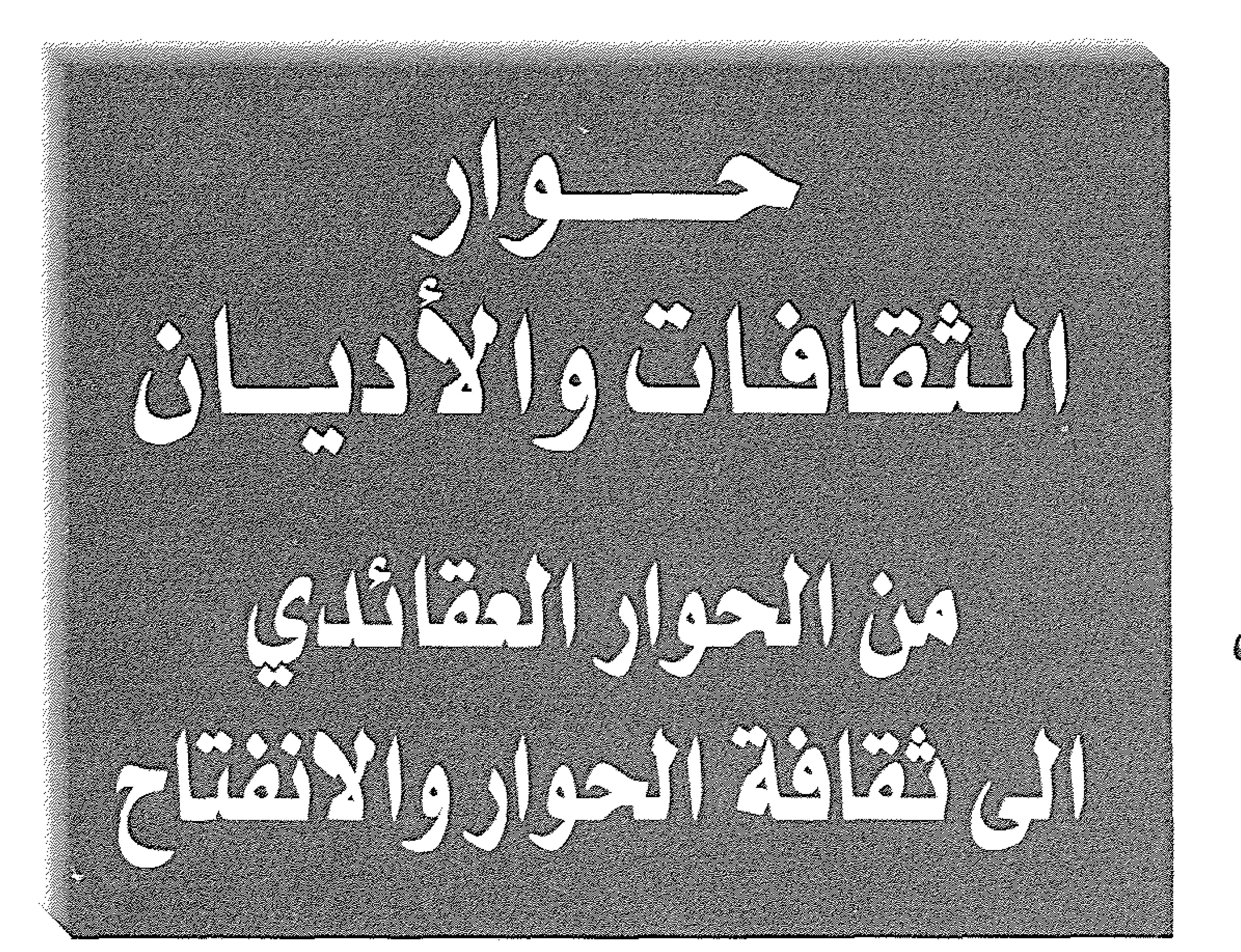


سلسلة
الشأن العام في قضايا الناس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف
وقائع المؤتمر الواحد والعشرين



منشورات جامعة سيدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٠

سلسلة

الشّأن العام في قضايا النّاس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر
حوار الثّقافات والأديان
من الحوار العقائدي
إلى ثقافة الحوار والانفتاح

تحـــريـــر	جورج مغامس
مـنشـــورات	جامعة سيِّدة اللويزة
إدارة	مكتب العلاقات العامّة
تـنفيــــذ	مطابع معوشي وزكريّا
الطّبعة الأولى	كانون الثّاني ٢٠٠٠
القيـــاس	١٧,٥×٢٥

سلسلة
الشأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

حوار الثّقافات والأديان

من الحوار العقائديّ
إلى ثقافة الحوار والانفتاح

وقائع المؤتمر المنعقد
في جامعة سيّدة اللويزة – زوق مصبح
٧ كانون الثّاني ٢٠٠٠

جامعة سيّدة اللويزة

لبنان ٢٠٠٠

تمهيد

من حوار دار بين شخصين يوم ٢٠٠٠/١/٤:

سؤال: ما هي العلامة الفارقة للقرن العشرين؟

جواب: الحروب.

سؤال: ألا يمكنُ التوقّفُ عند علامة أخرى؟

جواب: بلى، الثّورة العلميّة – التّكنولوجيا الحديثة – الهادفة، بشكل أو بآخر، إلى تأجيج الحروب وتوكيد السّلطة.

سؤال: وهل انتهتِ الحروبُ بانتهاء القرن العشرين؟

جواب: من يشاهد وسائلَ الاعلام المحليّة والعالميّة، في بداية سنة ٢٠٠٠، يتبيّن له أنّ الحروبَ تزدادُ شراسةً، وإنِ اتّخذت أحياناً أشكالاً مختلفة.

سؤال: أيّة أشكال؟

جواب: التّجويع، التّهجير، الإفقار، الإحتلال...

سؤال: من هو صاحبُ المصلحة في هذه الحروب؟

جواب: الكلّ يتبرّأ من الحروب، ويضعُ المسؤوليّة على الخصم.

سؤال: ومن هو المنتصر؟

جواب: الكلّ يدّعون الانتصار.

سؤال: وما هو الحلّ؟

جواب: ...

ويبقى السّؤال: ما هو الحلّ؟

من يعود إلى الاحصاءات التي ذكرها البحّاثون حول حَصاد الحروب في القرن العشرين لتبيّن له أنّ هذه الحروبَ قد حصدت حوالى مئتي مليون قتيل، أي ما معدّلُه خمسةُ آلاف قتيل كلَّ يوم، ولا حساب لعدد ضحايا الجوع والزّلازل والأعاصير والأمراض...

هل محكومٌ على الانسانيّة أن تقدّمَ، على مذبح شهوات السّلطة والمتسلّطين، سياسيّاً واقتصاديّاً ودينيّاً، كلّ يوم، آلافَ القتلى؟

هل هو القدر؟ ألا مفرّ؟

الجواب الطبيعيّ هو: دورُنا أن نتصدّى لهذا القدر. كيف؟ بالحوار.

أيّ حوار؟ ومن يحاور من؟

نعم، لقد تعبنا من حوار الزّعماء والقادة وجنرالات الحرب والسّلم، إنّه حوار التّقاسم «وتناتش» الحصص وإعلاء مراكز النّفوذ والسّيطرة.

إنّه الحوار الذي يجري بالسّلاح حيناً، وبالألفاظ الخبيثة حيناً آخر، والذي لا يمكن أن يؤدّيَ إلاّ إلى حروب جديدة... وإلى قتلى وشهداء وضحايا.

المطلوب هو حوار جديد يعتمد على ثلاثة:

الايمان بحقّ الاختلاف.

الايمان بأنّ الحقّ ليس ملكاً لأحد.

الايمان بأنّ الحوار يهدف إلى تسوية تستند إلى قناعة عقليّة، لا إلى استبدال القناعات، بالقوّة أو بالعنف.

هذا الحوار يتجاوز حدود الأشخاص، وصولاً إلى الثّقافات والجماعات والأديان والحضارات...

إنطلاقاً من هذه النّظرة، كان لجامعة سيّدة اللويزة دورُ المبادرة في تنظيم حلقة دراسيّة بعنوان: حوار الثّقافات والأديان؛ إنعقدت في حرم الجامعة يوم الثّلاثاء ١٩٩٩/١٢/٧، وشارك في أبحاثها عددٌ من أهل الرّأي والفكر والاختصاص.

الهدف الأساسيّ من هذه الحلقة الدراسيّة كان البحث في وسائل جديدة، عن حوارٍ مجدٍ وجدّي، على أبواب الألفيّة الثّالثة.

لقد حاولتِ الجامعةُ أن تضيء شمعة، وهي تستقبل القرنَ الجديد، في حين كان العالمُ ينبهر بملايين الأطنان من المفرقعات، وبملايين الأسهم النّاريّة.

جميل أن نستضيء... ولكن الأجمل أن نضيء، ولو شمعة.

لعلّنا فعلنا... ولعلّنا نستمرّ.

مدير العلاقات العامّة
في جامعة سيّدة اللويزة
سهيل مطر


جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان:
حوار الثقافات والأديان
الثلاثاء ٧ ك١ ١٩٩٩ بالتعاون مع شركة ألفرد وجاك متى
NDU
NDU

برنامج المؤتمر
حوار الثّقافات والأديان
من الحوار العقائديّ إلى ثقافة الحوار والانفتاح

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه
كلمة المطران غريغوار حدّاد

ثقافة لحوار الثّقافات والأديان:
عبدو القاعي

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: **هل من حوار دينيّ من دون حوار ثقافيّ؟**
الرّئيس: **المطران جورج خضر**

المحاضرون:

الأب سليم دكّاش تجارب الماضي في لبنان والمنطقة العربيّة

د. رضوان السّيّد الواقع الحاليّ للحوار الدّينيّ والثّقافيّ

السّيّدة رباب الصّدر شرف الدّين مستقبل حوار الثّقافات والأديان، أيّة رهانات؟

القسم الثّاني

الجلسة الثّانية:

الموضوع: **أيّ حوار ثقافيّ ودينيّ للعيش معاً متساوين ومختلفين؟**
الأهداف والآليّات

الرّئيس: **النّائب تمّام سلام**

المحاضرون:

د. جورج لبكي الحوار في المؤسّسات العامّة

د. كامل مهنّا الحوار في المنظّمات الأهليّة

د. أنطوان سيف

د. ملحم خلف الحوار في المنظّمات الشّبابيّة

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة:

الموضوع: **أيّة مؤسّسات حوار من أجل تمتين الدّيمقراطيّة السّياسيّة والثّقافيّة؟**

الرّئيس: **النائب محمّد رعد**

المحاضرون:

الأمير حارس شهاب مؤسّسات حوار للبنان الغد

د. فارس ساسين

د. فهميّة شرف الدّين الاتّجاهات العالميّة الحديثة

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة:

الموضوع: **من الحوار بين الأديان إلى الحوار بين المؤمنين**
الرّئيس: **المطران بشارة الرّاعي**

المحاضرون:

د. سامي مكارم خلاصات عامّة
د. علي حرب

القسم الخامس

د. أنطوان مسرّه خلاصة مناقشات المؤتمر

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

كلمة **المطران غريغوار حدّاد**

ثقافة لحوار الثّقافات والأديان:

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

أيّها السّادة والأصدقاء

أرحّبُ بكم، وأعتبرُ حضورَكم إلى هذه الجامعة ومشاركتكم في هذه الحلقة تأكيداً لتواصل ثقافيّ بين الجامعة ومجتمعها، ورمزاً لدور أكاديميّ عمليّ نحرصُ عليه من حيث الارتقاء بالتّعليم إلى مستوى البحث والحوار والابداع.

لقاؤنا هذا اليوم يتمحورُ حول «حوار الثّقافات والأديان». وأودّ، في افتتاح هذه الحلقة، أن أحرصَ على توضيح بعض ملامحِ هذه الألفاظ الثلاث كي لا نضيعَ في التباسات ومتاهات لن توصلَنا إلى الهدف المنشود:

الحوار: هو علاقةٌ تقومُ بين مختلفين، لا بين متشابهين أو متوازين أو متقاربين، وذلك بهدف الوصول إلى نقطة التقاء. وقد جاء في المعجم: تحاور القوم: تَرَاجعوا الكلامَ وتجاوبوا. وفي هذا الجواب كلُّ الايجابيّة المبتغاة من الحوار. أمّا الحواريّون، وهم رسلُ السّيّد المسيح، فإنّما سُمّوا كذلك لخلوص نيّتهم ونقاء سريرتهم، وهم نموذجٌ للحوار الانسانيّ والدّينيّ الذي يسعى إلى الجمع والتّعاون والتّجاوب، بعيداً عن العناد والتّزمّت والتّشبّث الأعمى. ناهيك عن عمل الرّوح القدس الذي لا يزالُ يعملُ على جمع الشّعوب التي كانت ممثّلة رمزيّاً في أورشليم يومَ العنصرة، وهي نقيضُ الشّتات البابليّ وتجاوزاته. فدعوةُ الكنيسة، كما ورد في تحديد اللجنة الحبريّة «عدالة وسلام» تقوم على «أن تحقّقَ في ذاتها أوّلاً وحدةَ البشر بمنأىً عن الفواصل العرقيّة والثّقافيّة والوطنيّة والاجتماعيّة... وهذا مفهومُ «الكثلكة» أي الشّموليّة».

الثّقافات: حول هذه اللفظة تدورُ أبحاثٌ ودراسات عالميّة، ويبقى السّؤال: ما هي الثّقافة؟ وماذا نعني بالهويّة الثّقافيّة لإنسان، لمجتمع، لوطن...؟ وهل هنالك، في زمننا الحاليّ، هويّةٌ ثقافيّة مميّزة؟ ويمزجُ البعضُ بين لفظة «ثقافة» ولفظة «حضارة». ويحاولُ

البعض، تحت عنوان الثّقافة، أن يضَع عناوين: العرق واللغة والدّين والجغرافية والتّقاليد والتّاريخ... ولكنّنا نحاول، لغويّاً واصطلاحاً، أن نحدّدَ هذه اللفظة – الثّقافة – بأنّها مجموعةُ المعارف والعلوم والفنون والقدرات التي يحصّلُها الانسانُ بهدف مواجهة المستقبل والتغلّب على معوقاته وصعوباته المجهولة. فالثّقافةُ هي ابنةُ الماضي التي تحلمُ بمستقبل مختلف. فالثّقافةُ هي تراثٌ لا يُدفنُ أو يُحفظُ، بل يُستخدمُ من أجل الغد الآتي. بهذا نميّزُ بين مثقّفٍ، وغيرِ مثقّف. وبهذا يصبحُ الحوارُ بين الثّقافات حواراً من أجل المستقبل.

وكما جاء في كتاب عدالة وسلام: «من المهمّ أن نعترفَ بالتّنوّع والتّكامل في الثّروات الثّقافيّة والخصال الأدبيّة عند هؤلاء وأولئك... ولا يُسَوّغُ لأيّة مجموعةٍ بشريّة أن تتباهى بامتلاك أفضليّةٍ في الطّبيعة على الآخري، أو أن تمارسَ أيَّ وجه من وجوه التّفرقة في ما له علاقةٌ بالحقوق الأساسيّة للانسان» (عدالة وسلام).

«إنّ خدمة الشّخص والمجتمع البشريّ تتحقّق عبر خلق الثّقافةِ ونقلها، تلك الثّقافةِ التي تشكّلُ، لا سيّما في أيامنا، واحدةً من أخطر مهمّات التّعايش البشريّ والتّطوّر الاجتماعيّ. وإنّنا، في ضوء المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، نعني «بالثّقافة» كلَّ ما يساعدُ الانسانَ على صقل طاقات عقله وجسده المتعدّدة، وتنميتها، باذلاً جهدَه لاخضاع الكون، عن طريق المعرفة والعمل. وعليه، فإنّ الثّقافةَ يجب أن تُعتبرَ ملكاً مشتركاً لكلّ شعب، وتعبيراً عن كرامته وحرّيته وقدرته الخلاّقة. وإنّنا نذكرُ، بنوع خاصّ، بأنّ الايمانَ المسيحيّ لا يندرجُ في التّاريخ ولا يصنعُ التّاريخ إلاّ ضمن الثّقافة، ومن خلالها» (إرشاد رسوليّ، العلمانيّون المؤمنون بالمسيح ٤٤).

الأديان: إنّ الدّين هو اسمٌ «لجميع ما يُتعبّدُ به للّه». هذا هو الأصلُ اللغويّ. وهذه هي حقيقةُ الدّين. إنّها عبادةُ اللّه: ومهما تشعّبتِ الأديان، ومهما كثرتْ فيها المذاهبُ والملل، يبقى الجامع الأساسيّ هو عبادة اللّه. أكرّر: عبادة اللّه، لا الاختلاف مع الآخر حول هذه العبادة. إنّ فهمَنا الدّينَ علاقةً مع اللّه، يجعلُ جميعَ حواراتنا هادفةً إلى تنقية هذه العلاقة بهدف الوصول، عن أسهل الطّرق وأصفاها، إلى هذا اللّه المعبود. وربّما كان أسهلَ هذه الطرق وأصفاها وأجملَها هو طريقُ المحبّة. فهل نحن في حواراتنا

نسلكُ هذه الطريق؟ لا سيّما وأنّ المجمعَ الفاتيكانيّ الثّاني أكّد على أنّ جميعَ النّاس المتمتّعين بنفسٍ عاقلة والمخلوقين على صورة اللّه لهم طبيعةٌ واحدة وأرومةٌ واحدة، يتمتّعون بدعوةٍ واحدة ومصيرٍ إلهيّ واحد. وكلّ يوم يتوجّبُ علينا أن نعترفَ بمساواتهم الأساسيّة.

أيّها الأصدقاء

توقّفتُ عند هذه الألفاظ الثلاث، حرصاً منّي على أن يكونَ النّقاشُ اليوم مفيداً، وذا رؤيا مستقبليّة تأخذُ بعين الاعتبار أحداثَ القرن العشرين، وتتطلّعُ بأمل كبير إلى القرن الآتي.

لقد كان القرنُ العشرون قرنَ الحروب، حروبِ الثّقافات والأديان بامتياز، ممّا جعل بعضَ الإحصائيين يقدّمُ لنا، خلال الأسبوع الماضي «الجردة» الآتية:

لقد ذهب، خلال القرن العشرين، وضحيّةَ الحروب، لا ضحيّةَ المرض والفقر والجوع والزلازل والأعاصير والبراكين... أُكرّر لقد ذهب ضحيّةَ الحروب، خلال هذا القرن: ٢٠٠ مليون قتيل. أي بمعدّل ٥٠٠٠ قتيل، كلّ يوم. بمعنى آخر، من كلّ مئة طفل، كان لا أقلّ من عشرة أطفال مرصودين للحرب والقتل. ثمّ نطلقُ عليهم، لتعزية نفوسنا، وربّما لتبرئتها، لقبَ شهداء وضحايا... جميل أن نموتَ من أجل دين وثقافة ووطن، ولكنّ الأجملَ أن نحيا من أجل هذا الدّين وهذه الثّقافة وهذا الوطن.

القرنُ العشرون قرنُ الحروب... كيف نعملُ ليكونَ القرنُ الواحد والعشرون قرنَ السّلام في لبنان أوّلاً، وفي الشّرق الأوسط ثانياً، وفي العالم أخيراً؟

حول هذا نتوقّف، بعيداً عن لغة السّياسيين وحكّام العالم ومافياته الاقتصاديّة، والقوى العالميّة الخفيّة التي تخطّط، باسم الحفاظ على دين أو هويّة أو وطن، لحروب جديدة، وتحت أسماء مختلفة.

يقولون لنا إنّ العالمَ تحوّل، بسبب التّقنيات الحديثة وسرعة الاتّصالات والمواصلات، وعالم الالكترون والانترنت، إلى قرية صغيرة.

نعم، إلى قرية صغيرة، ولكنّها قريةٌ لا أحد يعرفُ فيها الآخر، ولا حوار ولا محبّة ولا لقاء، قرية تعيشُ الاتّصالَ ولا تعيشُ التّواصل؛ والفرق بينهما كبير وعميق.

في هذه القرية الكونيّة، في هذه العولمة القرويّة، نحن اليوم، بحاجة إلى هذا التّواصل الحواريّ. كيف؟ أترك لكم ولأهل الفكر والبحث الاجابة.

وأنتهزُ المناسبةَ للتّأكيد على أنّ الحوارَ المطلوب، إمّا أن يكونَ حرّاً، وإمّا لا يعود حواراً. حرامٌ باسم المؤسّسة – سياسيّةً كانت أم دينيّة أم اقتصاديّة أم ثقافيّة – حرام أن نعتقلَ الحرّيّة.

فالمؤسّسةُ التي تخافُ من خيالها لا تعودُ مؤسّسة. واللّه لا تخيفه الحرّيّة، والطّريق إليه هي طريقُ الحرّيّة.

إنّ العقيدةَ المسيحيّة يمكن تلخيصُها بثلاث كلمات جوهريّة: احترام الفروقات، الأخوّة، التّضامن... ونتيجة ذلك احترامُ حقوق الانسان التي نعتبرُها عنواناً أساسيّاً للقرن الجديد.

في ختام مجمع الأديان المنعقد في روما في ٢٨ تشرين الأوّل من هذا العالم شدّد الحبرُ الأعظم في رسالته إلى ممثّلي أديان العالم أنّ الدّينَ والسّلام صنوان: وإعلان الحرب باسم الدّين هو تناقضٌ حتميّ. وعلى رؤساء الأديان أن يبرهنوا بوضوح التزامَهم بتفعيل السّلام تبريراً لايمانهم. إنّ واجبَنا المستقبليّ يكمنُ في تحريك ثقافة الحوار. علينا إظهارُ معتقدنا الدّينيّ بأنّه يوحي السّلامَ ويشجّعُ التّضامنَ ويفعّلُ العدالةَ ويضمنُ الحرّيّة.

هذه هي رؤيتُنا للحوار والسّلام، في لبنان، حيث التّعدّديةُ غنىً، وحيثُ التّنوّعُ ثراءٌ إنسانيّ.

فشكراً لكم جميعاً، وتحية تقدير للمشاركين في هذه النّدوة وللذين حضروا. وتحيّة امتنان للذين نظّموا هذا اللقاء، بالتّعاون مع شركة ألفرد وجاك متّى، التي أشكرُ مبادرتَها الكريمة.

وأهلاً وسهلاً بكم.

كلمة المطران غريغوار حدّاد

التّحاور العقائديّ، بعد محاولاتٍ كثيرة، أصبح يراوحُ مكانَه، أكان ذلك بين الأديان الثّلاثة التّوحيديّة وباقي الأديان، أو بين الاسلام والمسيحيّة بالذّات، في العالم، وفي لبنان.

هذا الواقعُ، هل يمكنُ تبريرُه إنطلاقاً من النّظرة الايمانيّة؟ أي، نحن المسيحيين والمسلمين، هل نجدُ في عقيدتنا واجبَ الكفّ عن محاولة التّحاور العقيديّ؟

أجل، على ما يبدو.

وسأكتفي، لضيق الوقت، بمقاربتين.

١ – جميعُنا مؤمنون لا أدريّون

المسيحيّون والمسلمون مؤمنون بالله.

ولكنّهم يؤكّدون أنّهم لا يعلمون شيئاً عن ذات الله، أو جوهره، وأنّ الكلماتِ الموحاةَ أو المنزلةَ التي تعبّرُ عن أسمائه وصفاته وأعماله جميعَها كلماتٌ بشريّة لا تصلُ إلى حقيقة الله الكاملة.

– **يقول الانجيل عن الله:**

«الله لم يرَه أحدٌ قطّ. الابن الوحيد الذي في حضن الآب هو أخبر» (يوحنّا ١: ١٨)

«لا أحد يعرف الآب إلاّ الابن ومن يريد الابن أن يكشف له» (متّى ١: ٢٧)

وهذه المعرفة ناقصة كما يقول بولس الرّسول:

«إنّ علمَنا ناقص، ونبوءاتِنا ناقصة. فمتى جاء الكاملُ أُبطل النّاقص. الآن ننظر كما في مرآة وفي إبهام. أمّا حينئذ (في الأبديّة)، فوجهاً لوجه. الآن أعلمُ علماً ناقصاً. أمّا حينئذٍ فسأعلمُ كما عُلمت» (١كورنتس ١٣: ٩–١٢)

وعلمُ اللاهوت المسيحيّ، الذي تطوّر عبر التّاريخ، من خلال المجامع المسكونيّة وآباء الكنيسة وأبحاث اللاهوتيين، أصبحت ذروته في ما يُسمّى باللاهوت «النّافي» (apophatique)، الذي يَعتبرُ أنّ كلَّ ما يُقالُ إيجابيّاً في الله يجبُ أن نَزيدَ عليه دائماً نفيَ الإيجابيّ، على أنّه لا يصفُ عمقَ كيان الله أو صفاتِه أو أعمالَه. وإنّ كلماتِ المسيح ابنِ الله، الذي «أخبر» أو كشف عن حقيقته تبقى عاجزةً عن المعرفة الفعليّة للّه.

- ويقول القرآن

«الله ليس كمثله شيء» (الشّورى ١١)

«لا تدركه الأبصار» (الأنعام ١٠٣)

«ولا يحيطون بشيء من علمه إلاّ بما شاء» (البقرة ٢٥٥)

«وما كان ليطلعَكم على الغيب» (آل عمران ١٧٩)

«سبحانَ الله عمّا يصغون»

«قلْ (أيّها النّبيّ): إنّما العلمُ عند الله. إنّما أنا نذير مبين» (الملك ٢٦)

«ويسألونك عن الرّوح، قل: الرّوح من أمر ربّي. وما أُوتيتم من العلم إلاّ قليلاً» (الإراء ٨٥)

ويقول أَنس بن مالك في الآية القرآنيّة: «الرحمن على العرشَ استوى» (طه ٥)

- «الاستواء معروف،
- والكيفيّة مجهولة،
- والايمان به واجب،
- والسّؤال عنه بدعة».

وينهي العلماء المسلمون عادةً أبحاثهم بالقول: «والله أعلم!»

يمكنُ القولُ إذاً، إنطلاقاً من موقف إيمانيّ، لا من موقف شكّ أو لا مبالاة

- أنّ المسيحيين والمسلمين هم مؤمنون لا أدريّون،
- أنّ المسيحيين لا أدريّون في عقائدهم، وبالوقت ذاتِه مؤمنون بها،
- وأنّ المسلمين لا أدريّون في عقائدهم، وبالوقت ذاتِه مؤمنون بها،

- أنّهم جميعاً لا يملكون الحقيقةَ المطلقة عن الله، بل إنّ الحقيقةَ المطلقة لا يملكها أحد، فالملكُ للّهِ وحدَه.
- وأنّه لا يحقّ لهم من ثَمّ، أن يحكموا على إيمان الآخرين، بلِ عليهم أن يحترموا الآخرين، لا كأفراد فقط، بل كمؤمنين بديانتهم، لهم حقٌ الاختلاف وهو أحدُ الحقوق الانسانيّة الذي غالباً ما كان مرفوضاً عبر التّاريخ.
- ولذلك لا يحقّ لأحد أن يسمّيَ الآخرين كافرين، بل الواجبُ عليه اعتبارُهم مؤمنين لا أدريين.

٢- الله على مسافة واحدة من جميع الأديان

المقابلة الثّانية التي تقتضي الكفَّ عن التّحاور العقيديّ، تنطلقُ من بعض صفات أو أعمال الله، كما وصلت إلينا من خلال الانجيل والقرآن، وأهمُّها أنّ اللهَ خالقٌ وعادلٌ ومحبّ.

فالله الخالق، لا ضرورة للاستشهاد بالآيات للتّأكيد على عمله هذا. ولكنْ من الضّروريّ الايمانُ الحقيقيّ.

- بأنّه خالقُ جميع البشر:

من إنجيل يوحنّا هذه الآية:

«به كُوِّن كلُّ شيء، وبدونه لم يكنْ شيءٌ واحد ممّا كُوِّن» (يوحنّا ١: ٣) ولفظة الشّيء هنا «الكائن»، ومن ثمّ تشمل كلَّ إنسان.

ومن بولس الرّسول:

«الله خالق الجميع» (أفسس ٣: ٩)

ومن القرآن:

«يا أيّها النّاس إتّقوا ربّكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة» (النّساء ١)

«لقد خلقنا الانسان في أحسنِ تقويم» (التّين ٤)

والخلق يعني علاقة دائمة مع كلّ مخلوق. فالله إذاً هو في علاقة دائمة مع كلّ إنسان.

- والله الخالق عادل، لا سيّما في ما يتعلّق بخلاصه أي بحياته الأبديّة.

فمن بولس الرّسول:

«الله يريد أنّ جميعَ النّاس يخلصون ويبلغون إلى معرفة الحقّ» (١ تيموتاوس ٢:٤)

«فماذا نقول: أو يكون عند الله ظلم؟ حاشا وكلاّ» (روم ٩: ١٤)

ومن بطرس:

«في الحقيقة، علمت أنّ الله لا يحابي الوجوه. بل إنّ كلّ من اتّقاه في كلّ أُمّة، وعمل البرّ، يكون مقبولاً عنده» (أعمال الرّسل ١٠: ٣٤ و٣٥)

ومن القرآن:

«إنّ الله لا يظلمُ النّاسَ شيئاً، لكنّ النّاسَ أنفسَهم يظلمون» (بولس ٤٤)

«ولكلّ أمّةٍ رسول، فإذا جاء رسولهم، قضى بينهم بالقسط وهم لا يظلمون» (بولس ٤٧)

ومن أسماء الله الحسنى: «الحَكَم العدْل».

- واللهُ الخالقُ العادل محبّ لجميع البشر، بدون أيّ استثناء.

من إنجيل يوحنا

«فلقد أحبّ اللهُ العالم، حتّى أنّه بذل ابنَه الوحيد لكي لا يهلكَ كلُّ من يؤمن به، بل تكونُ له الحياة الأبديّة. فإنّ الله لم يرسلِ ابنَه إلى العالم ليَدينَ العالم، بل ليخلّصَ به العالم» (يوحنّا ٣: ١٦ و١٧)

ومن رسالة يوحنّا الأولى:

«ونحن قد عرفنا المحبّة التي للّه فينا، وآمنّا بها

إنّ الله محبّة. فمن ثبت في المحبّة ثبت في الله وثبت اللهُ فيه» (١ يو ٣: ١٦)

ومن أسماء الله الحسنى في القرآن: «الوَدود»

«إنّه يُبدىء ويعيد. وهو الغفور الودود» (البروج ١٤)

فاللهُ الخالقُ والعادل والمحبّ، لا يمكنُه إلاّ أن يكونَ على مسافة واحدة من جميع النّاس فرداً فرداً، ومن جميع الدّيانات التي كانت منذ بدء علاقة الانسان بالله، ومن جميع الدّيانات الموجودة حاليّاً في العالم.

يجب أن يكونَ تكافؤٌ للفرص عند الأفراد والجماعات، أكانت قبائلَ أو شعوباً بدائيّة أو متطوّرة.

لذلك، كلُّ ما يوجد في الدّيانات الموحّدة، اليهوديّة والمسيحيّة والاسلاميّة، من آيات تعلّمُ غيرَ ذلك تكونُ على تناقض مع مفهوم الله الخالق والعادل والمحبّ، ومن ثمّ يجب إعادةُ النّظر في فهمها، لئلاّ يبقى هذا التّناقض.

وهناك آياتٌ إنجيليّة وقرآنيّة تؤيّد هذا المفهومَ لنظرة الله الواحدة تجاه جميع الدّيانات.

ففي الانجيل يقول يسوع المسيح:

«الحقَّ الحقّ أقول لكم: إنّ كثيرين يأتون من المشارق والمغارب ويتكّئون مع ابراهيم واسحق ويعقوب في ملكوت السّماوات» (متّى ٨: ١١)

ويقول بولس الرّسول:

«الأمم الذين ليس عندهم النّاموس (أي الشّريعة)، إذا عملوا طبيعيّاً (بالفطرة) بما هو في النّاموس، فهؤلاء الذين ليس عندهم ناموسٌ هم ناموسٌ لأنفسهم، إذ يُظهرون أنّ ما يفرضُه النّاموس مكتوبٌ في قلوبهم، وضميرُهم يشهد وأفكارُهم تشكو مرّةً وتحتجُّ أخرى» (روم ٢: ١٤-١٦)

وفي الاسلام آياتٌ قرآنيّة عديدة:

«لكلّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً.
ولو شاء اللهُ لجعلكم أمّةً واحدة.
ولكن ليبلوكم في ما آتاكم، فاستبقوا الخيرات.
إلى الله مرجعكم جميعاً، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون» (المائدة ٤٨)
«يا أيّها النّاس، إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى،
وجعلناكم شعوباً وقبائل لتَعارفوا،

إنّ أكرَمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليمٌ خبير» (المجرّات ١٣)
«ولو شاء الله ما أشركوا
وما جعلناك عليهم حفيظاً». (الأنعام ١٠٧)
«وقل الحقّ من ربّكم
فمن شاء فَلْيؤمن. ومن شاء فَلْيكفر» (الكهف ٢٩).

٣- التّحاور العقائديّ المطلوب أوّلاً هو داخل كلّ ديانة

إنطلاقاً من هاتين المقاربتين، يمكنُنا أن نصلَ إلى بعض الاستنتاجات:

بسبب إيماننا ولا أدريّتنا العقائديّة،
وبسبب إقتناعنا بعدالة الله ومحبّته لجميع البشر، للعالمين، لا للمسيحيين فقط أو أوّلاً، ولا للمسلمين فقط أو أوّلاً.
يجب أن يطمئنّ قلبُنا على صعيد الايمان ومتطلّباته.

يمكنُنا أن نؤمنَ الايمانَ العميقَ بمتطلّبات ديانتنا التي وُلدنا فيها، وبالوقت ذاته نقبل أنّ اللهَ قابلٌ بباقي الدّيانات، ويتعاملُ مع المؤمنين بها بدون أيّ تفرقة أو تمييز أو امتياز.

فلا شعبَ خاصّاً بالله؛ ولا حزبَ خاصّاً بالله.

جميعُ المؤمنين إخوة.

بل جميعُ البشر، المؤمنين وغيرَ المؤمنين، «عيالُ الله».

ويمكن تصويرُ العلاقة بين الأديان على شكل دائرة:

محورُ الدّائرة هو الله.

وجميعُ الأديان هي الأشعّة المنطلقة من المحور.

فالأشعّةُ لا تلتقي بينها، وكأنّها خطوطٌ متوازية.

ولكنّها تلتقي في نقطة الدّائرة أو محورها.

ولكي تلتقيَ يجبُ أن تتقدّمَ كلُّ ديانةٍ من المحور، أي يجب أن تميّزَ كلُّ ديانةٍ بين ما هو مطلقٌ وما هو نسبيّ.

والمطلقُ هو الله. أن يكونَ هو الأوّل والآخر والمحور لكلّ مؤمن ولكلّ جماعة مؤمنة.

والمعروفُ أنّ في كلّ ديانةٍ تيّاراتٍ مختلفةً، يختصرونها عادةً بتيّارين واسعين: التّيّار المحافظ والتّيّارَ التّغييريّ. ولكنّ الأهمَّ هو التّمييزُ في التّيّارين بين ما الذي يعتبر اللهَ هو المطلق – لا إله إلاّ الله – وما هو النّسبيّ.

ولذلك، فالتّحاورُ يجبُ أن ينشأَ داخل كلّ ديانة بين التّيّارات المختلفة، بدلاً من تكفير كلّ تيّار للتّيّارات المغايرة.

هذا التّحاورُ يجب أن يكونَ هدفُه الاقترابَ أكثرَ فأكثر من الله.

مع الاقتناع أنّ الوحدةَ العقائديّة لن تتمّ إلاّ في الأبديّة.

«الخطّان المتوازيان هما اللذان لا يلتقيان إلا إذا شاء الله»، هكذا يحدّدون الموازاةَ في علم الهندسة.

وهذا صحيحٌ على صعيد الأديان.

٤ – التّحاور من خلال الأهداف المشتركة

يقول أحدُ الكتّاب الفرنسيين: «الحبّ ليس أن ينظرَ كلُّ حبيب إلى حبيبه، بل هو أن ينظرا معاً إلى اتّجاه واحد».

هذا ما يجبُ أن يتمّ بين المؤمنين بديانات مختلفة إذا أرادوا أن يقتربوا بعضُهم من البعض الآخر.

الهدفُ الأوّل هو الذي ذُكر سابقاً: الله، المطلب الاقتراب منه أكثر فأكثر، بل الحياة فيه ومعه، ما دام هو الذي يأخذُ مبادرةَ الاقتراب منّا.

قال أحدُ الصوفيين، أبويزيو البسطامي:

«غلطت في ابتدائي في أربعة أشياء: توهّمتُ أنّي أذكر الله وأعرفه وأحبّه وأطلبه.
فلمّا انتهيت رأيت:

- ذكره سبق ذكري
- ومعرفته سبقت معرفتي
- محبّته أقدم من محبتي
- وطلبه لي أوّلاً حتّى طلبته.

والهدفُ الثّاني هو الانسان، كلّ إنسان بلا استثناء ولا تمييزٍ عرقيّ أو دينيّ أو ثقافيّ أو اجتماعيّ... هو الانسان وخدمته في جميع حاجاته.

وإيماننا المسيحيّ والمسلم يؤكّد لنا أنّ الهدفين يتلاقيان.

في الانجيل، عن يوم الدينونة:

«كنتُ جائعاً فأطعمتموني وعطشانَ فسقيتموني، وكنت غريباً فآويتموني ومريضاً فعدتموني ومحبوساً فأتيتم إليّ... كلّما فعلتم ذلك بأحد إخوتي هؤلاء الصغار، فبي فعلتموه» (متّى ٢٥: ٢١-٤٠)

وفي الأحاديث القدسيّة:

«إنّ الله عزّ وجلّ يقول: يا ابن آدم مرضتُ فلم تعدْني قال: يا ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين. قال: أما علمتَ أنّ عبدي فلاناً مرض فلم تعدْه؟ أما تعلم أنّك لو عدته لوجدتني عنده؟

يا ابن آدم أستطعمتُك فلم تُطعمْني. قال: يا ربّ كيف أطعمك وأنت ربُّ العالمين. قال: استطعمك عبدي خلال، فلم تطعمْه! أما علمتَ أنّك لو أطعمته لوجدتَ ذلك عندي؟

يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني! قال: يا ربّ كيف أسقيك وأنت ربّ العالمين؟ قال: استقاك عبدي فلان، فلم تسقه! أما علمت أنّك لو سقيته لوجدت ذلك عندي؟

كلمة عبدو القاعي

ثقافة لحوار الثّقافات والأديان

يُطرحُ موضوعُ الحوار بين الثّقافات والأديان من ضمن إشكاليّة العلاقة التي تربط، في إطار المسار الثّقافيّ - الاقتصاديّ - السّياسيّ الاحتكاريّ المعولم، كما تبرز معالمُه تدريجيّاً في نهاية هذا القرن، بين مستلزمات نوعيّةِ الحياة، على المستويين البيئيّ والاجتماعيّ، والشّروط التي يفرضُها هذا المسارُ بشأن تحسين نوعيّة المنتوج، من أيّ نوعٍ كان، وسائليٍّ تجهيزيّ أو استهلاكيّ من ناحية، والأبعادِ القيميّة التي تحدّدت من خلالها نوعيّةُ الانسانِ القادر على توفير هذه الشّروط، من ناحية أخرى.

هذه النّوعيّاتُ الثّلاث هي في وضع نزاعيّ وتناقضيّ اليوم. فالمساراتُ الاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والتّربويّة التي ركّزت، منذ بدء الثّورة الصّناعيّة على تحسين نوعيّة المنتوج، مستلهمةً في ذلك فلسفةَ الانسان القادرِ على التّحكّم بمصيره وبالكون، والهادفِ إلى تحقيق مزيد من الفاعليّة كغايةٍ إنسانيّة قصوى في جميع المجالات التي تؤمّنُ هذا التّحكّم، غدت تتناقضُ كلّيّاً اليوم مع مستلزمات نوعيّة الحياة ونوعيّة الانسان.

وقد أدّت هذه المساراتُ إلى بروزِ التّناقض المذكور وتفاقمِه، من خلال تركيزها على استهلاك مواردِ البيئة حتّى نفادها من جهة، وتأكيدِها على قيم المنافسة والتّسابق والفعاليّة تحقيقاً لاستقلاليّة الذّات الأنانيّة والسّاعية إلى تأمين اللذة الفرديّة من جهة ثانية. وقد هُمّشت، هكذا، بنتيجة هذه المسارات، قيمُ الايثار والغيريّة والانفتاح على الآخر كما هو في ثقافته، والتّضامن معه كما هو في وضعه الحياتيّ، من أجل بلوغ القدرة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة معاً، وبأقلّ درجة ممكنة من المواربة والاستغلال.

الحوار الثقافيّ الذي نقترحُه في برنامج هذه السّنة هو دعوةٌ للانفتاح والتّواصل بين الثّقافات من أجل الاعتراف ببعضنا بعض، واحترام بعضِنا بعضٍ كما نحن، والمحافظةِ على الطّبيعة والبيئة وصيانتهما كما هما. هذا الحوارُ نريدُه هكذا مناسبةً للتّفاعل الثّقافيّ بين النّاس من أجل التّمرّس على سبل الانتقال من ثقافة استغلال الموارد والتّخطيط لبناء المعارف والقدرات والقيم الهادفة إلى توفيرِ أفضلِ فاعليّة ممكنة في نوعيّة المنتوج الاقتصاديّ، إلى ثقافة إغناء موارد البيئة والانسان من أجل إعادة توفير شروط نوعيّة الحياة على الأرض وتنشيط المواطنيّة وصياغة نماذجَ جديدةٍ ومتطوّرة إنسانياً للتّضامن والمشاركة والتّآخي بين النّاس، من المستوى المحليّ إلى المستوى العالميّ الشّامل. فغايةُ هذا الحوار الثّقافيّ هي إذاً تمتينُ الدّيمقراطيّة والسّلام في لبنان والعالم.

بناءً عليه، يستندُ هذا الحوار، وبخاصّةٍ في أُولى حلقاته، التي استهدفنا فيها بناءَ فسحاتٍ جديدة للانفتاح بين الثّقافات والأديان، إلى رهان ثقافيّ محدّد، هو رهانُ الانثقاف والتّضمين. يواجهُ هذا الرّهانُ رهاناتٍ ثلاثةً أخرى تشكّلت حولها في الماضي، وما زالت حتّى اليوم، طموحاتُ المجتمعاتِ في بناء وحدتها وتحديد نظمها ومعاييرها. فما هي هذه الرّهانات؟ وما هي التّشكيلاتُ الثّقافيّةُ المجتمعيّة التي تَنتجُ عنها؟ وما هي الخصائصُ المميّزة لرهان الانثقاف والتّضمين؟ وكيف يمكنُ الارتقاءُ بواسطة الدّيمقراطيّة الثّقافيّة التي يَنشدُها هذا الرّهانُ إلى مجتمع الدّيمقراطيّة والسّلام؟ هذا ما سنحاولُ إلقاءَ بعضِ الأضواء عليه في ما يأتي، تمهيداً للأبحاث والتّحاليل اللاحقة، مستندين في ذلك إلى الشّكل البيانيّ المرفق.

I- في الرّهانات الثّقافيّة - الاجتماعيّة الرّاهنة

١- رهان الانصهار

يركّزُ هذا الرّهانُ على تحديد رقعة التّشابه بين النّاس وتمتينها وصيانتها، بالاستناد إلى المعطيات التّاريخيّة والجغرافيّة والثّقافيّة التي تُظهرُ معالمَ الوحدة في المعتقد والمصير والآمال والطّموحات الانسانيّة. ويتمُّ التّأكيدُ، في هذا الرّهان، على مبدأ الوحدة المتماسكة عضويّاً، بالاستناد إلى المنابع اللغويّة والثّقافيّة، وفي بعض الأحيان إلى الأصول الاثنية

التي تُعطي للوحدة، داخل الجماعة أو المجتمع، طابعَها الانصهاريّ الخاصّ في رموزها وتعابيرها وتوجّهاتها المصيريّة. ويتمّ السّعيُ أيضاً، من ناحية أخرى، في إطار هذا الرّهان، من أجل توفير آليّات التّضامن داخل الجسم الاجتماعيّ الواحد، التي من شأنها تسهيلُ معالجة المشكلات التي تصيبه، وتأمينُ مستلزماتِ تلبية الحاجات، بقدر ما يتحمّلُ هذا الجسمُ من تمايز في التّكوين والسّلوك.

يدفعُ هذا الرّهانُ الجماعاتِ والمجتمعات التي تتبنّاه إلى درجة عالية من الالتزام الانسانيّ والسّياسيّ بالمنابع والأصول الثّقافيّة والايديولوجيّة والعقائديّة التي تحدّدُ المعالمَ الأساسيّة للهويّة والمعتقدات. يؤدّي غالباً هذا الالتزامُ القويّ بالمنابع والأصول إلى رفض كلّ ما هو مغايرٌ من تعابيرَ ثقافيّة، وإلى الارتباط التّبعيّ بأصول التّعابير الثّقافيّة والعقائديّة وبالقائمين على تحديد هذه الأصول وحمايتها. وهذا ما يدفعُ بهذه المجتمعات إلى الوقوع في خطر الأصوليّة.

٢- رهان التّعدّديّة الثّاقفيّة

لن أتكلّم عن رهان التّعدّديّة المطلقة، لأنّه يمثّل الحدّ الأدنى في المساعي التي يمكن أن يبذلَها النّاسُ من أجل بناء وحدتهم وتيسير التّضامن في ما بينهم ممّا قد يؤدّي إلى الفوضى المطلقة (anarchie). لكنّي أكتفي بالقول بأنّ هذا الرّهانَ ينطلقُ من واقع الاختلاف والمغايرة بين النّاس أفراداً أو جماعاتٍ، ويرمي إلى الحفاظ على حرّيّة الأفراد والجماعات هؤلاء في خياراتهم الثّقافيّة المختلفة عن بعضها بعض، مع الالتزام بالقبول المتبادل لبعضهم بعض. لكنّه يتبيّنُ، في الواقع، أنّ المجتمعاتِ التي تمتثلُ لهذا الرّهان، تتعرّضُ إمّا لهيمنة الثّقافة الأقوى أو لنوع من الانوميا الاجتماعيّة نتيجةً لضعف أو لهشاشة التّأطير القيميّ والثّقافيّ الموحّد. فيتأثّر النّاسُ هكذا، في هذه المجتمعات، بمظاهرَ ثقافيّةٍ متعدّدة، تؤدّي بهم إمّا إلى فقدان هويّتهم الثّقافيّة المميّزة وإلى تراجع انفتاحهم معاً فتختلطُ هكذا المعالمُ الثّقافيّة المتعدّدة لديهم دون أن تمتزجَ أو تنسجمَ في ذاتهم، أو إلى التقوقع الثّقافيّ والقيميّ وفقاً للجماعات الثّقافيّة التي تتضمّنها هذه المجتمعات، أو أخيراً كما سبق وأشرنا إلى هيمنة تيّار ثقافيّ معيّن وتهميش التّيّارات الأخرى.

٣- رهان الاندماج

يركّزُ هذا الرّهانُ على تحديد القواعد والقوانين والنّظم التي تسمح للجميع (جميع الفئات الثّقافيّة الاجتماعيّة) داخل المجتمع الواحد بممارسة حقوقهم بأكبر درجة ممكنة من المساواة في ما بينهم. ويتمُّ السّعيُ هكذا لتشكيل المؤسّسات التي تؤمّنُ لهذه القوانين والنّظم والقواعد شرعيّتَها، والتي تضمنُ ممارسةَ النّاسِ لحقوقهم السّياسيّة، وتوفّر لهم الخدماتِ العامّةَ اللازمةَ لحياتهم.

فرهانُ الاندماج لا يستندُ إلى ما هو سابقٌ للبناء الحقوقيّ المجتمعيّ من أصول ومعتقدات، بل هو يركّزُ على ضمان هذه الأصول والمعتقدات في إطار حقوقيّ شامل. هذا الرّهانُ هو إذاً، في أصوله، تصوّرٌ لبناء اجتماعيّ صدفيّ يدعو إلى الالتزام بما يبنيه النّاسُ من قواعدَ ونظمٍ نتيجةً لتفاهمهم وتوافقهم. وهو أيضاً في توجّهاته بحثٌ عن الأطر العامّة للحياة في المجتمع، وجهدٌ لتوفير آليّات انتظامها كقواعدَ ونظمٍ صالحةٍ لممارسة الحقوق من قبل الجميع في المجتمع بشكل عامّ.

بناءً عليه، يمكنُ القولُ إنّ الإندماجَ هو دعوةٌ للدّخول في الجسم القانونيّ والنّظاميّ العامّ الذي تبنيه الارادةُ الجَماعيّة في المجتمع. ويتمُّ هذا الدّخولُ عبر التّنشئة للتّكييف مع القواعد والنّظم القائمة، أو عبر العمل لتطوير هذه القواعد أو حتّى تغييرها. لكنْ يبقى أنّ هذا الرّهانَ، بتركيزه على القاعدة العامّة التي تشملُ الجميعَ، يبتعدُ في الوقت نفسه عن الهوامش التي تفرزُها هذه القاعدةُ، وذلك لأسباب اقتصاديّة أو ثقافيّة أو اجتماعيّة أخرى، فيصعبُ عليه بالتّالي فهمُها وتأمينُ انتظاماتٍ لها، انطلاقاً من منطقها الخاصّ. فالمساعي التي نشهدُها حاليّاً في مجالات توسيع مجالات القاعدة العامّة لكي تطولَ أكبرَ مساحات ممكنة من الهوامش، بغيةَ دمجِها في الجسم النّظاميّ العامّ، تبقى محدودةَ النّتائج لعدم قدرة منطق الاندماج من فهم منطق الحاجات الثّقافيّة الخاصّة الذي يتطلّبُ قواعدَ خاصّةً تدخل في صلب القواعد العامّة أو توازيها. ويظهرُ، من ناحية أخرى، أنّ المجتمعاتِ التي تستلهمُ هذا الرّهانَ تعتمدُ ثقافةً عامّة، أي ثقافة الشّأن العام، وتلجأ إلى مؤسّسات الدّولة لادارة هذا الشّأن ولتأمين الحماية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للجميع. وتأكيداً على ديمقراطيّتها، تركّزُ هذه المجتمعاتُ على المشاركة المواطنيّة

في بناء المؤسّسات وتطويرها؛ ولكنّها تشجّع، في الوقت نفسه، على قيم الفرديّة في الاستهلاك وفي البحث عن اللذّة، ممّا أدّى، في العديد من الحالات، إلى تعزيز السّباق والمنافسة والنّزاع بين النّاس في محاولاتهم للكسب ولامتلاك كلّ ما يحقّقُ السّلطةَ واللذّة وكلّ ما يدعمُ أنانيّةَ الذّات. وغالباً ما يحدثُ، في هذه المجتمعات، تراجعٌ في الالتزامات الانسانيّة العامّة، كما في رغبة المشاركة المواطنيّة في الشّؤون العامّة. ويختلطُ الأمرُ في ذهن النّاس بين ثقافة الشّأن العام وثقافة الاستهلاك، ممّا يجعلُ من الدّعوة إلى الاندماج الاجتماعيّ نوعاً من التّأكيد على ثقافة الاستهلاك والمنافسة والسّباق من أجل الحصول على ما يكفلُ التمتّعَ الأنانيّ بما يوفّرُه التّقدّمُ من إمكاناتِ لذّةٍ وراحة.

II- الرّهان المقترح: رهان الأنثقاف والتّطبيق

١- في التّضمين

التّضمينُ المقترح ينطلقُ من الاعتراف بتنوّع الأفراد وبتعدّدية الجماعات التي تربطُ في ما بينهم. فالتّضمينُ يؤكّدُ، بالتّالي، على مشروعيّةِ التّنوّع في التعابير الفرديّة للوجود وعلى التعدّد في التّكوينات الجماعيّة للمتغايرين فرديّاً أو جماعيّاً إنطلاقاً من واقعهم الخاصّ، ولو كان هامشيّاً بالنّسبة للقواعد العامّة. ويتمّ التّركيزُ هكذا في هذا الرّهان على الاعتراف بالتّعابير الثّقافيّة المتنوّعة المنشودة للحاجات، والعملِ على توفير الانتظامات التّربويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الملائمة لها، وربطِ هذه الانتظامات في ما بينها في إطار قيميّ يجمعُها في جوهرها ولو تمايزت في تعابيرها. فالتّضمينُ هنا يعني تمتينَ الحوار الثّقافيّ من أجل إعادةِ اعتبار كلّ الهوامش أيّاً كانت طبيعتُها، واستكشافِ خصائص الاشكاليّات التي تطرحها، وإدخالِها إلى الجسم الاجتماعيّ وفي صلبه، أي ليس كهامش له، والتّحاور مع القواعد العامّة القائمة من أجل إعادة تشكيلها دون أيّ تمييز قيميّ. إنّ هذا الرّهانَ يبقى قيدَ التّطبيق، وهو مطروحٌ اليوم نظراً للمشكلات التي تتعرّضُ لها أنماطُ المجتمعات التي حدّدنا بعضَ معالمِها أعلاه. فتبرزُ هكذا جهودٌ على المستويين الفكريّ والتّطبيقيّ، تدعمُها المؤسّساتُ والمنظّمات الدّوليّة أو المحليّة في إطار المجتمع المدنيّ، لافساح المجال أمام تكوينٍ مجتمعيّ جديد يتمّ العملُ من خلاله

على الحدّ من التّفاوت الاجتماعيّ – الاقتصاديّ وعلى الانفتاح الثّقافيّ معاً. إنّ هذه الجهودَ، ولو بقيت متفاوتةً جدّاً حسب البلدان، فهي تركّزُ استراتيجيّةَ عملها:

- عاموديّاً، على التعرّف إلى المنابع الثّقافيّة المتنوّعة والمتراكمة للذّات، وفهمِها.
- أفقيّاً، على الاصغاء إلى ثقافات النّاس المتنوّعة في المحيط، واحترامِها.
- اعتراضيّاً، على تحقيق التّراكم، والتّركيب بين الذّات والآخرين.

تمشّياً مع هذه الاستراتيجيّة، يدعو رهانُ التّضمين إلى درجات عالية من الالتزام الانسانيّ، الخلقيّ والمدنيّ والسّياسيّ من أجل الاصغاء والحوار والمشاركة في اتّخاذ القرارات ومعالجة النّزاعات بين جماعات تعترفُ بتمايزاتها الثّقافيّة والعقائديّة، وتسعى لفهم بعضِها بعضٍ، واحترامِ بعضها بعض، عبر تفعيلِ أفضلِ ما عندها في ثقافاتها، ودون أيّ تمييز قيميّ لاتجاهٍ ثقافيّ محدّد.

بناءً على كلّ ما سبق، يمكن القولُ إنّ التّضمينَ هو أكثرُ من تنظيم عملانيّ وسائليّ. هو يرتبط بمفهوم إنسانيّ ثقافيّ شامل يرتكزُ على قبول الآخر المختلف كما هو، والعملِ معه من أجل توسيع مجالات الممارسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة المشتركة في إطار حقوقيّ شامل. ويُهدفُ هكذا من هذا الرّهان، لا إلى تكييف النّاس مع ما هو قائمٌ في قواعدَ ونظمٍ، بل إلى إعادة النّظر في هذه القواعد والنّظم من وجهة نظر النّاس في ثقافاتهم وحاجاتهم الخاصّة عبر حوار ثقافيّ واجتماعيّ مستمرّ.

٢- في الانثقاف

الانثقاف أو الثّقافة الانثقافيّة المقترحة تنطلقُ من التّحوّلات الحاصلة في غالبيّة المجتمعات المعاصرة، بأبعادها التّكنولوجيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بالاضافة إلى أبعادها الثّقافيّة. هذه التّحوّلات التي طالت صلاتِنا الاجتماعيّةَ والبيئيّة بشكل عام، تُعيدُنا إلى مسألة القيم، قيمِ الغيريّة التي يمكنُ من خلالها إعادةُ إطلاق الحوار الدّيمقراطيّ بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

نحن بحاجة اليوم، كما سبق وأشرنا إلى ذلك في أعمال مؤتمر البلديّة والمدينة[١]، إلى «إعادة صياغة طبيعة صلتنا الاجتماعيّة لتصبحَ أكثرَ إنثقافاً، أي قادرة على التّعاطف

والتّفاهم والتّفاعل مع الغير المختلف ثقافيّاً، وعلى تقديره ومحبّته والرّكون إليه كما هو في إطار مشروع اجتماعيّ مجتمعيّ يتضمّن الجميعَ ويخاطبُهم ويسمحُ لهم بالتّحاور دون أن يدمجَهم في تكوين ثقافيّ واحد.

أمين معلوف يتكلّم عن الهويّات القاتلة «Les Identits Meurtrières»[٢]، فما العملُ لكي نَخرجَ من إشكاليّة الهويّة المحدّدة أصلاً ومعتقداً وثقافة، ولكي نتمكّنَ من أن نركّزَ أكثرَ على هويّة الثّقافة التي تُبنى وتَتراكم وتَتشعّب عبر الحوار بين الثّقافات، منه على ثقافة الهويّة التي تنغلق على ذاتها، فتدافعُ دون أن تحاورَ، وتقبلُ ما يشبهُها، وترفضُ ما يختلفُ عنها، وتقتلُ عندما تعجزُ عن كلّ ذلك».

عبر هذه الثّقافة البانية للهويّة «هويّة الثّقافة»، أي الثّقافة التي تُنتجُ نفسَها دوماً من خلال حوارها مع الآخر، يمكنُ وعيُ أبعاد هويّتنا المتراكمة في ذكريات جيناتنا التي ترقى إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة من الزّمن، والتي يمكنُ لها أن تُكملَ مشوارَها بشكل جديد في حوارها مع الآخر.

مسار العبور إلى الهويّة الثّقافيّة «الانثقافيّة» يدفعُ بنا إلى طرح عدد من الأسئلة، نُدرجُها كالآتي:

- «ما العمل لكي نتمكّنَ من الخروج من المؤسّسة الثّابتة والقيم الجامدة من أجل الدّخول إلى المؤسّسة الحيّة والقيم المحيية أو الدّاعمة للحياة بكلّ أشكال تعبيرها؟
  - نحن نقول دوماً إنّ النّاسَ يرحلون، لكنّ المؤسّساتِ تبقى. فما العملُ لكي نسمحَ للمؤسّسات بأن تتطوّرَ أو تتحوّلَ مع رحيل منشئيها؟
- ما العملُ لكي يتمكّنَ النّاسُ من أن ينوا ذواتِهم ومجتمعَهم خارج أيّة مطلقيّة في التّحديد، بل في إطار من النّسبيّة التي تستند إلى خاصّيّة الزّمان والمكان، وإلى تركيب المعطيات الاجتماعيّة/الاقتصاديّة وحركيّتها.
- ما العملُ لكي نتمكّنَ من قبول كلّ أشكال العيش القائمة في المجتمعات البشريّة، وما العملُ لكي نكتشفَ أنّ لكلٍّ من هذه الأشكال قيمَها، وأنّ لكلٍّ من هذه القيم مكانتَها وحظّها من التّقدير؟

- ما العمل لكي نقتنعَ من أنّ قيمَ النّاس الحقيقيّة هي تعابيرُهم عندما يشعرون أنّهم يقدّمون أفضلَ ما عندهم؟
- ما العمل لكي نتمكّنَ من أن نصغيَ إلى النّاس بالدّرجة والعمق اللازمين، ولكي يتمكّنوا هم بدورهم من التّعبير بأفضل ما عندهم؟
- كيف يمكنُنا أن نساعدَ بعضُنا بعضاً لنرقى معاً دوماً إلى مستوى غيرتنا؟
- كيف يمكنُنا أن نصغيَ إلى ثقافات بعضنا، وأن نفهمَها ونحبَّها لنبنيَ ذواتِنا ونمأسسَ مجتمعاتِنا؟»

للإجابة عن هذه الأسئلة، نتطلّعُ برجاء إلى الأديان السّماويّة وإلى حوارها في ما بينها، عبر الحوار بين المؤمنين الانثقافيّ والشّفّاف، مستهدفين في ذلك تطويرَ إنسانيّةِ الانسان من أجل الولوج إلى نوعيّة الحياة وإعادة صياغة نوعيّة منتوجاتنا الاقتصاديّة وإنتاجاتنا الاجتماعيّة والسّياسيّة.

رجاؤنا في تطلّعنا هذا إلى الأديان، لا يستندُ إليها كمعتقدات محدّدة، بل يستلهمُ «قدرتَها على المقاومة» بحسب قول «كلود جيفري» في بحثها عن «الواقع النّهائيّ» أو نهائيّة الواقع، أي الحقيقة التي تضع النّزعة إلى الاكتفاء الذّاتيّ «وسيطرة أنانيّة الذّات المقتدرة في مكانها الصّحيح»، أي في محدوديّة زمانها ومكانها.

المراجع

١- البلدية والمدينة، راهبات القلبين الأقدسين، مؤسّسة القرطباويّ بالتّعاون مع بلديّة جبيل ومؤسّسة فريديريتس إيبرت، إدارة عبدو القاعي، بيروت ١٩٩٩، ص ١٢٥

٢- أمين المعلوف، الهويّات القاتلة، Editions Grasset، باريس ١٩٩٨

٣- Claude Geffré, dans préface du livre pluralité et ambiguité, herméneutrique, religion, esperance, éditions du Cerf, Paris, 1999, p. 8

القسم الأول

الجلسة الأولى

الموضوع: هل من حوار دينيّ من دون حوار ثقافيّ؟

الرّئيس: **المطران جورج خضر**

المحاضرون:

الأب سليم دكّاش تجارب الماضي في لبنان والمنطقة العربيّة

د. رضوان السيّد الواقع الحاليّ للحوار الدّينيّ والثّقافيّ

السيّدة رباب الصّدر شرف الدّين مستقبل حوار الثّقافات والأديان،


جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان:
حوار الثقافات والأديان
بالتعاون مع شركة ألفرد وجاك متى
NDU

كلمة المطران جورج خضر

إشكاليّة الثّقافة والدّين

ما من ثقافة إلاّ ونبعت من دين جزئيّاً. والكلمتان اللاتينيّتا الجذر culture، culte توضحان ذلك. هناك سؤال: ماذا رسب في الثّقافة من دين معيّن ومن مذاهبه أحياناً، وما الرّوافد الأخرى. والسّؤال المقابل هو: ما هي الشّحنةُ الثّقافيّة أي البشريّة التي يحملها الدّين من حيث هو وحيٌ ونصوصٌ وعباداتٌ وشرعٌ أو قانونٌ وتراث. السّؤالان معاً يعنيان الملتقى الإلهيَّ والبشريّ في الدّينِ كياناً والثّقافةِ كياناً.

وما يَفرضُ السّؤالين أنّ الدّين لغةٌ أو أنّه في لغة، والمؤمنُ يحاولُ تجاوزَ اللغة إلى الرّؤية، ولكنْ هل يفلح؟ هل من رؤية في قلب المؤمن غير لابسةٍ كلماتٍ؟ وهل المفسّرُ والعابد قادران أداءَ عملِهما، وليس في خيالهما أو قلبهما صُورٌ حضاريّة متّصلة بالبيئة الفكريّة التي إليهما ينتميان؟ إلى أيّ حدّ يستقلُّ اللاهوتُ عن المفردة واشتقاق المفردة. هل يستقي مثلاً المسيحيُّ العربيّ تعليماً موضوعاً بكلمات يونانيّة مرتبطة بالفلسفة اليونانيّة كما يستقيه من كان يونانيَّ المولد؟ نحن نعرف مثلاً أنّ اليونانيّ إذ قال كلمة ουσια جوهر لا يملأها بالمفهوم نفسِه الذي في العقل اللاتينيّ عندما يستعمل كلمة substantia، ونعرف أنّه إذا قال عن الرّوح القدس إنّه ينبثقُ من الآب بقوله εκποπετεϖε يعطيها المدلولَ الذي عند المسيحيّ اللاتينيّ إذا قال procedit. وهذا الاختلافُ يفسّرُ إلى حدّ بعيد الخلافَ الذي حصل بين الكنيستين فيما يتّصلُ بموضوع الانبثاق.

كذلك إذا قلتَ بارسوبا وقنومه باللغة السّريانيّة الشّرقيّة فلا تقولُهما بالمعنى نفسه في اليونانيّة.

وإذا استعملتَ الأيقونةَ أداةً طقوسيّة، ولها روحيّتُها في الكنيسة البيزنطيّة، فلست تعني اللوحةَ أو التّمثالَ في الكنيسة اللاتينيّة. والقانونُ الكنسيّ يعني في الشّرق مادّةً روحيّةً

أهمّ من الحقوق، ويعني أكثر ممّا يعنيه في كنيسة الغرب شيئاً شبيهاً بالحقوق المدنيّة والحقوق إكراهيّة. ونتيجةُ ذلك أنّ العقلَ اللاتينيّ أقلُّ مرونةً من العقل المسيحيّ الشّرقيّ ممّا له أثرُه في الحياة العاديّة. فكيف تميّزُ بين ما هو بشريّ وما هو إلهيّ؟ وأظنّ أنّ القائلين بتجسّد الكلمة قد لا يكونُ عندهم حرجٌ كبير في رؤية العنصرين يتعانقان.

ماذا في الإسلام؟ يعرف هذا غيري. ولكن، قال بعضُ المسلمين المعاصرين إنّ الفقهَ شيءٌ والشّرعَ شيءٌ آخر، وأنّ الأوّلَ قولٌ بشريّ في الكلمة الإلهيّة.

والمفسّرون المسلمون حلّلوا لغةَ القرآن وأعربوها، وكان في هذا بعض الاتّكال على الشّعر الجاهليّ، ونحت المسلمون «علم أسباب النّزول»، أي تحدّثوا عن ظرف نزول الآية في سيرة الرّسول. ولكنْ ما علاقةُ «اللوح المحفوظ» بكلام يُدرسُ نشوؤه التّاريخيّ في حضارة العرب؟ والسّؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هنا للمتأمّل غيرِ المسلم هو هذا: هل كان الرّسولُ مجرّدَ متلقٍّ للوحي، أم إنّ ثقافةَ شعبه التي كان هو عليها لعبت دوراً في التّعبير بحيث يكونُ القرآنُ صورةً عن الحياة العربيّة آنذاك وبحيث يكونُ تلاقياً بين الكلام الإلهيّ والكلام البشريّ؟

السّؤالُ الآخر الذي يطرح نفسَه هو لماذا استقلّ الشّعرُ العربيّ عن الوحي استقلالاً كاملاً أو شبه كامل؟ لماذا هذا الخطّ الدّنيويّ المحض في الشّعر؟ لقد بيّنّا، في غير موضع، أنّ العمارةَ الإسلاميّة والرّسمَ، سنّيّاً كان أم شيعيّاً، والزّخرفَ كانت، إلى حدّ بعيد، ثمرةَ الحضارة في بلاد الشّام ومصر وفارس. في الفنون، كما في الإدارة الإسلامية، ينطرحُ سؤالٌ عن العلاقة بين الإلهيّ والبشريّ.

مساءلتي هذه كانت ضيّقةً، فلم أتناولْ كلّ ما تثيرُه العلاقةُ بين الدّين والثّقافة عن إشكاليّة. قد لا يطرحُ المتداخلون السّؤالَ من هذه الزّاوية أو حصراً من هذه الزّاوية. ثمّ أشرتُ إلى المسيحيّة والإسلام ولم أُشِرْ إلى اليهودية التي قد تختلفُ فيها الإشكاليّة، ولا سيّما في اعتبار الشّعب جزءاً من صومي. لم أتكلّمْ عن البوذيّة التي يقول بعضُ العلماء إنّها ليست بدينٍ بمقدار ما هي منهجٌ نسكيّ. لم أذكر الهندوقيّة التي يميلُ بعضُ دارسيها أن يعتبروها أقربَ إلى الفلسفة منها إلى الدّين.

إنّ تشعّباتِ الموضوع لَكثيرةٌ إنْ كان من حوار ممكن فمن التّسليم البدئيّ بأنّ ثمّةَ وجهاً بشريّاً لأيّ معتقد، وإلاّ لاستحال الخطاب.

كلمة الأب سليم دكّاش اليسوعيّ

تجارب الماضي في لبنان والبلاد العربيّة

في الجامعة متّسعٌ للحوار وفسحةٌ له ورجالاتٌ تعمل لأجله ولتعليمه كأداة ثقافيّة متقدّمة. فالشّكرُ لإدارة جامعة سيّدة اللويزه على تنظيمها هذا اللقاءَ المعزّزَ لمبدأ اللقاء والحوار الفكريّ الهادف.

الحوارُ هو من مميّزاتُ الإنسان الوجوديّة. فالمتكلّمُ هو، لا أن يخاطبَ الآخرَ فقط، بل أن يبادلَه الكلام، أن يسائلَ الآخر وأن يعطيَ جواباً، في إطار عمليّة المساءلة والمجاوبة. فالكلامُ، بالنّسبة إلى الإنسان، ليس أداةَ اتّصال وحسب أو مجرّدَ مساعد للفعل، بل هو تلك القناةُ الثّقافيّة والحضاريّة التي بواسطتها يرتفعُ ويرفعُ ذاتَه إلى مرتبة الفكر والتّصوّر والتّمثّل.

واستناداً إلى ذلك، فإنّ الحوارَ هو تبادلٌ للأفكار، وهو تلك الطّريقة التي بواسطتها تتكوّنُ الأفكار، ولنا في «محاورات أفلاطون» مثالٌ نافذ لماهيّةِ الحوار ووظيفتِه، إلى حدّ أنّ أعمالَ أفلاطون كلّها أُطلق عليها عنوانُ «المحاورات»[١]. ومن تجربة «المحاورات» هذه، وهي تجربةٌ قريبة منّا وقد نُقلت مضامينُها إلى السّريانيّة والعربيّة في أعظمِ عمل ثقافيّ شهدته حضارةُ العرب ضمن مدارسِ التّرجمة في بغداد وجنديشابوروالرّها[٢]، نعرف أنّ الحوارَ لا يتحدّدُ فقط بنقل الأفكار إلى الآخر بقدر ما هو استعادةٌ لتلك الأفكار، وإعادةُ تركيبِها وصياغتها والتّعبير عنها، حيث ينكشفُ المتكلّمُ للممارسة النّقديّة، وحيث تصبحُ البراهينُ عرضةً لتركيز المنطق؛ فالمحاورةُ هي الطّريق التي يُبنى عليها وبواسطتها الصّرحُ الفكريّ، والجدالُ هو فنُّ الحوار أو المناظرة. وما الاعتراضُ في الحوار على ما يسمعهُ الواحدُ من فمِ المتكلّم إلاّ الدّعوةُ، دعوةُ الآخر إلى تبيان حقيقة يعدُّها واضحةً، في حين أنّ الآخر لم يستطعْ أن يصلَ إليها. فالحوارُ هو الطّريقُ الذي ينقلُنا من الرّأي إلى الحقيقة ومن الخاصّ إلى العامّ، والفكرُ لا يكونُ فكراً إلاّ

إذا «كان حوار النّفس مع ذاتها». ذلك يعني أن وجودَ الاخر لا يكفي لكي يستقيمَ الحوار، إذ إنّه يمكنُ أن يصبحَ وجودُه شكليّاً، بل إنّ من شروط الحوار أن يكونَ الآخرُ في الوجدان، لا بصورةٍ مجرّدة أو مثاليّة، بل هو من أقبلُ أن تكونَ تحت نظره في إطار تبادليّ. الآخرُ ذلك الكائنُ المختلف هو من يُغني ويوسّعُ آفاقي وتصوّري للعالم الذي علينا أن نعيشَ فيه معاً.

كلمة «حوار» ليست من الكلمات ذات التّاريخ الطّويل في ثقافتنا. فإنْ وجدناها في طيّات الكتب فلا وقعَ لها، إذ جاءت كلماتٌ وتعابيرُ أخرى، كالكلام والمناظرة والجدال والجدل والمساءلة والمجاوبة، لتسدَّ الفراغَ وتقولَ أنّ للحوار تجاربَه، وأنّ للمناقشة صفحاتِها وأقلامَها ومواضيعَها في نواحي الدّين والثّقافة.

وإذا كان الحوارُ من الخاصّيات الأنطولوجيّة للإنسان، فإنّه في واقع تاريخ الثّقافة العربيّة والمشرقيّة معاناةٌ ومحنة، إذ إنّ الدّخولَ في الحوار ليس من أسهلِ الأمور. مَثَلُ هذه المعاناة، ذلك المتكلّمُ – واسمُه حبيب خدمة أبي رائطة التّكريتيّ – الذي عاش في القرن التّاسع مسيحيّ في قرن الخليفة المأمون، وهو عصرُ التّرجمات من الهلّينيّة والسّريانيّة إلى العربيّة، عصر الحوار الثّقافيّ الدّينيّ وعصر تطبيق المقولات الفلسفيّة الهلّينيّة على مواضعِ العقيدة الإسلاميّة من جانب أهل الاعتزال. ففي الرّسالة «في الثّالوث المقدّس»، نستطيعُ أن نستخرجَ مثلاً هامّاً عن تجربة الحوار الدّينيّ في مجال الكلام العقائديّ[3]. يحدّد أبو رائطة، بعد أن يعرضَ لسبب تأليف كتابه وتردّده في القيام بذلك لصعوبة المهمّة، وهي الكلامُ في الثّالوث المقدّس، شروطَ الحوار، فيقول في بداية كتابه:

«يقال لهم عند ذلك: أيّها القوم إنّما دعانا إلى محاورتكم ومناظرتكم رجاءَ أن تنصفونا في الكلام وتفاصلونا فيه مفاصلةَ الأخوة المشتركين في بضاعةٍ توارثوها عن أبيهم وكلُّهم فيها مشتركون ليس لبعضهم فيها شيءٌ دون بعض فنحن وأنتم في الكلام سواءٌ»[4].

إنّ ما يلفتُ النّظرَ في نصّ أبي رائطة هو حديثُه عن ضرورة الحوار وعن وضع شروطٍ للحوار ليكونَ ناجحاً مفيداً: الإنصافُ أو الموضوعيّة، المفاصلة في تراث واحد أو

قبول المشاركة في تراث فكريّ واحد، وعدم التّسرّع في الحكم والإلزام به والمساواة في الكلام والقدرة عليه. هذه شروطٌ نعتبرُها حديثةً في فحواها وشكلها، خصوصاً وأن هذا المؤلّفَ يدعو إلى نبذ جحود قول الآخرين وإلى الانطلاق في الحوار العقليّ بقوّة النّظر في الموضوع باعتباره قضيّةً يمكنُ الحوارُ فيها. ونقيضُ ما يعتقدُ بعضُ الباحثين، فإنّ الكلامَ أو الحوارَ الكلاميّ بين المتكلّمين، مسيحيين ومسلمين، كان ينطلقُ من بوتقةٍ ثقافيّة متقاربة أو متجانسة: فالمتكلّمون المسيحيّون اعتمدوا سريعاً اللّسان العربيّ، وأبو رائطة على سبيل المثال أتقنَ هذه اللغةَ وتعابيرَها ومصطلحاتِها وناقش في كتابه أهلَ الاعتزال من المتكلّمين المسلمين بواسطة مقولات فكريّة ومنطقيّة وفلسفيّة اعتمدوها في التّعبير عن عقيدتهم وعن نظرتهم الخاصّة إلى الدّين الاسلاميّ. فبعضُ التّعابير مثل الصّفة أو الصّفات والافتراق والتّمثيل والجوهر والإضافة والخاصّة والكلّية والغيريّة، وإنْ، كان مصدرَها الفكرُ الفلسفيّ، فهي كانت أدواتٍ ثقافيّةً يشارك فيها المفكّرون من أيّ صوب أتوا.

إلاّ أنّ الحوارَ الكلاميّ أو حوارَ أهل الكلام ومناظراتِهم وجدالَهم، حتّى بين المنتمين إلى الطّائفة الواحدة أو المذهب الواحد، سقط ولم يعطِ النّتيجةَ المرتجاة لأنّه بقي أسيرَ المقدّمات الأولى من ناحية، كما يقول أبو نصر الفارابي في الرّسالة في العقل، ولم يكنْ لإغناء الآخر بقدر ما كان للإيقاع به ورفضاً له؛ وسريعاً ما تحوّل الكلامُ أو الحوار الكلاميّ إلى الاعتماد على التّقليد فأصبح ترداداً لما قاله السّلف وإنْ بصورةٍ مبطّنة أو بوجه مختلف في الشّكل. والكلامُ بقي كلاماً لا فاعليّةَ له، إذْ لم يكنْ هدفُه إيصالَ المتكلّمين إلى أيّ عمل مشترك.

والواقعُ أنّ انطفاءَ وهج الحوار الكلاميّ تزامن وزمن الانطواء الثّقافيّ والحدّ من الخطاب الفلسفيّ العقلانيّ، حيث انحسر الفكرُ وراء حدودِ المواقف الصّلبة وهي في غالب الأحيان في خدمة التّسلّط السّياسيّ.

ونتطلّعُ إلى تجربةٍ ثانية في مجال الحوار الدّينيّ الثّقافيّ، وهذه المرّة في مجال علاقة الشّرق بالغرب، وعلى الخصوص في زمن النّهضة حيث بدا موضوعُ الحداثة في صلب الحوار وكما يقول الإيرانيّ داريوس شايغان: «إنّ الغرب هو ساحرٌ ويسحر. وكلّما

تخلّفتَ عن ركب التّاريخ، كلّما سحرتك بهلوانيّاتُ الغرب التّقنيّة»[٦]. إلاّ أنّ الغرب لا يُختصرُ ببهلوانياتّه، بل إنّه أيضاً غربُ عصر الأنوار وثورته الرّباعيّة على الصّعد الفكريّة العلميّة، والسّياسيّة، والتّكنولوجيّة والاقتصاديّة... يقول رفاعة الطّهطاوي وقد أوفده محمّد علي إلى باريس في منتصف القرن التّاسع عشر في كتابه «التّخليص»: حتّى عامّةُ الشّعب تعرف القراءة والكتابة، وهي تحاورُ بعضُها بعضاً في أمور هامّة، كلٌّ واحد بقدر طاقته في جوّ من الاحترام. ويضيف «أنّ أهل باريس تتبدّل آراؤهم في الأمور البسيطة ولا تتبدّل في الأمور الهامّة مثل السّياسة وغيره، وأنّهم حكماء بالرّغم من أنّ بعضَهم بعيدٌ عن الدّين»[٧].

إنّ ما لفت نظرَ الطّهطاوي هو الحوارُ في الأمور الهامّة، كلٌّ بقدر طاقته وفي جوّ من احترام رأي الآخر. وإذا كانت النّهضةُ العربيّة قد حقّقت أمراً أساسيّاً لحضارتنا، فإنّها استطاعت أن تقيمَ مناخاً حواريّاً شارك فيه أدباء ومثقّفون ومفكّرون وأطبّاء ومؤرّخون ولغويّون وأدباء وصحافيّون معروفةٌ أسماؤهم، لبنانيّون وغيرهم من البلاد العربيّة، مسيحيّون ومسلمون وعلمانيّون، شاركوا في مناقشة أهمّ المواضيع التي تطولُ حياةَ الأوطان العربيّة المختلفة وقضايا الثّقافة المشتركة من قضيّة التّمدّن والحكومة وأساسها، والدّين ووظيفته، ودور السّياسة في نهضة المجتمعات الخ... إنّ ما استطاعت تحقيقَه تلك النّظرةُ المتجدّدة التي رأت في العلم طريقاً للخروج من الظّلمة أيّاً كان نوعُها هو أنّها أدخلت ثقافةً ومصطلحاتٍ ثقافيّةً ارتبطت بتاريخ الحضارة الدّينية ألا وهي ثقافةُ الإصلاح بجميع وجوهه. وفي هذا المجال تباينت آراءُ أهلِ الإصلاح في ما يجدرُ أن يكونَ للغرب من مكانة، إلاّ أنّ الغايةَ ترسّخت وأصبحت جزءاً من تاريخ الفكرِ ومقولاته. وربّما لم تقمِ النّهضةُ بكامل رسالتها، ألا وهي تأصيلُ الحداثة أو إعادةُ تأصيلها في التّراث العربيّ ككلّ.

يمكنُ في هذا الإطار تلخيصُ مكتسباتِ النّهضة على النّحو التّالي، حتّى ولو لم تتحوّلْ هذه المكتسباتُ إلى واقعٍ عمليّ:

– لقد عمدتِ النّهضةُ إلى تشجيع مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومنها المدارسُ والجامعات والنّقابات والحركات والأحزاب، وكان ذلك بهدف تحرير الدّينيّ من السّياسيّ أو رسم الحدود بينهما.

- في هذه الحقبة توالى نشرُ النّصوصِ القديمة ذاتِ الطّابع التّراثي نشراً علميّاً، لا لجعلِ تلك النّصوص مثالاً إيديولوجيّاً بقدر ما كان الهدفُ اعتبارَ تلك النّصوص مراجعَ دلاليّةً، لا لتشويهها أو التّقليل من قيمتها بل لاستخراج ما هو مفيدٌ منها لإصلاح المجتمع وتحقيقِ تقدّمه، ولا شكّ أنّ هذه النّزعةَ الوضعيّة كان لها تيّارُها المتشدّد.

- لم تتوانَ النّهضةُ عن التّشديد على مبدأ المواطنيّة. وكان ذلك استكمالاً لما حقّقته التّنظيماتُ العثمانيّة في هذا المجال منذ منتصف القرن التاسعَ عشرَ.

- إنّ تجاوزَ التّخلّف يكونُ بنقد الوضع الذّاتيّ نقداً علميّاً، والتّشديدِ على القدراتِ الذّاتيّة لتأمين التّطوّر.

يقول سماحة الشّيخ محمّد عبده: «عدم التّسامح والتّزمّت وضيق الصّدر كثيراً ما يَنتج عن عواملَ تاريخيّةٍ وظروفٍ معيّنة. آملُ أن يكونَ الحوارُ القائمُ على المعرفة التّبادليّة، وهي الطريقُ إلى المحبّة التّبادليّة، أن يكونَ هذا الحوارُ إصغاءً كثيراً للآخر، وبالتّالي سماعاً للرّوح، وقليلاً من الكلام أو ما تيسّر منه لتكونَ الفسحةُ الرئيسةُ للرّوح. وإذ ذاك يُبنى الجدالُ أو الحوارُ أو المناظرةُ على أساسٍ متين وخصوصاً في مجال تجديد فهم الكلام وتأويله وتفسيره.

المراجع

(١) راجع، عبد الرّحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأوّل، ص ١٥٦.

(٢) راجع الدكتور ماجد فخري، تاريخ الفلسفة الإسلاميّة، ص ٣٢.

(٣) راجع أبو رائطة التّكريتيّ، الرّسالة في الثّالوث المقدّس، دراسة وتحقيق الأب سليم دكّاش اليسوعيّ، دار المشرق، بيروت

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٥) الرّسالة في العقل لأبي نصر الفارابي، تحقيق موريس بويج، دار المشرق، ١٩٨١٣، ص ٧.

(٦) راجع Daruysh Shayegan, Sous les ciels du monde, Entretiens avec Ramin JAHABEGLOO, Edition du Félin, Paris p. 128.

(٧) رفاعة الطّهطاوي، التّخليص الأبريز إلى تلخيص باريس، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٠٨

كلمة د. رضوان السيّد

قضايا ومشكلات الحوار الدّينيّ والثّقافيّ في لبنان

عرف لبنانُ في تاريخه الحديث، بحكم تعدّديّته الدّينيّة والطّائفيّة، وانفتاحِ نظامه السّياسيّ، سعياً مستمرّاً للتّلاقي والتّحاور بين المسلمين والمسيحيين. بيد أنّ المبادرةَ لذلك في الخمسينات ما أتت من جانب اللبنانيين أنفسِهم، بل من جانب بعض الكنائس البروتستانتيّة الأميركيّة التي دأبت على عقد مؤتمراتٍ للحوار الدّينيّ بين المسيحيين والمسلمين، كانت تدعو إليها كهنةً وعلمانيين من لبنانَ وبعضِ الأقطار العربيّة. وقد تردَّد المسلمون في البداية في المشاركة في هذه المؤتمرات للأهداف التي كانت تكمن وراء عقدها في ظروف الحرب الباردة آنذاك. واتّخذتِ الأمورُ مساراً آخرَ بعد المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، إذ بادرتِ الكنيسةُ الكاثوليكيّة عبر الفاتيكان من جهة، وبعضِ الجهات الكَنَسيّة اللبنانيّة لإقامة تواصُلٍ مع الجهات الدّينيّة الإسلاميّة الشّيعيّة والسّنيّة. كما ازداد نشاطُ الكنائس البروتستانتيّة، وازدادت مبادراتُها من خلال مجلس الكنائس العالميّ، ومجلس كنائس الشّرق الأوسط، التي استجاب لها المسلمون في مرجعيّاتهم الدّينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة في السّتينات والسّبعينات بطرائقَ أكثرَ نشاطاً ومتابعة.

وفي السّتينات بالذّات قامت مبادرةٌ لبنانيّةٌ خالصةٌ للمرّة الأولى تمثّلت في «النّدوة اللبنانيّة» التي كانت تقيم سنويّاً موسماً ثقافيّاً طويلاً يتضمّنُ سلسلةً من المحاضرات والنّدوات، يتحدّث فيها محاضرون مسلمون ومسيحيّون في شتّى الموضوعات.

وتوقّف ذلك كلُّه على الأرض اللبنانيّة مع نشوب النّزاع الدّاخليّ الذي استمرّ منذ العام ١٩٧٥ وحتّى العام ١٩٩٠. بل إنّ الاضطرابَ السّياسيَّ والثّقافيَّ في ظروف الحرب عبَّر عن نفسه من خلال سلسلةٍ طويلةٍ من المنشورات أصدرتها جهاتٌ مسيحيّةٌ ضدّ الإسلام، وردَّ عليها مسلمون بمنشوراتٍ مُماثِلة. واقتصرت محاولاتُ التّواصُلِ والتّهدئة

طوال سنوات الحرب على النّدوات والمؤتمرات التي كانت تنعقد بقبرص أو عمّان من جانب مجلس كنائس الشّرق الأوسط، ويُدعى إليها مسلمون ومسيحيّون لبنانيّون، يتشاكون همومَهم، ويدعون للسّلام الوطنيّ والتّعايش، ويبرّئون المسيحيّة والإسلام من الجرائم المستمرّة على الأرض اللبنانيّة.

وبدأتِ المرحلةُ الحاضرة من التّواصل الإسلاميّ المسيحيّ في لبنان بإنشاء اللجنة الإسلاميّة المسيحيّة للحوار في العام ١٩٩٣ – وهي مبادرةٌ لبنانيّةٌ بحتةٌ، شارك فيها زعماءُ الطّوائف المسيحيّة والإسلاميّة بممثّلين عنهم، وبرز فيها نشاطُ الطّوائف الرّئيسيّة اللبنانيّة. وقد حدَّدتِ اللجنةُ لنفسها ثلاثة أهدافٍ رئيسيّة: رعايةُ قيم الحوار والتّواصل والعيش الوطنيّ المشترك بين المسيحيين والمسلمين، والتّأكيدُ على متابعة التّجربة اللبنانيّة المتجدّدة في ميثاق الوفاق الوطنيّ عام ١٩٨٩، والقيامُ بمبادرات، وتنظيمُ لقاءات، والمشاركةُ في مؤتمرات غرضُها وَضْعُ هذين الأمرين موضعَ الاختبار والإسهام والتّطوير. وكانت للّجنة في السّنوات الستّ الماضية آثارُها الإيجابيّة البارزة في تأمين تواصُلٍ مستمرّ بين رؤساء الطّوائف، وفي عقد اللقاءات وإصدار البيانات في المناسبات؛ بما في ذلك نقدُ ما تعتبره سلبيّاً في المجالات الدّينيّة والثّقافيّة والسّياسيّة. وقد أمكن لها أن تكونَ فاعلةً أثناء العدوان الإسرائيليّ على لبنان، وعند زيارة البابا له. وكانت قد أصدرت عام ١٩٩٥ ورقةً شاملةً تناولتْ فيها مختلفَ الموضوعات الوطنيّة برؤيةٍ نقديّة.

وفي لبنانَ اليوم ثلاثُ مؤسّساتٍ علميّةٍ مسيحيّة تُعنى بالحوار وبالعلاقات بين المسيحيين والمسلمين، في الدّاخل اللبنانيّ، وفي منطقة المشرق. أقدمُ هذه المؤسّساتِ معهدُ الدّراسات الإسلاميّة والمسيحيّة بجامعة القدّيس يوسف، الذي يتلقّى الدّروسَ فيه طلاّبٌ مسلمون ومسيحيّون، ويدرّسُ فيه أساتذةٌ من الطّرفين. وقد درج على عقد لقاءاتٍ سنويّةٍ، كما أصدر بعضَ المنشورات وأهمُّها مختاراتٌ من البيانات الإسلاميّة/المسيحيّة الصّادرة بين العامين ١٩٥٤ و١٩٩٤. كما عمد في العام ١٩٩٨ إلى إنشاء دبلوم للدّراسات الإسلاميّة المسيحيّة يُقبلُ فيه الطّلاّبُ الحاصلون على البكالوريوس في مختلف التخصّصات. وبين المعهد المذكور والمعهد العالي للدّراسات الإسلاميّة بجمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة إتفاقيّةٌ منذ خمسةَ عشرَ عاماً يجري بمقتضاها تبادلُ الأساتذة والطّلاّب،

وتنظيمُ المؤتمرات المشتركة، وإصدارُ المنشورات المشتركة في مجالات العلاقة بين الدّينين والحضارتين.

أمّا المؤسّسةُ الثّانية فتحملُ اسمَ مركز الدّراسات المسيحيّة الإسلاميّة، الذي أقامته جامعة البلمند الأرثوذكسيّة قبل ستّ سنوات. وقد استحدثَ المركزُ قبل عامين قسماً للماجستير في الدّراسات المسيحيّة الإسلاميّة، يتابع الدّراسةَ فيه طلاّبٌ مسلمون ومسيحيّون، كما أنّ الأساتذةَ في الأرصدة المختلفة مختلطون أيضاً. ثمّ إنّ المركزَ المذكور أنشأ مجلّةً نصفَ سنويّةٍ اسمُها (المرقب)، تُعنى بدراسات العيش المشترك في الاجتماع اللبنانيّ. وعقد المركزُ حتّى الآن أربعةَ مؤتمراتٍ شارك فيها مسلمون ومسيحيّون من لبنانَ والبلاد العربيّة الأخرى، وباحثون من مراكز الدّراسات المختصّة في الإسلام والعلاقات بين الأديان في أوروبا وأميركا. وقد صدرت أعمالُ تلك المؤتمرات في كتبٍ بالعربيّة لقيت انتشاراً واسعاً.

وقبل ستّ سنواتٍ، عمد أستاذ الإسلاميّات المعروف الدكتور عادل تيودور خوري إلى إنشاء مركزٍ للحوار بمعهد اللاهوت بحريصا. وقد صدرت عن ذلك المركز أعمالٌ علميّةٌ بارزة عدّة شارك فيها باحثون مسلمون ومسيحيّون.

والمُلاَحَظُ حتى الآن أنّه، باستثناء لجنة الحوار الوطنيّ، فإنّ مبادراتِ المسلمين في مجال التّحاور والتّواصل ما تزالُ محدودة. وهناك استثناءان في السّنوات الأخيرة، أوّلهُما مركزُ الإمام الصّدر للأبحاث والدّراسات، والذي أقام ثلاثةَ مؤتمرات حتّى الآن عُنيت بقضيّة الحوار بين الأديان والثّقافات، وبين المسيحيّة والإسلام على الخصوص. وثانيهما المعهدُ العالي للدّراسات الإسلاميّة التّابع لجمعيّة المقاصد، الذي أنشأ مؤخّراً مركزاً لتوثيق العلاقات الإسلاميّة المسيحيّة، بالإضافة إلى تعاونه مع معهد الدّراسات الإسلاميّة المسيحيّة بجامعة القدّيس يوسف.

لا يعني هذا العرضُ الموجز لأحداثِ ومؤشّراتِ التّواصلِ والحوار عبر المؤسّسات، أنّ التّلاقيَ المسيحيّ/الإسلاميّ مقصورٌ عليها. فالعيشُ الوطنيّ – حتّى في الجانب الدّينيّ منه – أغنى من ذلك وأفعل. فقد شارك مسلمون عدّة طوال سنتين في اجتماعات ونقاشات الإعداد للسّينودس. وهناك مناسباتٌ كثيرةٌ، ومداخلُ للتّلاقي والتّضامن، بين

المواطنين أفراداً وجماعاتٍ – وباعتبارهم بمسيحيين أو مسلمين. ثمّ إنّه ليست هناك في لبنان اليوم مشكلاتٌ بارزةٌ ذاتُ طبيعة دينيّة بين المسيحيين والمسلمين (تضاؤل أعداد المنتقلين من دين إلى دين مَثَلاً). ومع ذلك، فإنّ التّحاورَ والتّواصل على المستوى الدّينيّ لم يبلغا العمقَ والأمان، اللذين يقيان من الصّدمات، ويصمدان أمام التّجارب والأزمات. وعلّةُ ذلك أو عِلَلُهُ كثيرةٌ، من ضمنها الطّبيعةُ الطّائفيّة للنّظام السّياسيّ، والتي تعني توتّراً وتجاذُباً مستمرّين على المواقع الإداريّة، والقرار السّياسيّ، بين الأطراف المشاركة في الكيان والنّظام. وقد كانت وجهةُ نظر السّياسيين المسلمين منذ أواخر السّتينات أنّ إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة (أي إزالة الامتيازات السّياسيّة والإداريّة القائمة على الانتماء لطائفٍ معيّنة)، كفيلٌ بتحرير الدّينيّ والسّياسيّ، أحدُهما من الآخر، والإفضاء إلى دولةٍ عصريّة ذاتِ نظامٍ ديمقراطيّ. بينما ظلّت وجهةُ نظر النُّخَب المسيحيّة – حتّى بعد وثيقة الطّائف التي أسقطت مقولةَ العدد واستخداماتِها السّياسيّة – أنّ تلك العمليّةَ لابدّ أن تكونَ مسبوقةً بتنويريّةٍ إسلاميّةٍ تُحرّرُ النّفوسَ قبل النّصوص، وإلاّ تحوّلَ الأمرُ إلى طغيانٍ للأكثريّة العدديّة للمسلمين باسم الدّيمقراطيّة.

وإلى جانب الطّبيعة الطّائفيّة للنّظام، هناك الظاهرةُ التي يواجهُها الجميعُ، وليس في لبنان وحسْب، بل وفي سائرِ البلاد العربيّة، وأعني بها تحدّي الإحياء الدّينيّ. وهو ظاهرٌ لدى المسلمين أكثر من ظهوره لدى المسيحيين. فهناك تأكيدٌ متزايد من جانب المسلمين على هويّتهم وخصوصيّتهم. وهو تأكيدٌ يثير مخاوفَ لدى المسيحيين بسبب قلّة عددِهم، وبسبب تعرّضهم لضغوطاتٍ من جانب الأنظمة السياسيّة من جهة، ومن جانب جماعات الإحياء الدّينيّ الإسلاميّ من جهةٍ ثانية. وقد تابعنا جميعاً طوال السنتين الماضيتين التّجاذباتِ ذاتَ المعنى الرّمزيّ الكبير والتي دارت في مدينة النّاصرة الفلسطينيّة بين مسيحيي المدينة وبعضِ مسلميها حول إصرار المتشدّدين المسلمين على بناء مسجدٍ على أرضٍ للوقف الإسلاميّ بجوار الكنيسة. وهكذا، فالمُلاحَظُ أنَّ التّأكيدَ المتزايد على الهويّة الإسلاميّة الصّافية، ومحاولاتِ إضفائها على المجتمع والدّولة، أعاد طرحَ موضوعاتٍ حسّاسةً كان قد جرى تجاوُزها تدريجيّاً منذ التّنظيمات العثمانيّة في خمسينات وستينات القرن التاسع عشر؛ مثل الوحدة الوطنيّة، والطّابع المدنيّ للدّولة، ومبدأ المواطنيّة والمساواة أمام القانون، والحقوق السّياسيّة والاجتماعيّة المتساوية لسائر

المواطنين في الدّساتير والقوانين. ويظهر القلقُ المسيحيّ من الجوانب الشائكة للإحياء الإسلاميّ بأشكالٍ متعدّدة؛ مثل التّأكيد على الخصوصيّة والانفصال في الثّقافة والتّربية وبالتّالي الهويّة، كما بدا في «النّداء الأخير» الذي أصدره «السّينودس من أجل لبنان» آخرَ العام ١٩٩٥. وكما ظهر فيما كان من تردُّدٍ في تقبُّلِ التّناغم الثّقافيّ، والنّزعة التّواصليّة، اللتين دعا إليهما البابا مسيحيي لبنان في إرشاده عام ١٩٩٧؛ وخطاباتِ الأب سليم عبو رئيسِ الجامعة اليسوعيّة، كلّ عام في عيد الجامعة؛ واعتراضاتِ البطرك المارونيّ الأسبوعيّة، في عِظات الأحد، على التّهميش المتزايد الذي يلقاه المسيحيّون. ولا شكّ أنّ بعضَ هذه الظّواهر لا ينفردُ بها لبنان، أو أنّها لا تبدو فيه بشكلٍ واضح. لكنّ بعضَها الآخر (مثل تلك التي يذكرها البطرك المارونيّ) يلقى صدىً لدى الجمهور المسيحيّ الذي تقلقُهُ الكثرةُ الإسلاميّةُ المتصاعدة المؤكّدة على ذاتيّتها؛ فيحدّ ذلك من حماسه لتعميق التّواصل مع المسلمين، ومن حماسه لتطوير النّظام السّياسيّ، وتحريرِه من إرغامات الدّينيّ والطّائفيّ.

وهناك علّةٌ ثالثةٌ لعدم المُضيّ قُدُماً في استكشاف آفاقٍ للحوار والتّواصل الدّينيّ بين المسيحيين والمسلمين، تتمثّلُ في الافتقار إلى البيئات الّتي تطوِّرُ تواصُلاً والتقاءً حول المسائلِ التي تُهمُّ اللبنانيين والعرب الآخرين. فما نزالُ، مسلمين ومسيحيين، لا نملكُ الآليّةَ الضروريّة لذلك، إذ باستثناء «لجنة الحوار الوطنيّ» المحدودة الإمكانيّات والملتصقة بالعوامل السّياسيّة إلى حدٍّ ما، ننتظرُ دائماً دعوةً وجدولَ أعمالٍ من الكنيستين الغربيّتين الكبيرتين أو من إحدى المؤسّسات الثّقافيّة الغربيّة، أو أحد المعاهد المتخصّصة بالإسلام والعلاقات الإسلاميّة المسيحيّة. وليس في التّواصل في المجال العالمي بين أتباع الدّينين الكبيرين نقيصةٌ أو عيب؛ لكنّ الأجواءَ الوطنيّة والعربيّة لها مشكلاتُها وقضاياها التي قد لا تُهمُّ المسلمين والمسيحيين الآخرين في العالم، أو قد يسيئون فهمَها – فلا بُدَّ من تنشيط المؤسّسات المعنيّة لدى الطرفين وتعديدِها، وتشجيعها على إقامة اللقاءات والمؤتمرات شأن ما فَعَلَتْهُ بعضُ المراكز والمعاهد في السّنوات الأخيرة.

على أنّ أهمَّ أسباب ضعف الحوار الدينيّ افتقارُه إلى الخلفيّة الثّقافيّة، وإلى الحوار الثّقافيّ، والأجواء الثّقافيّة الملائمة. فقد عانى لبنانُ قبل الحرب من انقسامٍ ثقافيٍّ ناجمٍ عن الانقسَام السّياسيّ حول مفاهيمِ الوطن والهويّة والمواطنيّة والعلاقات بالعرب والعالم.

أمّا بعد الحرب فهناك هُلاميّةٌ ثقافيّةٌ تتهرّبُ من الأيديولوجيا إلى الشّعر والرّواية والقصّة، لكنّها ما تزالُ تَمْلِكُ موقفاً من الدّين تارةً، ومن المؤسّسات الدّينيّة تارةً أُخرى. وقبل النّظر في البيئات الثّقافيّة يكونُ علينا أن نضعَ الأمورَ في موضعها الصّحيح من جهة المؤسّسات الدّينيّة. لقد تجاوزت تلك المؤسّساتُ حقبةَ الأطروحات الكبرى، ومبادراتِ الإصلاح الدّاخليّ. وهي لا تملكُ اليوم رؤىً لمواجهة المتغيّرات المحلّيّة والإقليميّة فضلاً عن المتغيّرات العالميّة. وفي حين تملكُ الكنائسُ الكاثوليكيّة مرجعيّةً عالميّةً تلجأُ إليها في الظّروف الحرجة؛ فإنّ المسلمين والأرثوذكس متروكون لأنفسهم وتقديراتِهم الخاصّة للمسائلِ الكبرى والصّغرى على حدٍّ سواء. وهكذا، فإنّ هذه المؤسَّساتِ التي تقفُ حائرةً أحياناً، وعاجزةً أحياناً أخرى عن استيعاب أو تكييف الإحياء الدّينيّ الغامر، لا تتمكّنُ من التّواصل الصّحيّ مع المنازع المختلفة والمتنوّعة لفئات المجتمع المدنيّ، وبخاصّةٍ فئة الشّباب. وقد بدا ذلك واضحاً في أزمة مشروع قانون الزّواج المدنيّ الاختياريّ. صحيحٌ أنّه كانت وراءه لعبةٌ سياسيّة، لكنْ كان هناك رفضٌ شبهُ إجماعيٍّ له من جانب المرجعيّات الدّينيّة، في حين عجزت جميعُها عن مخاطبة فئات الشّباب لإقناعهم بالعلل الدّينيّة أو الثّقافيّة لتلك المعارضة.

يملك المثقّفون اللبنانيّون موقفاً ثابتاً من الدّين والمؤسّسات الدّينيّة، يتراوحُ بين الرّفض واللامبالاة، وفي أفضل الأحوال سوء الفهم والتّقدير. ويرجع ذلك إلى أنّهم بمجملهم علمانيّون بالمعنى العقائديّ التّقليديّ لذلك. ويندُرُ بينهم الباحثون أو المفكّرون الذين يعون أو يتفهّمون الدّورَ الاجتماعيّ والسّياسيَّ للدّين، بغضِّ النّظر عن إيمانهم الشّخصيّ قوّةً وضعفاً. ولذلك يربطُ أكثرهُم الموقفَ من الدّين ضمنيّاً بالموقف من النّظام الطّائفيّ اللبنانيّ قبولاً أو رفضاً أو انتقاداً. وهذا مفهومٌ إنْ جاء من جانب العاملين في المجال السّياسيّ، لكنّه غيرُ مفهوم من المثقّف الذي يُفترض أنّه يمتلكُ رؤيةً شاملة. ثمّ إنّ هؤلاء العلمانيين العقائديين لا يتحرّجون من اللجوء إلى المرجعيّات الدّينيّة أو دعمِها في مواقفها السّياسيّة والاجتماعيّة إنْ رأوا في ذلك ما يدعمُ أطروحاتِهم السّياسيَّة أو مصالحَهم الشّخصيّة. وقد عمدت كثرةٌ منهم إلى مراجعة آرائها ومواقفها في ظلّ الظّروف المستجدّة للعولمة، لكنّ ذلك الجانبَ المتعلّق بمتغيّرات الدّين وظواهره في العالم لم تَجرِ مُراجعته. وقد بدا ذلك في واقعة أغنية مرسيل خليفة، والهياجِ الثّقافيّ

الذي أثارته، كأنّما ليس من حقّ المتديّن القول إنّه لا يقبلُ بتلحين أو غناء نصٍّ قرآنيّ. لقد اعتبرت كثرةٌ من المثقّفين الأمرَ مساساً بحرّيّة التّعبير، وحرّيّة الفنّ. لكنّ هذا الفهمَ – بغضّ النظر عن الآثار القانونيّة له – يتجاهلُ أنّ هناك فئاتٍ واسعةً من النّاس تعتبرُ الأمرَ مساساً بعقائدها ومقدّساتها. لكنْ ما أقْصِدُهُ بالموقف الثّقافيّ من الدّين والمؤسّسات الدّينيّة، يتجاوزُ هذه الواقعةَ وأمثالَها، إلى المجال العامّ والعالميّ، الذي يشغلُ المثقّفين والمعنيين بالشّأن العامّ وقضايا الحاضر والمستقبل. فنحن جميعاً معنيّون بقضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وحرّياتِ المرأة، ومسائل التّنمية، وتطوّراتِ المجتمع المدنيّ. وللدّين والمؤسّسات الدّينيّة في عالم اليوم توجّهاتُها وأوزانُها في هذه المسائل كلّها، في غمرة الإحياء الدّينيّ المتصاعد، والذي دفع إلى إعادة النّظر والتّقدير لدور الدّين على المستوى العالميّ. أمّا في لبنان بالذّات فإنّ المثقّفين لا يقيمون وزناً لذلك كلّه، متجاهلين الآفاقَ التي يمكن أن يفتحَها النّقاشُ الثّقافيُّ الواعي والمسؤولُ على الدّين والمؤسّسات الدّينيّة تفهّماً وإصلاحاً وعصرنة. ولا شكّ أنّ من حقّ المثقّف الذي يناقشُ المسائلَ الوطنيّة أو العامّة أن لا يعتبرَ نفسَه مسلماً أو مسيحيّاً، لكنْ ليس من حقّه أن لا يحيطَ بسائر جوانب الموقف فيعرضُها عرضَاً تنويريّاً إذا شاء، ما دام يعتبرُ نفسَه داعيةً تنويريّاً.

والواقعُ أنّ هذا الخللَ الثّقافيّ الكبير في تأمّل الدّين وفهمه وتعقُّل تجلّياته وأدواره، يعودُ لخللٍ أعمقَ في بنية الثّقافة اللبنانيّة والعربيّة بعامّة، يتمثّلُ في الرّؤية المستقرّة منذ عقودٍ لاجتماعنا البشريّ والإنسانيّ والسّياسيّ. هناك رؤيةٌ وضعيّةٌ لمجتمعاتنا وما تزالُ قويّةَ التّأثير ترى أنّ التخلُّفَ بنيويٌّ فيها، وناجمٌ عن تركيبتها البطركيّة المتجذّرة، والتي تعودُ لأمراضها المزمنة كلُّ المشكلات الأخرى، ومن ضمنها استعبادُ المرأة، والخنوعُ، والتّواكلُ، والفسادُ، والاستبدادُ السّياسيّ. وهذا معنى القول إنّ المجتمعَ المدنيّ ضعيفٌ أو معدومٌ في مجالنا الحضاريّ، وأنّنا غيرُ مؤهَّلين لإقامة أنظمة حكمٍ ديمقراطيّة. ولا شكّ أنّ هذه النّظرةَ تعودُ في أصولها إلى الأنتروبولوجيا الاستعماريّة التي قسّمت العالمَ منذ أكثر من قرنٍ إلى مجتمعاتٍ حديثة، وأخرى تقليديّة، ووضعتْنا في الخانة الثّانية، بالمواصفات السّالفة الذّكر. ولأنّ كثيراً من مثقّفينا ما يزالون يحتكمون إلى هذه النّظرة، فإنّه لا يروي غليلَهم غيرُ الأطروحات الراديكاليّة للتّغيير، معتبرين أنفسَهم رُعاةً للعقلانيّة

والتّنوير. وعندما لا يُظهر المجتمعُ حراكاً بالاتّجاه الذي يرغبون، يستولي عليهم الأسى واليأس، ويتحوّلون إلى خطباء أين منهم خطباءُ الإحيائيّة الدّينيّة المعاصرة.

إنّ خُلاصةَ الأمر أنّنا نمرُّ في المجالين الدّينيّ والثّقافيّ بمخاضٍ كبيرٍ، ليس في لبنان وحسْب، بل وفي سائر البلاد العربيّة. ومشكلاتُنا الدّينيّة والثّقافيّة في هذا المخاض ليست ناجمةً عن الدّين أوعن الثّقافة، بل عن الوعي المتجذّر لدى النُّخَب بلا جدوى الإصلاح، وصعوبات التّقدّم، نتيجةَ نقصِ المعرفة لدى النّخب بالعصر والعالم ومتغيّراتهما. ولستُ من القائلين بإمكان التّجدّد الذّاتيّ، ولا من الخائفين من أوهام الغزو الثّقافيّ. فيبقى أنّ العالَمَ اليوم يفرضُ علينا متغيّراتِه وبشروطه، ولن يفيدَنا في شيءٍ الإصرارُ على الذّاتيّة المغلقة، ولا الاستسلامُ للوضعانيّة الأيديولوجيّة باسم العلم والعقلانيّة.

كلمة السيّدة رباب الصّدر شرف الدّين

باسمه تعالى! نحن في محراب، وحيثُ تكونُ المعرفةُ تكونُ العبادةُ للّه. فتعليمُ الأسماء لآدمَ جعلتهُ متميّزاً عن الملائكة، متملّكاً أسرارَ الكونِ ومؤهَّلاً لخلافةِ اللّهِ في الأرض، فشكراً لجامعةِ سيّدةِ اللويزةِ أن هيّأتْ لي أسبابَ التّعبُّدِ في هذا المحرابِ من ناحيةٍ، وأن يَؤمَّ صلاتَنا هذه، من ناحيةٍ ثانيةٍ، من تَنَسَّكَ لكلمةِ اللّه، عارفاً حقّها، باذلاً فيها زهرةَ العمرِ وزهوَ الحياةِ، سيادةُ المطران جورج خضر. فيا سيِّدنا وصديقَنا وأخانا دُمتَ للكلمةِ الطّيّبةِ وبالكلمةِ الطّيّبةِ مشمولاً ومشتمِلاً.

أيّها الكرام

في الآفاقِ الفِساحِ التي قُذِفْتُ إليها، وليس لي طاقةٌ عليها، أحاوِلُ أن أَخرجَ بما يليقُ بكرَمِ الدّعوةِ والحضور.

الحوارُ، في المفهومِ الدّينيِّ، تأسيسٌ إلهيٌّ تزامَنَ مع خَلْقِ الإنسان، حسبما أفهمُ من الآيِ الكريم. واقتَصِرُ على ما أفهمُهُ دونَ الاستشهاداتِ اختصاراً، ويمكنُ لِمن يرغبُ، أن يُراجعَ سورةَ البقرةِ الآية / ٣٠ وما بعدها؛ ففي هذه الآياتِ إشاراتٌ أُولى لإمكانيّةِ الحوارِ بين أهلِ القضيّةِ الواحدةِ مهما تباينتْ طبيعةُ الأطرافِ المهتمّينَ بالقضيّة.

أن يُجيزَ الخالقُ لِمخلوقاتِهِ بمجادلتِهِ والاعتراضِ عليه يعني أنّ الحوارَ قاعدةٌ للحياة، بل أقولُ إنّ الحوارَ مخلوقٌ إلهيٌّ كغيرِهِ من المخلوقاتِ، ويتوجّبُ علينا تكريمُهُ كما الإنسان، وهو توأمُه.

بالسّيرِ مع حركةِ الحوارِ الإلهيِّ مع المجتمعِ السّماويِّ نستنتجُ: الحرّيّةَ – إحترامَ القولِ – الإقناعَ – العلمَ والأفضليّةَ له – ثمّ العلمَ بموضوعِ القضيّةِ وأبعادِها – توليةَ المهامِّ للمؤهَّلِ لها معرفةً وحسنَ أداء، وبالتّالي تركَ حقِّ الاختيارِ شُكْراناً أو كُفراناً لكلِّ طرفٍ من أطرافِ القضيّة.

أطوي الزّمنَ لأَعيشَ أيّامَنا بمراجعةِ أوراقِ الإمامِ السّيّد موسى الصّدر، فأجدُهُ يعتبرُ أنّ المؤمنينَ باللّهِ الواحدِ يَنْهلونَ ثقافيّاً من منبعٍ واحدٍ هو اللّهُ سبحانَه، واختلافُ شرعتِه

ومنهاجِهِ هو اختلافُ عصورٍ وثقافةِ عصور، ولذلك لم يجعلِ اللّهُ سبحانَهُ النّاسَ أمّةً واحدةً، بل أَوْجَدَ بين أطرافِ البنيةِ الإيمانيّةِ إمكانيّةَ التّقاربِ والتّوادِ بين من لا يستكبرون.

وسارَ الإمامُ الصّدر مع من آمنوا بأنَّ ثقافةَ الحوارِ من موجباتِ العبادة، ومنهم أصحابُ السّيادةِ الكبارِ أخوّةً ومقاماً: رئيسُنا المطران خضر، والمطران غريغوار حدّاد، والمرحوم الأب يواكيم مبارك وآخرون؛ سارَ بالحوارِ باعتبارِه واجباً عباديّاً يتعاملُ به المؤمنون لشؤونِ معاشِهم ومعادِهِم. وقد جدَّ السّيرَ بهذا في أواسطِ السّتّيناتِ لتهديمِ أسوارِ التّباعدِ التي بُنِيَتْ، باسمِ الدّين، على الفُرقةِ والتّقاتلِ. وقد تطلّعوا لأن يكونَ لبنانُ الأنموذجَ العالميَّ للتعدّدِ ضمنَ التوحُّد. وكذا خُلِقْنا، شعوباً وقبائلَ لنتعارف.

إنّهم كانوا ينظرونَ إلى لبنانَ نافذةً حضاريّةً تُطلُّ على العالمِ، وتلتقي فيه الحضاراتُ وتتفاعلُ الثّقافاتُ، بحيث يتنامى الفكرُ الإنسانيُّ إلى جانبِ هذه القفزاتِ الهائلةِ في المجالِ التّكنولوجيّ، الذي يمكنُ أن يكونَ خطراً على الإنسانيّةِ إذا بقيَ أُوحديّاً في آفاقِ الحركةِ العقليّةِ بحيث يصدرُ النِتاجُ البشريُّ مبتوراً. فاكتشافُ أسرارِ الكونِ خطوات في طريقِ خلافةِ اللّهِ في الأرضِ. وكلّما تسارعتِ الخطواتُ سارعَ الإنسانُ لتحقيقِ الذّاتِ المثلى، على أن يكتشفَ الذّاتَ الإنسانيّةَ إلى جانبِ استكشافِ ما هو خارجُ الإنسان، أو ما يُعبَّرُ عنه قرآنيّاً: السّيرُ في الأنفسِ والآفاق، والسّيرُ في الأنفسِ هو الأعقدُ في عمليّةِ الاستكشاف.

لا آنسُ بنفسي القدرةَ على إمكانيّةِ تصوُّرٍ لمستقبلِ حوار، وإن كانَ هذا الحوارُ قد اتّسعتْ آفاقُهُ في السّنواتِ الأخيرة. ولكنْ ما أخشاهُ أن تكونَ الظّروفُ فرضتْهُ، لبروزِ أحداثٍ في مناطقَ عدّةٍ خرجت عن حدودِ المألوفِ والمرسومِ للهيمنةِ على العالم، فيأتي الحوارُ من ضمنِ عمليّةِ فهمِ ما لم يكنْ مُنتَظَراً لترتيبِ وسائلِ استيعابِه.

إنّ محاولةَ الكشفِ بغِطاءِ الحوارِ ليس مُقتَصِراً على من يطمحُ للهيمنة. فالذين يعملونَ على صعيدِ إيجادِ قواعدَ ومفاهيمَ فكريّةٍ لما يدورُ في العالمِ، يعملون أيضاً على فهمِ الظّواهرِ التي لم تكنْ في الحسبان.

فهذا ماركس مثلاً كتبَ إلى أنجلِزْ مندهشاً من قدرةِ المسلمينَ على مناهضةِ الاستعمارِ البريطانيِّ في الهند. ويرى بأنّ الانشغالَ بالرّدِّ على ما يثارُ حول طروحاتِهِم أبعدتْهُم

عن رؤيةِ أفكارٍ أخرى فاعلةٍ في السّاحةِ الدّوليّة، وسمّاها مرّةً ثورةَ محمّد، ومرّةً الثّورة المحمّديّة.

هذا مثلٌ لظرفٍ فَرضَ محاولةَ فهمِ الآخرِ ولم يتمَّ كما هي الشّؤونُ الآنيّةُ التي لا تأخذُ عمقَها فتتوقّفُ عند تحسّسٍ عابر.

ما أتطلّعُ إليه هو طرحُ مبادىء حوارٍ يكونُ فيه لإنسانيّةِ الإنسانِ موقعُها لصياغةِ عولمةٍ لمجتمعٍ إنسانيٍّ لا فرديٍّ ولا اجتماعيٍّ كما يقولُ الإمامُ الصّدر، وربّما من هذا نستطيعُ أن نبنيَ رِهاناً على أن يكونَ للكلِّ حقٌّ وللكلِ متّسعٌ، وعلى الكلِّ أن يحافظَ على ذاك الحقِ وهذا المتّسع.

طبعاً لا أستطيعُ أن أرى مستقبلاً لعالَمِ ثقافةٍ أو أشاركَ في رهانٍ أفتقدُ فيه كلَّ قدراتِ التطلّعِ والثّباتِ بمختلفِ الأسباب، ولكنّي أستطيعُ أن أذكّرَ بوثيقةٍ وُضعتْ في أواسطِ السّتينيّات كمدماكٍ عمليّ في بنيةِ حوارٍ في لبنانَ أوّلاً، وإذا كان لها أن تخرجَ منه، فهذا يعودُ لفاعليةِ العاملين على رفعِ البنيانِ على هذا المدماك.

وهنا أستدركُ بأنّي لا أقترحُ هيئةً إضافيّةً للحوار، فإنّ الهيئاتِ القائمةَ تؤدّي مهامَّها بفاعليّةٍ وإخلاص، ولكنّي أرى بعضَها تَجَمُّعَ هيئاتٍ مرجعيّةٍ، وبعضاً آخر يُغَلِّبُ الصّياغةَ السّياسيّة، وما أقترحُهُ هو هيئةٌ علميّةٌ مَحضَةٌ يقومُ عليها مفكّرون.

الوثيقةُ التي أقترحُ إعادةَ النّظرِ فيها لإضافةِ ما تقتضيه المستجدّات، منهم الإمام الصّدر الذي غيَّبَهُ أعداءُ الحوار، ومنهم من اختارَ جوارَ ربِّه، وأطالَ اللّهُ بعمرِ سيّدِنا المطران جورجٍ خضر وهو أحدُ المشاركين في النّقاشِ والمُوَقّعينَ على هذه الوثيقة. واقتراحي أن تُوَزِّعَ الهيئةُ المنظّمةُ لهذا المؤتمرِ نسخةً عن الوثيقة، أو يتلوها سيادةُ الرّئيس، وهو الوحيدُ صاحبُ الحقِّ فيها بيننا، وربّما يوصي الأخوةُ الحاضرونَ بتشكيلِ هيئةٍ تنظرُ بالخطوطِ الواردةِ في الوثيقة وتوسيعِ أفقِ تطلُّعِها لتكونَ منهاجَ عملِ المثقّفينَ والمفكّرينَ، متماشياً مع الأساس في التّشكيلِ المختلفِ بين البشر، ومحدِّداً خِطَّةَ الخطابِ الإلهيّ: يا أيّها النّاس إنّا خلقناكمْ من ذكرٍ وأنثى، وجعلناكمْ شعوباً وقبائلَ لتعارَفوا إن أكرمَكم عندَ اللّهِ اتقاكُم.

والسّلام عليكم ورحمةُ اللّه وبركاته..

القسم الثّاني

الجلسة الثّانية:

الموضوع: أيّ حوار ثقافيّ ودينيّ للعيش معاً متساوين ومختلفين؟
الأهداف والآليّات

الرّئيس: **النّائب تمّام سلام**

المحاضرون:

د. جورج لبكي الحوار في المؤسّسات العامّة

د. كامل مهنّا الحوار في المنظّمات الأهليّة

د. أنطوان سيف

د. ملحم خلف الحوار في المنظّمات الشّبابيّة


جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان:
حوار الثقافات والأديان
الثلاثاء ٧ ك١ ١٩٩٩ بالتعاون مع شركة ألفرد وجاك متى
NDU

كلمة د. أمين فرشوخ

شرّفني الأستاذ **تمّام سلام**، فكلّفني أن أمثّله في هذه الجلسة، وقد اعتذرَ عن الحضور لدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد اليوم وغداً. ويَزيدُني شرفاً أن أكونَ بين هذا الصّحب الكريم من الأساتذة العلماء، محاضرين ومشاركين، في صرحٍ جامعيٍّ أعتزُّ به وأحترمُه.

أمّا الحوارُ الثّقافيّ، فحولَه، اسمحوا لي أن أبدأَ بآية قرآنيّة تقول: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»، هنا، أنا أسلّم من إيماني، بأنّني ملتزمٌ أن أمدَّ يدي إلى الآخرِ ليتعرّفَ إليّ وأتعرّفَ إليه. ليس هذا فقط، بل أنْ أستمدَّ منه المعرفةَ ويستمدَّ منّي، وهذا هو جوهرُ الثّقافة، لأنّ أيّةَ ثقافةٍ لن تكونَ إلاّ جمعَ شتاتٍ معرفيّة، وهي لا تُجمعُ إلاّ من مصادرَ عدّة، أي من أكثرِ من واحد، فإذا جُمّدت، ماتت؛ أي إذا انقطع الحوار. لذا، عليها الخروجُ، لتتحاور، لتتمادى، لتستطيل، لتتكثّف. فكلّما ابتعدتْ الأنا عن محيطها الضيّق، كلما تنفسّت أكثر، وغَرفت، ونالت، عبر مساحة الحرّيّة – المسافة، جديداً يُوظَّفُ في الإغناء، فتنمو، وتفعلُ بعد أن تتفاعل.

لكنّ هذا التّعريفَ، أو التّسليم، لا يمكنُ فيه الاكتفاءُ بالنيّات الحسنة، أو الحديثُ عن افتراضيّةِ ضرورةِ التّأثير المتبادَل بين طرفين بينهما وسائطُ معرفيّةٌ معقّدة، كما أنّه ليس من الضّروريّ أنْ يكونَ الاستعدادُ نفسُه موجوداً عند كلٍّ من الطّرفين.

يعني، مع التّسليم أنّ جوهرَ الأديان يضمَنُ هذا الاستعداد، فإنّ التنفيذَ يستدعي آليّاتٍ سلوكيّةً تؤكّدُ ذلك.

ولن أطيلَ، لأنّني، من خبرتي، أرى أنّ التدرّبَ على هذه السّلوكيّاتِ لن يكونَ إلاّ في موقعٍ حياديٍّ وفعّالٍ إيجابيّاً، في المدرسة أو في الجامعة – التي يجب أن تكونَ جامعة – حيث يجب أنْ تُلغى ظاهرةُ جهْل الآخر عبر وسائلَ كثيرةٍ، وتُطهّرَ النفّسُ الدّاخليّة من الرّفض المُضمر، لتفتحَها، لتتلقّى بمحبّة، باقتناع، بملامسةٍ عمليّة. وها هي جمعيّةُ المقاصد مثلاً، قد أسّست مركَزَ التّوثيق الإسلاميّ المسيحيّ بعد أن اعتمدت دراساتٍ

إسلاميّةً مسيحيّةً مشتركة على مستوى طلاّب الماجستير بين المعهد العالي للدّراسات الإسلاميّة في المقاصد، ومعهد الدّراسات الإسلاميّة المسيحيّة في الجامعة اليسوعيّة، وهي محاولةٌ، عبْر الأكاديميا، لتأكيدِ سلوكٍ سويٍّ بقبول الآخر، بعد الاستماع له والتعرُّفِ إليه في مداره وفهمِه. وتكونُ هذه السّلوكياتُ أيضاً في المنظّمات الشبابيّة على أنواعها، وحيثُ تُطبّقُ النّشاطاتُ العامّة الوطنيّة والأهليّة بتنوّعاتها، والتي، بعضُها، هو مدارُ بحثِ الأساتذة المحاضرين اليوم.

أكرّر شكري وشكرَ الأستاذ تمّام سلام، لجامعة سيّدة اللويزة وللسّادة المنظّمين، على عقد هذا المؤتمر، الذي أرجو له نتائجَ موفّقةً بإذن اللّه.

كلمة د. جورج لبكي

تحتلّ الأدارةُ العامّة مركزاً مرموقاً في حوار الثّقافات والأديان، على الأقلّ لسببين اثنين:

أوّلاً ، تُعتبرُ الادارةُ العامّة مؤتمنةً على إدارة المرافق العامّة والعناية بشؤون المواطنين الأقتصاديّة والاجتماعيّة وحمايتها.

وثانياً، لأنّها تضمُّ في صفوفها أعداداً كبيرة من الموظّفين يتعدى مئاتِ الآلاف إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموظّفين وعائلاتهم.

بيد أنّ الحوارَ في القطاع العامّ، وإنْ يكنْ يتميّز بنواحٍ إيجابيّة، فلا بدّ من الاعتراف بأنّه يتأثّر بالبيئة المحيطة الدّاخليّة والخارجيّة (internal & external envirnment) وبالعوامل الثّقافيّة.

I- تأثّر الادارة العامة بالبيئة المحيطة أو بالمحيط الخارجيّ (external envirnment)

لا يمكن لأحد أن ينكرَ بأنّ الأدارةَ اللبنانيّة هي صورةٌ عن المجتمع اللبنانيّ بتنوّع عائلاته وتعدّد مصالحه الأقتصاديّة وغيرها. وقد أثّر هذا الواقعُ في المحاولات العديدة التي جرت منذ الستّينات، والتي لم يتكلّلْ معظمُها بالنّجاح.

وهذا التّأثيرُ القويّ للبيئة المحيطة يظهرُ في الدّستور اللبنانيّ في المادّة ٩٥ التي عدّلها ميثاقُ الطّائف، فأصبحت كما يأتي:

«تُلغى قاعدة التّمثيل الطائفيّ، ويُعتمدُ الاختصاصُ والكفاءة في الوظائف العامّة والقضاء والمؤسّسات العسكريّة والأمنيّة والمؤسّسات العامّة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطنيّ باستثناء وظائفِ الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئةَ الأولى فيها، وتكون هذه الوظائفُ مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أيّة وظيفة لأيّة طائفة مع التّقيّد بمبدأي الأختصاص والكفاءة».

أمّا مطلع المادّة ٩٥ من الدّستور اللبنانيّ فقد نصّ على إلغاء الطائفيّة السّياسيّة:

«على مجلس النّواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتّخاذُ الأجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة وفق خطّة مرحليّة، وتشكيلُ هيئة وطنيّة برئاسة رئيس الجمهوريّة، تضمُّ، بالاضافة إلى رئيس مجلس النّواب ورئيس مجلس الوزراء، وشخصيّاتٍ سياسيّةً وفكريّة واجتماعيّة.

مهمّةُ الهيئة دراسةُ واقتراحُ الطّرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة، وتقديمُها إلى مجلسي النّواب والوزراء، ومتابعةُ تنفيذ الخطّة المرحليّة».

ومن جهة أخرى، فإنّ تأثيرَ البيئة المحيطة يتجلّى أيضاً بالمناصفة في مجلسي النّواب والوزراء بين المسيحيين والمسلمين.

II- تأثير العوامل الثّقافيّة

لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى التّأثير القويّ للعوامل الثّقافيّة على الأدارة العامّة. فهذه العناصرُ والعوامل الثّقافيّة تحاولُ الإبقاءَ على التّقاليد الموروثة، وتتصدّى للقيم (values) الخلاّقة التي تحاولُ دفعَ المجتمع إلى حياة جديدة ذات قيم ومعتقدات جديدة.

لذلك، من المهمّ أن نتيقّنَ بأنّ أجهزةَ الإدارة ليست بأهمّ الأمور؛ فالقيمُ (values) والمعتقدات التي يرتكزُ عليها الحكم أو الإدارة تفوقُه أهميّةً وخطورة. لذلك، من الضروريّ، قبل القيام بأيّة عمليّة حوار، أن نتفهّمَ هذه القيمَ والمعتقدات.

ذلك أنّه من الطبيعيّ أن يتأثّر الموظّفُ، مثلُه مثلُ باقي المواطنين، بالقيم الحضاريّة السّائدة في المجتمع.

ولكنْ، لا بدّ من الإشارة بأنّ العواملَ المتعلّقة بالمحيط الخارجيّ للادارة العامّة ليست عواملَ حتميّة. بمعنىً آخر، فإنّ القول بأنّ بعضَ هذه العوامل كالدّين واللغة والتّنظيم الأسريّ أو الرّوابط العائليّة التي تقفُ في وجه التّطوّر لا يمكنُ أن يكونَ مقبولاً. والواقعُ أنّ المحيطَ الخارجيّ كما أسميناه أو العوامل الأجتماعيّة أو الثّقافيّة تتركُ للفرد حرّيّةً معيّنةً للاختيار. من هنا دورُ برامجِ التّدريب والتّنمية الإداريّة الحديثة في استغلال

هذا الهامش في مواجهة العوامل الخارجيّة المؤثّرة في تقدّم وتطوّر الإدارة العامّة. وهذا، كما أشرنا، ممكنٌ.

III- مظاهر الحوار في الإدارة

توجد مظاهرُ كثيرةٌ للحوار في الأدارة العامّة بين مختلف الفئات والتّيّارات. من هذه المظاهر نذكر بعضَ الخصائص الرئيسيّة:

- إنّ الأدارة العامّة توفّر جوّاً محايداً كما عرّفه Max Weberللتعرّف إلى الآخر، إذ يجتمعُ في مكاتبها وأروقتها عددٌ كبير من الموظّفين من مختلف المشارب والمذاهب والفئات. ذلك أنّ الإطارَ التّنظيميّ للأدارة العامّة القائم على الهرميّة والتّسلسل الأدرايّ يسمحُ بالتّعامل مع الآخر ضمن أطُر مُحدّدة ومرسومة سلفاً.
- إنخفاض في التّشنّجات التي يمكنُ أن تظهرَ في الحياة السياسيّة أو في بعض المواقف الخاصّة أو الفئويّة أو حتّى المناطقيّة.
- إحترام الآخر فيما يُمثّل
- الشّعور المشترك بأنّ الوطنَ لا يُمكن أن يُبنى من قبل فئة أو مجموعة واحدة، ولكنْ من قبل الجميع، وإنْ يكنْ تباينٌ حول مدى أهميّة ودور الطّرف الآخر في هذا الشّأن.
- نشوء حوار يتعدّى إطارَ الوظيفة من خلال قيام صداقات وعلاقة شخصيّة والتّعرّف على قيم وأفكار الآخر، وحتّى على معتقداته السّماويّة والدّينيّة.

وهنا أودّ أن أعطيَ مثلاً على هذا العيش المشترك – وأفضّل هنا استعمال كلمة تكاوُن (من كائن) – وقد أعطاه أحدُ رؤساء أساقفة الكنيسة الكاثوليكيّة عندما كان في زيارة للبنان، وقد صادف ذلك في شهر رمضان المبارك، فكانت هناك مواكبةٌ من قوى الدّرك تضمّ في عناصرها دركيّاً يُدعى جوزيف، وقبل انتهاء الصيام وحلول موعد الإفطار توقّف الموكب في أحد المطاعم لتناول طعام الغداء، فما كان من الدّركيّ المسيحيّ جوزيف إلاّ أن رفض تناولَ الطّعام قبل حلول موعد الإفطار لأنّه

كان صائماً مع رفاقه المسلمين. وقد علّق الأسقف الأميركيّ على هذه الحادثة قائلاً: هذا هو لبنان الذي نحبُّه ونريدُ أن نراه.

IV- آليّات الحوار:

كما سبق وأشرنا، فإنّ الأدارةَ تعكسُ، في نشاطها وسلوكها وديناميكيّتها، الخصائصَ التي يتميّزُ بها المجتمعُ الذي تعمل فيه والسّماتِ الخاصّةَ التي يتّسمُ بها. لذلك يجبُ أخذُ هذه الأمور في عين الأعتبار، عند القيام بمحاولات لتنشيط الحوار بين مختلف الفئات.

ومن هذه الآليّات نذكر الأهمّ:

- إبعاد الأدارة العامّة عن المحسوبيّات من خلال تعيين الأقارب (Nepotism) أو الأصدقاء (Favouritism) أو الأنصار (Patronage) في المراكز الرئيسيّة.
- العمل على إحلال دولة القانون والنّظام بحيث يتساوى الجميعُ في الحقوق والواجبات.
- الحياد الوظيفيّ: (Neutrality)

يُقصدُ بالحياد الوظيفيّ الحيادُ في أداء الخدمة العامّة، بحيث يُطلبُ من الموظّف أن يكونَ على درجة من الحياد والأستقلال تمكّنه من تنفيذ السّياسة العامّة (Public Policy) دون أن يتأثّرَ بولائه السّياسيّ.

وبهذا تصبحُ الادارةُ أداةً محايدة، وإذا ما حادت عن ذلك تكونُ قد أخطأت في مهمّتها. وقد حرّمتْ بعضُ الدّول على الموظّف الأنتماءَ إلى الأحزاب، لأنّه إذا فعل ذلك يصبحُ برأيها غيرَ أهلٍ للخدمة العامّة.

ولكنْ، في الواقع فإنّ مبدأَ الحياد الوظيفيّ لا يمكنُ أن يوجدَ إلاّ في ظلّ مناخ سياسيّ واجتماعيّ مستقرّ. أمّا في فترات عدم الاستقرار السّياسيّ والتّغيّرات الأجتماعيّة فلا يمكنُ للجهاز الحكوميّ أن يبقى منعزلاً عن الأحداث وألاّ يتأثّرَ بها.

الخلاصة:

إنّ تقويةَ الحوار في المؤسّسات العامّة يفترضُ وجودَ رؤيا وطنيّة (vision) موحّدة للوطن وللمرتكزات الأساسيّة التي يقومُ عليها. من هذا المنطلق نشيرُ إلى أنّ إلغاء طائفيّة الوظيفة في دستور الطّائف، وبالرّغم من إيجابيّاته الكثيرة وتركيزه على عنصر الكفاءة وعلى المعرفة، يطرحُ مشكلةً جديدة بدأت تظهرُ معالمُها في الأدارة ألا وهو خطرُ سيطرة فئة أو مجموعة واحدة على الأدارة لأسباب عديدة، منها اعتكافُ بعض المجموعات عن الوظيفة العامّة، خاصّةً بسبب انخفاض مستوى الرّواتب والأجور في القطاع العامّ، ممّا ينفي، على المدى البعيد، إمكانيّةَ قيام حوار بنّاء بين مختلف المجموعات التي تكوّنُ الوطنَ اللبنانيّ الذي وُصف دستورُه بنظام فدراليّة الطوائف. من هنا خوفُ شرائحَ كبيرةٍ من اللبنانيين إزاء اضمحلال تمثيلِها في الوظائف الاداريّة، فيما يتعاظمُ تمثيلُ شرائح أخرى لأسبابٍ تتعلّقُ بالمتغيّرات السّكّانيّة والأجتماعيّة والأقتصاديّة. ذلك أنّ العهدَ الشّهابيّ، عندما أعلن المناصفةَ في الوظيفة العامّة أرادها كعنصر اطمئنان في المعادلة الوطنيّة.

من هنا ضرورةُ قيامِ دولةٍ ملتزمة بالقانون وبالمصلحة العامّة دون المصالح الخاصّة كما ورد في خطاب القَسَم للرّئيس اللواء فؤاد شهاب بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٣ إلى «بناء الدّولة على أسس وقواعد ومقاييس مستمدّة من تصميم النّخبة، ومصلحة الشّعب وطموح الوطن... ولكي يثقَ المواطنُ بالدّولة بحيث تسري فيه روحُ الجدّ، الجدّ في المسؤوليّة عن الواجب وفي الحساب، والجدّ في جعل الدّولة للمواطن وللكلّ على حدّ سواء. والجدّ في النّظرة إلى الغد والتّصميم له. ولا بدّ من أن يطمئنَّ المواطنُ إلى تجرّد الحاكم، وعدل القاضي، وأمانة الموظّف...» وهذا يتّفق مع قول مأثور لشكسبير: «دعِ الحمقى يتنافسون حول أشكال الحكومات. إنّ أفضلَها إدارةً هو أفضلُها قاطبةً

"About forms of government let fools contest, which ever is best administered is the best."

المراجع

١- باللغة العربيّة:

- م. سلطان، إدارة الموارد البشريّة، بيروت، الدّار الجامعيّة، ١٩٩٣.
- أ. عاشور، السّلوك الأنسانيّ في المنظّمات، بيروت، الدّار الجامعيّة، ١٩٨٩.
- ع. شرقاوي، السّياسات الأداريّة، الدّار الجامعيّة، بيروت، ١٩٧٨

٢- باللغة الأنكليزيّة:

Vroom, V.H, work and motivation, New York, Wiley, 1964.-

- Yukl, G.A., Leadership in organizations, N.J., Prentice Hall, 1981
- Maslow, A., Motivation and Personality, N.Y., Harper & Row, 1954
- Labaki, G., Performance in Public Organizations, The Lebanese Journal of Public Administration, Beirut, Board of Civil Service, Vol I, 1999.

كلمة د. كامل مهنّا

الحوار في المنظّمات الأهليّة

فهرس البحث

توطئة:

إنّ لبنان – بالرّغم من المحن التي مرّ بها – بقي يتمتّعُ بجاذبيّة خاصّة، عبّر عنها الكاتب الأميركيّ أوغستو ريتشارد نروثون في كتابه عن الحرب في لبنان بالعبارات الآتية:

«يسع لبنان، حتى في أحلك الأوقات، أن يبقى مكاناً بارزَ القدرة على الاغواء. وقد لا يوجدُ بلادٌ أخرى في العالم آسرةٌ للنّفس بقدر ما هو لبنان. ومع أنّ اللقاء مزيجٌ من مرارة وحلاوة، فإنّ التمتّعَ بطعمه يطول»(1).

ويذهب صحافيّ عربيّ في هذا المنحى فيقول: «... وفي قناعتي أنّ اللّه خلق لبنان أوّلاً، كعمل جميل أحسن صنعَه، وأبدع خلقَه، وأعطاه من روحه وعطره الكثيرَ الكثير. وعندما بدأ العالمُ يتكوّن، لم يكنْ هناك شبيهٌ للبنان، الذي عليكم أنتم أهلَه أن تحافظوا عليه، فهو هبةُ اللّه على الأرض، ولا يفرّطُ الانسانُ بهبة إلهيّة خالدة».

ولا ريب في أنّ أهل لبنان، يقعون في حبائلِ سحره قبل سواهم. وعلى هدي هذا السّحر الذي يهدّدهُ عنفُ البشر، أودّ أوّلاً أن أتوجّهَ بالشكر للأخوة القيّمين على هذا المؤتمر الذين أتاحوا لي فرصةَ التّحدّث أمامكم عن الحوار في الهيئات الأهليّة. إلاّ أنّني أشيرُ بدايةً إلى أنّ الحوارَ بين اللبنانيين بشكل عام وبين الطّوائف بشكل خاصّ، منذ القرن التاسعَ عشر، لم يؤدِّ إلى إرساء قواعدِ المواطنيّة الصّالحة. والطّائفيّةُ التي يتسابقُ الجميعُ على التّنديد بها، تزدادُ انتعاشاً. والطّائفيّةُ التي تأخذ الدّينَ غطاءً لها، لا علاقةَ لها به، فالدّينُ المسيحيّ، كما الدّين الاسلاميّ، يقومان على أسس المحبّة والتّسامح والغفران والخير والرّحمة. فتعاليمُ الانجيل تدعو: «اللّه محبّة. من أقام في المحبّة أقام في اللّه، وأقام اللّهُ فيه، إذهبْ فصالحْ أخاك، طوبى للسّاعين للسّلام، فإنّهم أبناءُ اللّه يُدعون..»

وفي القرآن الكريم: «أدعُ إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلْهم بالّتي هي أحسن، إنّ ربَّك هو أعلمُ بمن أضلّ عن سبيله، وهو أعلمُ بالمهتدين» (سورة النّمل، الآية ١٢٥). وهنا لا بدّ لنا، أن نتساءلَ كيف أنّ دينين، المسيحيّة والاسلام، يمكن أن يصبحا غطاءً لحركات طائفيّة عمياء؟

وإنّ واقعَ الأمر، هو أنّ الطّوائفَ في لبنان، أصبحت بمثابة مجموعاتٍ منظّمة، فبات لكلٍّ منها حزبُها (أو أحزابها) ومدارسها، وجامعاتها، وصحفها وإذاعتها وقناة تلفزة خاصّة بها، ومستشفياتها وأنديتها الرّياضيّة والكشفيّة والمؤسّسات التي ترعى أيتامَها وعجزتها... إلخ.

ولقد بات الولاءُ للطّائفة أو المذاهب أشدَّ وأقوى من الولاء للوطن. إنّ هذه الأمورَ تؤثّرُ في سير الحوار المدنيّ في البلاد، وإن الحوارَ المستمرّ في المؤسّسات العامّة والخاصّة والأهليّة، ولا سيّما في المدرسة والجامعة، تعتبرُ المركزَ الأهمّ من أجل صهر أبناء المجتمع اللبنانيّ في بوتقة وطنيّة متجانسة.

هذا هو واقعُنا القائم. فما هو الحالُ بالنّسبة للهيئات الأهليّة: هل من حوار فيما بينها، وما هي الأهدافُ والآليّات؟

I- الشقّ الأوّل: الهيئات الأهليّة

أ- نبذة تاريخيّة وتعريف:

سنستعملُ مصطلحَ (العمل الأهليّ) إلاّ أنّنا نودُّ أن نشيرَ إلى أنّ هنالك تسمياتٍ عديدةً لهذه التّنظيمات، ويبدو أن ليس هنالك إتّفاقٌ حولها. فتسميةُ «المنظّمات غير الحكوميّة» تبدو غيرَ مقبولة سياسيّاً لدى البعض من المثقّفين، وخاصّةً النّشطاء، وإنْ كانت الأكثرَ شيوعاً واستخداماً، حيث توحي عندهم بأنّ الحكوماتِ هي مركزُ المجتمع، وبأنّ النّاسَ هم في موقع التّخوم. وعليه، فهم يفضّلون تسميةَ القطاع الثّالث. وبالنّسبة للاستخدام العربيّ للمصطلح، فإنّ تسميةَ «المنظّمات الأهليّة» هي الأخرى لا تحظى بالقبول، وخاصّة بين علماء الإجتماع، إذ إنّها غيرُ مطابقة لواقع التّشكيلات الإجتماعيّة – الإقتصاديّة الحاليّة للمجتمعات العربيّة، فهي تمثّل صورةً لنمط إنتاج قديم يأخذ بثنائيّة العائلة أو القبيلة / الدّولة، ويتجاهلُ وجودَ تنظيم إجتماعيّ إسمُه المجتمعُ المدنيّ.

إنّ القطاعَ الثّالث يحتلُّ مساحةً كبيرة من العمل الاجتماعيّ والاقتصاديّ في البلدان المتطوّرة، ويشكّلُ جزءاً عضويّاً فاعلاً في ديناميّتها ومنظورها للتّطوير المجتمعيّ وللتّغيير الاجتماعيّ – السّياسيّ. ففي الولايات المتّحدة، على سبيل المثال، هناك ١,٤٠٠ مليون منظّمة غير متوجّهة للرّبح تقعُ في إطار هذا القطاع، ويصلُ رقمُ مواردها وأصولها الماليّة إلى حدود نصف ترليون دولار (٥٠٠ بليون دولار). وهذا يعني، ومن باب المقارنة، أنّ نفقاتِ هذا القطاعَ الطّوعيّ تفوقُ النّاتجَ القوميّ الاجماليّ لجميع دول العالم باستثناء السّبعة الكبار. ولزيادة توضيح الأهميّة، نشيرُ كذلك إلى أنّ هذا القطاعَ

الأهليّ يقومُ بتوليد ٦٪ من النّاتج القوميّ الأميركيّ، ويوفّر ١٠,٥٪ من مجموع فرص العمل.

إنّ الأهميّةَ المتنامية التي بدأ يحتلّها العملُ غيرُ الحكوميّ لم تجلبِ انتباهَ الحكومات فحسب، بل أخذت تحتلّ مكانَها في إطار العون الدّوليّ المتعدّد الأطراف والثّنائيّ. وفي الاستعانة بالأرقام ما يوضحُ حجمَ التّطوّر الحاصل في حصّة القطاع الأهليّ من إجماليّ المعونة الدّوليّة، ففي الوقت الذي لم يكنْ ليتجاوزْ مبلغَ مليار دولار عام ١٩٧٠، أو ٤ مليار دولار عام ١٩٨٥، فقد قفز إلى ١٢ مليار عام ١٩٩٣؛ وفي تقديرنا أنّه قد يصل حاليّاً إلى أكثر من ١٥ مليار دولار.

وبالنّسبة لبلدان العالم الثّالث (قارّات آسيا وأمريكا اللاتينية بالذّات وأفريقيا بحدّ أقلّ) نلاحظُ كذلك توسّعاً منظوراً في عمل القطاع الطّوعيّ خلال عقدي الثّمانينات والتّسعينات وزيادة أهميّة المنظّمات غير الحكوميّة التي بدأت تمارسُ نشاطاً ملموساً ومؤثّراً في فضاءاتٍ كانت أساساً مقتصرةً على القطاع الرّسميّ للدّولة. ولا شكّ بأنّ مثلَ هذا التّوسّع في إطار الحركة قد نشأ في ظلّ المناخ العامّ المتوجّه نحو الحدّ من الدّور التّدخلّيّ والمركزيّ للدّولة وإعطاء أهميّة متزايدة للقطاع الخاصّ والأخذ باستراتيجيّة إعادة الهيكليّة الإقتصاديّة وما أفرزته من تبعات على الفئات الإجتماعيّة المهمّشة، ممّا أدّى، بالمنظور النّسبيّ، إلى بروز أهميّة جديدة للدّور الإسهاميّ للمجتمع المدنيّ ومؤسّساته، والذي يشكّل العملُ غيرُ الحكوميّ جزءاً منه.

ولعلّ المقاربةَ المعروفة والمتداولة لدى الجميع، تميلُ إلى تعريف التّنظيمات الأهليّة باستخدام المعيار الوظيفيّ FUNCTIONAL CRITERIA، وباعتبارها جهاتٍ تؤدّي خدماتٍ إجتماعيّةً أو تهتمُّ بالرّعاية الإجتماعيّة.

ومن بين التّعريفات الشّائعة التي تتبنّى هذا التّوجّه، نختارُ التّعريفَ المبسّط الذي يوردُه البنك الدّوليّ لوصف التّنظيمات غير الحكوميّة حيث يعتبرُها «مؤسّسات وجماعات متنوّعة الإهتمامات، وإمّا مستقلّة كلّيّاً أو جزئيّاً عن الحكومات، وتتّسم بالعمل الإنسانيّ والتّعاونيّ وليس لديها أهدافٌ تجاريّة.

ولا يفوتُنا أن نشيرَ كذلك إلى أنّه، في إطار العولمة والتّشكيلات المصاحبة للنّظام الاقتصاديّ العالميّ، ومع تصاعد أهميّة التّكتّلات الاقليميّة في مواجهة هذه التّغيّرات، فقد بدأتِ المنظّماتُ غيرُ الحكوميّة تعدّ نفسَها هي الأخرى لمثل هذه المهامّ التّاريخيّة وتتكيّفُ باتّجاه الواقع الجديد، ممّا أدّى إلى تزايد فلكيّ في عدد ونوع الاتّحادات والجمعيّات والشّبكات الاقليميّة في بلدان أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينيّة، وعلى مستوى أقلّ في القارّة الأفريقيّة وفي جميع الفضاءات والمستويات والقضايا الكلّيّة أو الجزئيّة.

وإذا ما كان تعريفُ البنك الدّوليّ خالياً من النّاحية القيميّة Value-Free لوصف وظيفة القطاع الأهليّ، فإنّ الأمم المتّحدة تأخذُ بالتّعريف الإنمائيّ الأوسع، وترى بأنْ ليس من الضّروريّ الإلتزامُ بتعريف صارم لعمل المنظّمات غير الحكوميّة سواءٌ في الشّمال أو الجنوب أو على المستويات الدّوليّة والإقليميّة، وتقترحُ بدلاً من ذلك توفيرَ قواسمَ مشتركةٍ يمكنُ أن تحدّدَ عملَها وتؤهّلَها لمكانة القطاع الأهليّ، وهي (التّكافل Solidarity) و(العدل الإجتماعيّ Social Justice). ومن خلال هذا المنظور فهي، أي المنظّمات غير الحكوميّة

أ- منظّمات متمحورة حول خدمة الجماعات Community - Based

ب- لها رؤية إنمائيّة محدّدة

ج- مهتمّة بتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزُها أو تضرُّها التوجّهاتُ الإنمائيّة

د- ويتحدّد عملُها في حقول: المشروعات الإنمائيّة، الطّوارىء، إعادة التّأهيل، وكذلك ثقافة التّنمية والدّفاع عن الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

أمّا من النّاحية التّعبويّة، فإنّ الهدفَ يتحدّدُ أساساً في مساعدة المواطنين كي يكونوا أقلّ اعتماداً على الدّولة، وأكثرَ وعياً وتمكيناً MORE EMPOWERED، ممّا يوصلُهم إلى حالة الإعتماد على الذّات.

بتعبير آخر، يمكنُنا أن نقولَ بأنّ تصوّرَنا المؤسّسي هذا يصرُّ على أنّ المنظّماتِ الأهليّةَ يجبُ أن تكونَ، بالصّورة المعياريّة، إنساقَ منظّمة، وبهذا فهي حتّى في تقديمها

للخدمات الإجتماعيّة، إنّما تقدّمها «كمؤسسة» مصمّمة أساساً للدّفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها من أجل حياة أفضل(٢).

وفي لبنان، تحتلّ الهيئاتُ الأهليّة المرتبةَ الأولى على المستوى العالميّ، قياساً لعدد السّكّان من حيث أهميّةُ وحجمُ القطاع الأهليّ فيه. ولقد برز هذا الدّورُ خلال سنوات الحرب العجاف، حيث اضطلعت بتأمين احتياجات المواطنين المباشرة، وساعدت – عبر دورها المميّز والطّليعيّ والملتصق بالنّاس والحامل لهمومهم – مع باقي بنى المجتمع المدنيّ في المحافظة على استمرار المجتمع.

ب– تاريخ الهيئات غير الحكوميّة في لبنان

إنّ تاريخ الهيئات غير الحكوميّة في لبنان، يرتبطُ إلى حدّ كبير مع مثيلاتها في الدّول الصّناعيّة، أي إنّه يعود إلى أواسط القرن التاسع. ولقد كان طابعُها الأساسيّ خيريّاً اجتماعيّاً، وله علاقةٌ بشكل عامّ مع المؤسّسات الدّينيّة والكنسيّة، التي أنشأتِ العديدَ من مؤسّسات الرّعاية.

وفي ضوء التّحوّلات السّياسيّة والاجتماعيّة، تطوّرتِ المنظّماتُ الطّوعيّة، ولا سيّما أنّ القانونَ الصّادر عام ١٩٠٩ والذي سمح بتأسيس الجمعيّات، قد شجّع هذه العمليّةَ إبّان الحكم العثمانيّ وتحت الانتداب الفرنسيّ وحتّى يومنا هذا.

ولقد تلازم نموُّ المؤسّسات الأهليّة في لبنان مع تطوّر التّشكيل الاجتماعيّ في المناطق اللبنانيّة وعمليّة الصّراع الدائرة فيها وسياسة التّمييز بين أبناء الوطن الواحد.

١– مرحلة الاستقلال

منذ الاستقلال عام ١٩٤٣، لم توفّقِ الحكوماتُ المتعاقبة في بناء الدّولة القادرة والعادلة وتأمين الانصهار الوطنيّ لجميع اللبنانيين. فلقد برزتِ الشّخصيّةُ الخاصّة لكلّ طائفة من الطّوائف اللبنانيّة، ومن ضمنها المؤسّساتُ غيرُ الحكوميّة، فجعلت هذه السّياسةُ الطّوائفَ هي الوحداتُ السّياسيّةُ الواقعيّة الدّستوريّة، التي تلعبُ دورَها في الحياة

السّياسيّة، ممّا جعل الوحداتِ الطّائفيَّة هي العناصرُ المكوّنةُ للدّولة اللبنانيّة، وليس المواطنُ اللبنانيّ هو العاملُ الأساسيّ للدّولة.

٢- مرحلة السّتينات

ولقد حاولت الحقبةُ الشّهابيّة في مطلع السّتينات أن تبنيَ دولةً حديثة، على أسس من التّخطيط الإنمائيّ وإشراك المؤسّسات الأهليّة بذلك، إلاّ أنّ هذه التّجربةَ لم تحقّقْ أهدافَها.

وفي الفترة الزّمنيّة نفسها التي تميّزت بالنّهوض القوميّ في المنطقة، برزت فئاتٌ اجتماعيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة تجاوزتِ المفهومَ الاحسانيّ الإغاثيّ للعمل الاجتماعيّ إلى روح التّضامن والتّعاون، وأُسّست مجموعةٌ من الهيئات غيرِ الحكومية ترمي إلى تعميق الوعي الاجتماعيّ والسّعي إلى بناء مجتمع العدالة والمساواة والحرّيّة والمشاركة والانماء، إلاّ أنّه كان هناك تفاوتٌ واضحٌ في التّشكيل الجغرافيّ بين المناطق اللبنانيّة.

إنّ هذا التّفاوتَ في عمر المؤسّسات بين منطقة وأخرى يعبّرُ عن واقع اجتماعيّ اقتصاديّ، ويعكس سياسةَ عدم التّوازن السّائدة في حينه بين المناطق. وإنّ هذا الخللَ البنيويّ كان من بين الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى المحنة التي بدأت في العام ١٩٧٥[٣].

٣- خلال سنوات المحنة والمرحلة الرّاهنة

لقد لعبت الهيئاتُ الأهليّة دوراً تاريخيّاً خلال سنوات المحنة، في ظلّ تراجع دور القطاع العامّ، فكانتِ الجهةَ الصالحة في تحديد حاجات النّاس والسّعي لتلبيتها. ولقد تمكّنت، خلال سنوات طويلة من العمل الدّؤوب، من توفير تجربة غنيّة وثقة عالية محلّيّاً وعالميّاً.

إنّ هذا الرّصيدَ الكبير الذي حازت عليه الهيئاتُ الأهليّة خلال ستة عشرَ عاماً من الحرب، وما رافقها من عنف وقتل وتدمير وتهجير، تمكّنت من المساهمة، مع باقي بنى المجتمع المدنيّ، من المساعدة في المحافظة على استمرار المجتمع. وبعدما

وضعت الحربُ أوزارَها، وبدأت مسيرةُ إلسّلم الأهليّ، باتتِ الجمعيّاتُ أمام تحدٍّ جديد. كيفيّة التأقلم مع الواقع الجديد، والانتقال من حالة الطّوارىء والاغاثة إلى رحاب عمليّة التّنمية المستدامة، وكيف ستتمكّن هذه الهيئاتُ من المساهمة في إنماء وتطوير المجتمع، وهل ستكون في مستوى هذا التّحدّي الجديد؟

II- الشقّ الثّاني

١- الهيئات الأهليّة خلال الحرب: دور بارز في منع تفكّك المجتمع اللبنانيّ

في ظلّ الواقع التّقسيميّ الذي كان قائماً خلال الحرب بين المناطق اللبنانيّة. ساهمتِ الهيئاتُ غيرُ الحكوميّة في المحافظة على عدم تفكّك المجتمع، فقد واستمرّ النّاسُ في البقاء، ولم تحدثْ مجاعاتٌ بالرّغم من قساوة الحرب واستمرارها لسنوات طويلة، من خلال مؤسّسات المجتمع المدنيّ التي شكّلت الصّورةَ النّقيضة للواقع التّقسيميّ القائم، فكان التّجاوزُ للذّات وللأنانيّة النّموذج السّاطع الذي تجلّت فيه القيمُ الوطنيّة والانسانيّة بأبهى وجوهها من خلال الطّاقة العظيمة لهذا الشّعب على البقاء والاستمرار، وكانت عناصرُ المنظّمات الانسانيّة ملحَ الأرض وروحَ العطاء.

ففي ظلّ القتل والدّمار، لم تتوقّفْ عمليّةُ البناء، فكان هناك دائماً من يرمّم ما يستوجبُ ترميمَه كالمستشفيات والمدارس ومؤسّسات الرّعاية والمساكن.... إلخ.

ومن الأمثلة على عمليّة البناء هذه ما هو ساطعٌ: فقبل الحرب كان يوجد ٢٠ جمعيّةً تُعنى بالمعاقين، والآن يوجد حوالى ٨٠ جمعيّة، كما كان يوجد ٢٥٠ مستوصفاً، والآن يوجد ٨٠٠ مستوصفاً ومركزاً صحيّاً، بينها ٧٠٠ تابعة للهيئات غير الحكوميّة، بالاضافة إلى ٤٠ جمعيّة حرفيّة قبل الحرب ارتفع عددُها إلى ٢٥٠.

إنّ الهيئاتِ الأهليّةَ، بالاضافة إلى باقي مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ساهمت خلال سنوات المحنة في استمرار المجتمع. فكيف كان يمكنُ أن يستطيعَ المجتمعُ اللبنانيّ أن يستمرّ ولم يتفكّكْ بالرّغم من الحرب العاتية لولا هذا التّكافلُ والتّضامن عبر الهيئات الأهليّة وبنى المجتمع المدنيّ والطّاقات الخيّرة التي لا حدودَ لها في مجتمعنا، وروح الخير التي هي أقوى من روح الشرّ، بالرّغم من كلّ ما كابدناه من عنف وقتل وتدمير

خلال الحرب الطويلة، وما حصل من ممارسات شاذّة كان ضحيّتَها الانسانُ المقهور في هذا الوطن المعذّب. فلقد انهار المجتمعُ في الصومال وانتشرت المجاعة بأقلّ من سنتين على بدء الحرب، وارتُكبت أبشعُ الجرائم والتّصفية الاتنيّة في البوسنة والهرسك وكوسفو، بينما في لبنان بالرّغم من قساوة الحرب ومرارتها كان الجارُ أخاً للجار؛ فقد أنعم اللّهُ على مجتمعنا بأسباب التّضامن والتّكافل وعلاقة الأخ بأخيه وعلاقة الجار بجاره وعلاقة الوطن بالمواطن، إلاّ قلّةٌ قليلة. وإنّ البطلَ الحقيقيّ خلال سنوات الحرب الطويلة كان الشّعبَ اللبنانيّ الذي واجه الصّعابَ، وإنّ قوّةَ الحياة بقيت لديه أقوى من أيّ شيء آخر. فلدى شعبنا قدرةٌ على التّضحية والعطاء تضاهي أهمّ شعوبِ العالم، لو تمّ تأطيرُها وتنظيمُها لأعطت أفضلَ العطاء.

لقد تحمّلتِ الهيئاتُ غيرُ الحكوميّة المسؤوليّة، فأخذت العديدَ من المبادرات وبتعاون وثيق مع المجتمعات المحليّة، فعملت بفاعليّة كبيرة رغم ضآلة إمكاناتها، فكانت خلالَ الحرب، الجهةَ الصّالحة في تحديد الاحتياجات المتزايدة، والانخراط المباشر في مواجهة هذه الاحتياجات، وبتعاون وثيق مع القطاع العامّ ومنظّمات الأمم المتّحدة وباقي الهيئات الدّوليّة.

لقد جسّدتِ الهيئاتُ الأهليّة خلال هذه الفترة، بإستثناء قلّة استغلّتها لغاياتٍ خاصّة، الصّورةَ النقيضة لواقع القتل والتّدمير والتّهجير، فكانت تبلسمُ الجراحَ وتقدّمُ المساعدة، وتتعاونُ فيما بينها، ممّا أدّى إلى إنشاء المزيد من المؤسّسات في تلك الفترة العصيبة، كما عقدت فيما بينها مؤتمرات عدّة تنسيقيّة، وتأسّست شبكاتٌ تجمعُ فيما بينها، والهدفُ دائماً الاهتمامُ والعناية بالآخرين. وإنّ الحوارَ الذي جسّدته هذه الهيئاتُ في المجتمع، والدّور التّاريخيّ الذي لعبته خلال سنوات المحنة، يرتبط بالمهمّة الانسانيّة التي جسّدتها هذه الهيئات. تبيّن دراسةٌ أجرتها «دار التّنمية» في العام ١٩٩٥ بتكليف من تجمّع الهيئات الأهليّة التّطوّعيّة في لبنان ومجلس كنائس الشّرق الأوسط. أنّه من أصل التّسع منظّمات المشمولة في البحث، هناك اثنتان تابعتان للكنيسة، واثنتان على صلة وثيقة بالمؤسّسة الاسلاميّة الدّينيّة، وواحدةٌ فرعٌ من منظّمة أهليّة دوليّة، وأربعُ منظّمات مدنيّة. إنّ كلّ هذه المنظّمات تقدّم خدماتِها من دون الأخذ بعين الاعتبار الانتماءاتِ الدّينيّةَ، العرقيّة أو السّياسيّة، للمستفيدين.

كما أنّ روحَ التّعاون والحوار بين الهيئات الأهليّة قد تجسّدت في المسيرة التي نظّمتها منظّماتُ وجمعيّاتُ المعوقين وحركاتُ اللاعنف وحقوق الانسان وباقي منظّمات المجتمع المدنيّ نحو منطقة المتحف من مختلف المناطق اللبنانيّة مطالبةً بوقفٍ لاطلاق النّار، والتي أثبتت قدرتَها على التّحاور والتّنسيق فيما بينها، بمعزل عن مشاربها المتعدّدة في أحلك الظّروف وأصعبها.

٢- العلاقة بين الهيئات الأهليّة في لبنان

إنّ الهيئاتِ غيرَ الحكوميّة كمملكة النّحل تبنى بالمواظبة ذرّةً ذرّة؛ فالتّطوّراتُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة أدّت إلى تعاظم مستوى الوعي الوطنيّ والانسانيّ لدى فئات واسعة من اللبنانيين الذين التزموا بالعمل الاجتماعيّ والانمائيّ في سبيل خدمة الانسان وقضاياه العادلة، متجاوزين ذواتِهم وأنانيّتَهم في سبيل الآخرين، حيث تجلّت الرّوحُ الوطنيّة والانسانيّة في ممارسات الهيئات غير الحكوميّة في أصعب الظّروف التي اجتازها وطنُنا لبنان. فالتّجاربُ المشتركة السّابقة التي أكّدت على أهميّة العمل التّنسيقيّ والتّعاونيّ، جاءت ظروفُ المحنةِ الصّعبة لكي تزيدَ من أهميّةِ هذا التّأكيدَ أهميّةً وتفرضُه كأمرٍ واقع خلال الحرب، وكضرورةٍ حتميّة، نظراً لضخامة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ودورها الأساسيّ في تضميد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة، في ظلّ الشّلل الذي أصاب القطاعَ العامّ في المجال الاجتماعيّ.

إنّ العلاقةَ التي توثّقت خلال المحنة بين هذه الهيئات لم تكنْ وليدةَ هذا الظّرف، بل هنالك محاولاتٌ عديدة في العمل المشترك أو التّنسيقيّ بين الهيئاتِ غيرِ الحكوميّة، إذ توجد تجاربُ غنيّة، بادرت إلى القيام بها قياداتٌ وهيئاتٌ لها حضورُها ودورُها في ميدان العمل الاجتماعيّ. ومن ضمن هذه التّجارب ما هو مناطقيّ، أو على صعيد الوطن، وهي تهدفُ إلى تجميع الطّاقات في سبيل ضمّ الجهود وتحديد المهامّ، وتجنّبِ الازدواجيّة في العمل، وتطويرِ القدرات البشريّة، وتفعيلِ دور المؤسّسات غيرِ الحكوميّة في المجتمع.

هذا بالاضافة إلى تنسيقات وتجمّعات أخرى، وبشكل خاصّ في إطار الهيئات النّسائيّة والشّبابيّة والثّقافيّة والرّياضيّة وغيرها، ليس مجالُ بحثِها هنا.

أ- إنّ أبرزَ المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في السّتينات حين بادرتِ الحركةُ الإجتماعيّة إلى تنسيق العمل بين الهيئات غيرِ الحكوميّة، فأنشأت التّنسيقاتِ الاجتماعيّةَ المتخصّصة، ومنها:

١- هيئة تنسيق المستوصفات بتاريخ ٢١ آب ١٩٦٧.
٢- هيئة تنسيق الأندية وجمعيّات البيئة في حزيران ١٩٦٧.
٣- هيئة تنسيق صيفيّات مراكز محو الأميّة في أيّار ١٩٦٨.
٤- هيئة تنسيق صيفيّات الأولاد بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٤.

بالاضافة إلى هيئة رياض الأطفال، والتّدريب الحرفيّ... إلخ.

ولقد شارك في هذه الأنشطة العديدُ من الهيئات الأهليّة المعنيّة.

ب- المجلس الوطنيّ للخدمة الإجتماعيّة: الذي يضمّ عشرات الهيئات الأهليّة، وله نشاطات عدّة، وأنشيء بمبادرة من مؤسّسات الرّعاية الاجتماعيّة في لبنان.

ج- لجنة التّنسيق بين الجمعيّات الأهليّة: وقد شملت حوالى ٢٥ جمعيّةً، وقامت بمبادرة من جمعيّة تنظيم الأسرة.

د- لجنة الطّوارىء الصّحيّة الإجتماعيّة: التي أُنشئت خلال الغزو الإسرائيليّ للبنان بالتّعاون مع وزارة الصّحّة والشّؤون الإجتماعيّة والمنظّمات الدّوليّة، والتي أشرفت على المستشفيات الميدانيّة والمراكز الصّحيّة والمستوصفات وجهاز الدّفاع المدنيّ في العام ١٩٨٢ بمبادرة من مؤسّسة «عامل» والهيئات الصّديقة الأخرى.

هـ- لجنة الطّوارىء الصّحيّة والاجتماعيّة: التي أنشئت خلال حرب الجبل والضّاحية الجنوبيّة عامي ١٩٨٣-١٩٨٤ وبالتّعاون مع هيئة إنماء الضّاحية.

و- ملتقى الهيئات الحكوميّة اللبنانيّة والأجنبيّة في سبيل التّعاون والإنماء وتبادلِ التّجارب خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٨. ومؤتمراتُ الملتقى كانت تتمُّ في لارنكا قبرص.

ز- وأخيراً، وتتويجاً لسنوات طويلة من العمل المضني، تمّ إنشاءُ إطارين أساسيين يضمّان أبرزَ الهيئات الأهليّة الاجتماعيّة الفاعلةِ في لبنان:

١- ملتقى الهيئات الإنسانيّة: والذي يضمّ ١٢ هيئة.
٢- تجمّع الهيئات الأهليّة الطّوعيّة في لبنان: والذي يضمّ ١٤ جمعيّة لبنانيّة. وهو يُعنى بمجموعة من الجمعيّات التي لها أكثرُ من نشاط في أكثر من منطقة جغرافيّة.

يضاف إلى هذين التجمّعين قطاعاتٌ أساسيّة غيرُ حكوميّة:

المؤسّسات غير الحكوميّة العاملة في لبنان، والتي لم تنتسب إلى أحد هذين التجمّعين:

١- الهيئات والمجالس الثّقافيّة.
٢- الهيئات والمجالس النّسائيّة، وأهمّها المجلسُ النّسائيّ اللبنانيّ الذي يضمّ حوالى ١٥٣ جمعيّة.
٣- تجمّعات الشّبيبة والأندية.
٤- النّقابات والإتّحادات.
٥- مؤسّسات التّعليم العالي والجامعيّ.
٦- جمعيّات حقوق الأنسان وحركات اللاعنف.
٧- البلديّات.
٨- الهيئات الدّوليّة غير الحكوميّة.
٩- اتّحادات وهيئات المعاقين.
١٠- الجمعيّات التي تهتمّ بالشّؤون البيئيّة... إلخ
١١- الهيئات التي تُعنى بالطّفولة.

نلاحظ أنّ الملتقى وتجمّع الهيئات يضمّان معظمَ المنظّمات الأساسيّة الفاعلة على الصّعيد الاجتماعيّ.

III- الشّقّ الثّالث: دور الهيئات الأهليّة في مرحلة السّلم

الانتقال من الطّوارىء إلى التّنمية

لقد أنجزتِ الهيئاتُ الأهليّة، في مرحلة ما بعد الحرب، خطواتٍ إيجابيّةً في التّعاطي مع الواقع الجديد في لبنان، أي الانتقال من حالة الطّوارىء والاغاثة إلى برامجِ التّنمية.

وفي هذا السّياق، قامت عدّةُ جمعيّاتٍ، وبالتّعاون مع منظّمات دوليّة، بإجراء عمليّة تقويم لدورها: الايجابيّات والسّلبيّات، ومن ثمّ وضع خطّة مستقبليّة، عمادُها التّوجّه الآتي:

تقسيم العمل الاجتماعيّ إلى قسمين

١- قسم الخدمات:

وتعني مراكزَ الخدمات الصّحيّة الاجتماعيّة، والتي يُفترض أن تؤمّنَ لنفسها استمراريّةً عبر خطّةٍ إكتفاء ذاتيّ، يؤمّنها المستفيدون من هذه الخدمات والمجتمع المحليّ؛ وهذه نظرةٌ جديدة للعمل الاجتماعيّ، ترتكزُ على رفض مجّانيّة الخدمات والتّعوّد على الاتّكاليّة، بل المشاركة من قبل الأهالي تحت شعار «خدمة أفضل ولكنْ بكلفة أقلّ» MIEUX MAIS MOINS CHER. ولقد أحرزت معظمُ الهيئات الأهليّة تقدّماً كبيراً في اعتماد سياسة الاكتفاء الذّاتيّ وتطوير نوعيّة الخدمات، ساهم في بلورتها تفاقمُ الأزمة الاقتصاديّة وتراجعُ المساعدات الخارجيّة.

٢- برامج التّنمية:

تحاول معظمُ الجمعيّات، مباشرةً أو من خلال الشّبكات أو بالتّعاون مع الوزارات المعنيّة والمنظّمات الدّوليّة، وضعَ برامج تنمويّة تمتدّ لسنوات عدّة، وتعتمد على التّوجّهات الآتية:

أ- التّركيز على الانسان المحرّك والهدف في الانماء، والعمل على توفير الحقوق الأساسيّة للمواطنين في الحرّيّة والتّعليم والصّحّة والسّكن والأمن والعدالة الاجتماعيّة.

ب- مشاركة المرأة في التّنمية.

ج- حماية البيئة.

د- تعزيز دور الشّباب أمل الوطن وجيل المستقبل.

هـ- الاهتمام أكثر فأكثر بالفئات الأكثر حاجةً أو المهمّشة: (أيتام - معوقون - مهجّرون... إلخ.

إنّ هذا التّوجّه على أهميّته لا يزال يعتورهُ الكثيرُ من الصّعوبات فالجمعيّاتُ والشّبكات التي تسعى لرفع إنتاجها في مشاريع الخدمات للوصول إلى الاكتفاء الذّاتيّ تصطدمُ بالظّروف الماديّة الصّعبة للنّاس، والتي تحتاجُ إلى من يمدّ لها يدَ المساعدة. كما أنّ تراجعَ المساعدات الخارجيّة بعد انتهاء الحرب (باستثناء الجنوب والبقاع الغربيّ) يؤدّي إلى عدم توفير التّمويل الضّروريّ لتنفيذ برامج التّنمية. وهنا نقعُ في موضوع الأولويّة للخدمات أم التنمية أم الاثنين معاً؟

هل استطاعتِ الهيئاتُ الأهليّة الانخراطَ في التّنمية بمكوّناتها الخمسة:
(السّياسيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، البيئيّة، الثّقافيّة)؟

لا يمكنُ الأخذُ نظريّاً بأنّ التّنميةَ هي مسؤوليّةُ الهيئات الأهليّة فقط، بل هي محصّلةُ تفاعل القطاعات الثلاثة: الحكومة، والقطاع الخاصّ، والمجتمع المدنيّ الذي يضمّ بدوره الهيئاتِ الأهليّة أيضاً.

لكنّ الواقعَ يؤكّد بأنّ خططَ النموّ – لا التنمية – تتقرّر بين الحكومة ورجال الإقتصاد والمراكز الماليّة والإقتصاديّة الدّوليّة ممّا يعني تهميشاً لدور المجتمع المدنيّ.

من هنا على الهيئات الأهليّة أن تتحمّلَ الدّورَ البنّاء في إعادة صياغة الاحتياجات التّنمويّة ضمن أسس ومبادىء معيّنة تقوم على:

١- معالجة الآثار السلبيّة للنموّ السّائد.

٢- إمكانيّة اختراق نموذج النّموّ الاقتصاديّ المطروح، جزئيّاً أو حتّى قطاعيّاً (كالصّحّة على سبيل المثال) ومحاولة التّأثير على السّياسات الأساسيّة.

هذه الأهداف لا يمكنُ تحقيقُها إلاّ عبر إعادة تفعيل المجتمع المدنيّ، بحيث يشكّلُ أداةَ ضغطٍ (ADVOCY AND LOBBING) قادرة على التّأثير على السّياسة الرّسميّة، والأهمّ على إعادة رسم وتعديل استراتيجيّات هذه السّياسة لخدمة جميع المواطنين، بغضّ النّظر عن انتمائهم الجغرافيّ أو المناطقيّ أو العقائديّ أو الدّينيّ أو السّياسيّ.

كما يستدعي هذا رؤيةً واضحة وشموليّةً للتنمية، إضافةً إلى قيام ميثاقٍ تعاونٍ فيما بين الهيئات الأهليّة ومختلف بنى المجتمع المدنيّ، تتوزّعُ فيه الأدوار، ممّا يؤدّي إلى خلق أنماط متعدّدة من التّكامل مع قوى المجتمع المدنيّ الأخرى.

هذه الناحية – التي يجبُ النّظرُ إليها كقناة أساسيّة لتفعيل المجتمع المدنيّ وإحداث خروقات على المستوى السّياسيّ – لا تتّخذُ اليوم الأهميّةَ المطلوبة كما هي الحال في مسألة التّنسيق بين النّقابات وباقي القطاعات......

وإذا كانت التّنميةُ بمفهومها الجديد تتطلّبُ تخطيطاً واعياً «فهي – كونُها مسؤوليّةَ كلِّ أفراد المجتمع – تتطلّبُ قناعةً والتزاماً فكريّاً بالسّعي والعمل على تعديل «المخلّفات القديمة» لتحقيق الصّالح العامّ.

إنطلاقاً من هذه القناعات، تشترطُ اليوم مسألةُ تحقيق التّنمية في جميع مكوّناتها، والثّقافيّ أحدها)، مواصفاتٍ معيّنةً في مؤسّسات العمل الأهليّ منها:

أوّلاً: على مستوى الدّاخل

إنّ تمتّعَ هذه المؤسّسات بأهليّة داخليّة، بمعنى أن يكونَ عضوُ الهيئة الأهلية ملتزماً بمبادىء التّنمية، وأن تسعى هذه المؤسّساتُ ضمن أولويّاتها إلى توفير الدّيمقراطيّة والشّفافية والمشاركة والإستقلاليّة، وذلك عبر اعتماد استراتيجيتين أساسيتين: تمليك الأعضاء العاملين الرؤيةَ التّنمويّة وإشراكَهم في عمل ميدانيّ في هذا الإتّجاه، وتمكين العاملين أي الإستفادة من الطّاقات المتوفّرة محليّاً ودعم المبادرات الفرديّة والعامّة وتنميتها لتكوين قيادات محليّة.

ثانياً: على مستوى الخارج

وهنا، نتطرّق إلى نوعين من العلاقة:

* **العلاقة مع النّاس**

وفي هذا السّياق، يقتصر نشاطُ الهيئات الأهليّة بالدّرجة الأولى على المستوى المحلّيّ، وقد يتعدّاه – عند فاعليّة هذه الهيئات – ليشملَ المستوى الوطنيّ.

إنّما، على الهيئات الأهليّة أن تعيَ دوماً أنّ دورَها يكتملُ بمشاركة النّاس، لا بالحلول محلّهم. من هنا يكونُ الدّورُ غيرَ تمثيليّ، قوامهُ المصداقيّة والالتزامُ بالمسار التّنمويّ من موقعٍ غيرِ محايد يعبّرُ عن مصالحِ النّاس.

*** العلاقة مع القوى الاخرى الضّاغطة في المجتمع المدنيّ**

ونعني بها العلاقة مع النقّابات والاتّحادات المهنيّة والأحزاب والبلديّات والمجالس والقيادات المحلّيّة والنّوادي والمؤسّسات الخدماتيّة الحكوميّة، وغيرها من دينيّة وطائفيّة (كالعائلات والعشائر...)، والاتّحادات الاقتصاديّة والجامعات....

وأخيراً يبقى السّؤالُ الأساسيّ: هل الهيئاتُ الأهليّة هي أداةٌ للتّغيير أم مساعدةٌ على التّغيير؟ هل تعملُ على التّغيير السّياسيّ أم تلعبُ دوراً سياسيّاً؟

من هنا يتحدّدُ الدّورُ في العمليّة التّنمويّة. ولكنْ، في كلا الحالتين، فإنّ دورَ هذه الهيئات يشكّل مدخلاً لقضيّة التّنمية في مختلف مجالاتها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والثّقافيّة.

IV- الشّقّ الثّالث

١- في سبيل تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة والتّنمية والدّيمقراطيّة

١- إنّ الدّيمقراطيّةَ هي قبل كلّ شيء مكافأةٌ للمجتمعات التي عَرفتْ كيف تبتكرُ حلولاً فعّالة ومميّزة لمشاكلها، وليست مجرّدَ تطبيقٍ لمبدأ سياسيّ أو استجابة لطموح معنويّ.

٢- إنّ الدّيمقراطيّةَ الحقيقيّة هي عبارةٌ عن عدد من العناصر، وهي لا تكونُ إلاّ بعد مرحلةٍ من التّقدّم الاجتماعيّ والثّقافيّ والاقتصاديّ. فالتّجربةُ الحاليّة للدّول الغربيّة تُظهرُ أنّ التّعدّديّة لا تكونُ نظامَ مساواة وحرّيّة إلاّ إذا كان المجتمعُ يملكُ حدّاً أدنى من التّنمية المتماسكة والثّابتة.

٣- من أجل ذلك، يجب ألاّ تتمَّ التّضحيةُ بالمساواة في سبيل الحرّيّة كما تفعل الأنظمةُ الرّأسماليّة، ولا أن يُضحّى بالحرّيّة في سبيل المساواة كما فعلت في

الماضي الأنظمةُ الاشتراكيّة. فالغايةُ، وهذه غايتُنا، هي إحقاقُ المساواةِ والحرّية معاً. وهذا ما نصبو إليه، إلى الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة.

٤- إلاّ أنّ إشكاليّةَ التّنمية أمام الانهيارِ الاقتصاديّ، وغيابَ آفاقٍ واضحةِ المعالم، تجعلُ عمليّةَ الدمقرطة على المحكّ في بلادنا.

٥- إنّ قناعتَنا هي في قيامِ الدّيمقراطيّة والمشاركة وإحياء الشّعور بالمسؤوليّة بين المواطنين، من خلال التّأكّد على دورهم في عمليّة التّنمية، إذ لا يمكن إحراز أيّ تقدّم في مسيرة التّنمية بدون مشاركة المعنيين بها. فالعاملُ الانسانيّ هو الاحتياطُ الرئيسيّ للتّنمية. وإشاعةُ الدّيمقراطيّة هي السّبيلُ الوحيدُ لتجسيده.

٢- المعوقات البنويّة في العمل الجَماعيّ

إنّ تنسيق الوظائف هو كالجسد، حيث تنسيقُ الوظائف داخل الجسد جعل لكلّ عضوٍ دوراً، والمجموعُ يشكّلُ الجسدَ، والجسدُ يمكن أن يكونَ هنا الوطنَ، والشّبكةُ أهليّة أو المؤسّسة... إنَّ تنسيق الوظائف يحدّد لكلّ عضو دوراً، ولكنْ بشكل متناسق ومنسجم، أي أن يعتمدَ التّنسيق الاجتماعيّ الملتزم بقضايا الوطن والمواطن على النّظرة المتخصّصة للمؤسّسات (أي شخص في خدمة الفكرة أو المشروع). ولكنْ، غالباً ما يكونُ الجميعُ في خدمة المسؤول. وأهميّة المحازبين تتفاوت حسب الحظوة أو القرب من القائد. إذاً إمّا النّظرةُ المتخصّصة، وإمّا عمليّةُ الاعتماد على الشّخص (العقليّة العشائريّة).

فالعلاقةُ بين مراكز القوى هي أشبهُ ما تكون بالعلاقات بين أمراء القلاع في القرون الوسطى - إمّا علاقات تعايش بدون تفاعل، أو تعدٍّ على إمارة الغير، أو علاقات تحالفٍ ضدّ عدوّ مهدّد بأنّه صاحبُ أمبراطوريّة بدأت تبرز إلى الوجود. إنّ علاقاتِ التّنافس تأخذ طابعاً اضطهاديّاً أحياناً، وتحتلّ أوزار سوء الأداء للآخرين وتلقي المسؤوليّة دائماً على الآخرين الذين يشكّلون عقبة في سبيل الوصول إلى الغايات والأهداف. يجري تصوير الآخر باعتباره المشكلةَ، بينما يدّعي القاتلُ الطّهارةَ والعفّة. ويؤدّي الانخراطُ في هذا النّوع من العلاقات إلى تضخيم قيمة الذّات وإقامةِ علاقة ذوبان مع الدّاخل ضدّ الخارج، وإلى محاولة النّيل منه لجهة الايدولوجيّة السّياسيّة التي يحملها أو لجهة

الاجراءات. وأحياناً يحدثُ تحريضٌ صريح ضدّ هذه الهيئة أو الشّخص أو تلك من الهيئات الخارجيّة.

وذلك يخلق علاقةً مرضيّة مع الآخرين الذين نحتاجُ إليهم كحلفاء أو مؤيّدين. وتلك عواملُ لا تؤدّي للوصول إلى انتماءات اجتماعيّة سليمة، وتدفعُ للنّظر إلى مواقع العالم الخارجيّ نظرةً اضطهاديّة. إنّ هذه الظّواهرَ لا تساعد على إقامة علاقات إيجابيّة متوازنة متكيّفة مع الواقع الذي يهدّد الذّاتيّة (الاعجاب بالذّات) من ناحية، وتشكّل دليلاً على ضعف الامارة من ناحية ثانية، وينتهي الأمرُ عادةً بنبذ هؤلاء. إنّ في اضطراب العلاقات تبديداً للجهود وعرقلةً للمساعي، ممّا يوصلُنا إلى خلاصة متشائمة بشأن عمليّة إقامة مجتمع سليم.

إنّ فقدانَ الدّيمقراطيّة لا يتعلّق بالتّعبير أو المشاركة فقط. بل يتّصلُ بكيان المواطن ذاتِه وصناعته لمصيره، ذلك أنّ القهرَ يتحوّل إلى أسلوب سائد في العلاقات الاجتماعيّة، وعلى كلّ الصعد. إنّ علاقة التّسلّط–الخضوع تعيد إنتاج ذاتها من قمّة هرم السّلطة إلى القاعدة.

فالمطلوبُ إذاً رؤيةٌ جديدة للعمل الذي يتجاوزُ ذهنيّة الأنا. ففي المجتمعات المتقدّمة، هناك عملُ الفريق، ولدينا دورُ الفرد المهيمن حيث شخصيّةُ المؤسّسات والقوى السّياسيّة تبرز من خلال الفرد مع جنوحٍ من استعمال السّلطة إلى التّسلّط.

هذا التّعاطي لا يتمُّ فقط من فوق إلى تحت وأيضاً من تحت إلى فوق، فتمارسُ المجموعةُ التي تعوّدت على الانتماء والولاء والحظوة «المريّسة» Bossisme والتّبعيّة، فهناك رئيسٌ وأتباع. فكلُّ موقعٍ له صلاحيّاتٌ يتحوّل إلى رئيس، والمجموعةُ التي لم تتدرّبْ على تجاربَ أخرى تدفعُ المسؤولَ دفعاً نحو النّرجسيّة وايقاعه في الغرور الذّاتيّ ويصبح أسيرَ الدّور الذي ألبسوه إيّاه: المديح والاستزلام ممّا يؤدّي إلى التزامات نحو المحظيين لديه، فيبرز نظامُ المنافع والخدمات والاعفاء من الحساب وغضّ النّظر عن النفعيين فيغيبُ التّنسيق داخل المؤسّسة الواحدة.

ويصبح التّنسيق ليس احترامَ التّخصّص والتّكامل، بل لخلق تبعيّة ضمن عقليّة استبداديّة Mentalit Despote والحفاظ على الصّورة الشّعبيّة للسّلطة Image de l'autorité. وهناك

تجاربُ كثيرةٌ بدأت ديمقراطيّةً، ومع مرور الزّمن تدهورت في الممارسة. ففي المؤسّسات، كما في القوى السّياسيّة، تبدأ في التّأسيس مجموعة «أخوة» ثمّ تصفية حساب، ويبقى شخصٌ واحد، ويبقى المؤيّدون والاتباع، وليس الاخوة أو الرّفاق Egaux.

ويعمد الشّخصُ الرّئيس أو القيادة إلى وضع سجلّ لكلّ شخص، وفي الحشرة أو إذا غضبت القيادةَ يسحبُ الملفّ. فبين الاتباع لا علاقات ثقة، بل تسلّط فرديّ. والتّسلّطُ الفرديّ يُخشى أن يجدَ الأتباعُ رزقاً أكبر عند غيره، فيخلق صراعاتٍ وتكتّلاتٍ متصارعةً، وهو الحكمُ فيما بينها.

ما العملُ إذاً لكي يستقيم العمل داخل المؤسّسة الواحدة والتّنسيق بين المؤسّسات، ويؤتى بالنّتائج المطلوبة لمصلحة المواطنين؟

إنّها بالممارسة الدّيمقراطيّة والعقلانيّة في حياتنا اليوميّة، وتجاوزِ الهياكل التّنظيميّة الشّائعة في العديد من المؤسّسات حاليّاً، أي وجود شخص أو مجموعة نفوذ تركّز القراراتِ في يدها، وتقيم علاقةً مباشرة مع كلّ مستويات الجهاز البشريّ، وتمارسُ نظاماً إشرافيّاً كاملاً على كلّ شيء. هذه الهياكلُ تَلغمُ العلاقاتِ داخل المؤسّسة أو المؤسّسات مجتمعة، وتتجاوزُ المستويات الوظيفيّةَ، وتفتح البابَ واسعاً للاستزلام وبروز المعسكرات والتّحالفات والتّناحر. إنّها ببساطة تنسفُ الأسسَ العلميّة للادارة الفعّالة، كما أنّها تهدّد تهديداً جدّيّاً استمراريّةَ العمل الذي يتوقّف على وجود أو غياب الشّخص أو المجموعة ذات النّفوذ التي تقف على رأس المؤسّسة (أو المؤسّسات).

إنّ التّنسيقَ المشترك والعمل بروحيّة الفريق يجبُ أن تُحدّدَ، على مستوى التّوجّه الذّهنيّ والمحاسبة العمليّة، على الشّكل الآتي:

١- التّحوّل من الذّهنيّة الانفصاليّة التّجزيئيّة إلى الذّهنيّة الوحدويّة التّأليفيّة.
٢- التّحوّل من عقليّة النّفوذ والاستزلام إلى العقليّة المؤسّسيّة.
٣- التّحوّل من التّوجّه الذّهنيّ الاستبداديّ وعلاقات الاخضاع إلى العقليّة الدّميقراطيّة.
٤- التّحوّل من القطعيّة الذّهنيّة والانفعال والتّصلّب إلى العقليّة العلميّة والابداع.

وعلى ذلك تتمثّل ملامح العقل المستقبليّ نحو الذّهنيّة المؤسّسيّة الدّيمقراطيّة المنميّة والعقلانيّة العلميّة المبدعة.

هذه الملامح ليست شموليّةً ولا قطعيّة تلغي ما عداها.. إنّما ترتكزُ عليها نظراً لوظيفتها الحاسمة في صياغة المشروع التّنسيقيّ الوحدويّ المبني على الحوار والاعتراف بالآخر.

IV- خاتمة

منذ أوائل الثّمانينات، شكّل مفهومُ البعد الثّقافيّ للتّنمية أحدَ المحاور الرئيسيّة لبرنامج الأنيسكو. وفي موازاة ذلك، اكتسبت مراعاةُ العواملِ غيرِ الاقتصاديّة موقعاً متزايداً عند نهاية السّبعينات، في المؤسّسات الأخرى التّابعة للأمم المتّحدة. وهكذا أُولي اهتمامٌ أكبر إلى الجوانب الاجتماعيّة للتنميّة، وفي بعض الحالات جوانبها الثّقافيّة (ولو على الصّعيد النّظريّ)، فضلاً عن صياغة مفاهيم في هذا المجال: التّنمية المستدامة والتّنمية البشريّة.

وهكذا في مستويات الفعل الاجتماعيّ (السّياسيّ، الاقتصاديّ، الاجتماعيّ، الثّقافيّ) يهدفُ المستوى الثّقافيّ إلى بناء موقع نفوذ سياسيّ أو اجتماعيّ، أهمُّ أدواته: الأسرة، المدارس، الجامعات، وسائل الاعلام، الدّين والوعي الشّعبي حيث هناك دورٌ هامّ للهيئات الأهليّة في تفعيله وتطويره.

وهنا تكمنُ أهميّةُ التّركيز على احترام إنسانيّة الانسان داخل الأسرة أوّلاً، بمعزل عن المستويات العمريّة، وكذلك العمل على رفع شعار التّجديد في شبكة البرامج التّربويّة وربط التّنمية الشّاملة بالتّربية وليس فقط بالاقتصاد، وتكمنُ هنا الأهميّةُ القصوى في تعزيز الحوار والعيش المشترك في إمكانيّة توفير الاختلاط في المدارس من مختلف فئات المجتمع اللبنانيّ وكذلك في الجامعات. وتبقى هذه المهمّةُ أهمَّ التّحديّات الملقاة على عاتقنا جميعاً، وهو أنجعُ السبل لتعزيز الحوار والعيش المشترك وقبول الآخر.

ويقول Montaigne في هذا السّياق «أعجب من وجود كلّ هذا العدد من الأطفال الأذكياء، وكلّ هذا العدد من الكبار الأغبياء» ولا شكّ بأنّ للمدرسة دوراً كبيراً في رعاية الابداع والمبدعين أو العكس.

كما أنّ للاعلام دوراً أساسيّاً في التّوجيه وبناء ديناميّة مستمرّة للاندماج الاجتماعيّ والحوار والعناية بالقيم الانسانيّة.

والأمرُ كذلك بالنّسبة لتوفّر مضمون الخيار التّنمويّ، على أساس مساهمة جميع أفراد المجتمع بشكل نشط وحرّ، وعلى أساس التّوزيع العادل لعائداتها.

والاعتراف أخيراً بدور المجتمع المدنيّ ومؤسّساته، والقطاع الأهليّ كشريك أساسيّ في اتّخاذ القرارات ورسم السّياسات، وتعزيز دوره هذا باعتباره – إلى جانب الدّولة والقطاع الخاصّ – مساحة مدنيّة واسعة يتحقّق فيها الاندماجُ الوطنيّ والاجتماعيّ، من خلال الممارسة العمليّة للمشاركة في الشّأن العامّ.

يتصدّر قائمةَ الموجّهات الرئيسيّة مطلبٌ رئيسيّ، وهو أنّ كلّ إنسان يجب أن يُعاملَ بإنسانيّته. وعلى الهيئات الأهليّة أن تعملَ على تحقيق الأهداف العامّة الآتية:

١– صياغة ثقافة لا تقوم على العنف، بل تقوم على أساس احترام الحياة.
٢– صياغة ثقافة تقوم على التّفاوض وإقامة نظام اقتصاديّ عادل.
٣– صياغة ثقافة تنهض على التّسامح وحياة تقوم على احترام الحقيقة.
٤– صياغة ثقافة تقوم على أساس الحقوق المتساوية لجميع المواطنين بغضّ النّظر عن الجنس والعقيدة والدّين.
٥– صياغة ثقافة تقوم على أساس المشاركة بين الرّجال والنّساء.
٦– أن تلتزم الهيئات الأهليّة برفع الوعي الاجتماعيّ والثّقافيّ للمواطنين.

هوامش

Northen Augustus Richard, Amal and Shi'a, struggle for the south of Lebanon, Austin1-

٢– دراسة حول مفهوم العمل الأهلي: الدكتور البصام.

٣– دراسة لكامل مهنا حول دور الهيئات الأهليّة في لبنان.

كلمة د. أنطوان سَيف

الحوار في المؤسَّسات الأهليَّة

لم تحظَ جوانبُ كثيرةٌ من حياتنا اللبنانيّة العامّة، في الرّبع الأخير من هذا القرن الغارب على وجه الخصوص، بالقدرة على الولوج إلى حرَم تاريخنا الرّسميّ، ذاك أنّ المؤرِّخَ الحدثيّ، الشّائع نمطُه عندنا، لا يكترثُ من الوقائعِ إلاّ بما ينتمي منها، بصريح العبارة، إلى قاموسِ السّياسة المركزيَّة ولواحقها الدّبلوماسيّة والعسكريّة من الحوادث الجسام، وتفلتُ من قبضة منهجيَّته «عاديّات» حياتنا العامَّة التي تنطوي على صخب خفيٍّ عاتٍ على أدواته الحسّيّة وزاوية رؤاه.

بين الفوقِ السّياسيّ الذي فاز بمؤرّخه، والتّحتِ الفرديّ الشّخصيّ الذي حظي براويه، لم يكنْ ثَمّةَ مكانٌ لروايةِ تاريخ «الهيئات الوسطى» النّاشئة بتطوُّعيّة مجّانيّة، صنَّفها وعيُنا العامّ بأنَّها لونٌ من ألوان المحلِّيةِ الصّغرى التي تحظى ضمناً بنعمة السّلطة السّياسيّة، أو أقصاه بما لا يُؤبَه له في عُرفها.

ما الذي يَجري على كرّ الأيّام وعلى مدار السّنة في هذا الكَمّ الهائل من الهيئات الأهليّة اللبنانيّة الذي جعل بعضَ لجانِ الأمم المتّحدة تصنّفُ لبنانَ الصّغير ديمغرافيّاً وجغرافيّاً من أكثرِ بلدانِ ما يُعرفُ بالعالم النّامي غنىً بهذه الهيئات غيرِ الحكوميّة (NGO's) بالمقياس النّسبيّ حتماً، ولكنْ أيضاً وخصوصاً بالمقياس المطلق وإزاءَ بلدانٍ كثيرة تفوقُه بعدد السّكّان بأضعاف؟

بواقع الحال، لا يمكنُ الشّكُّ بأنّ هذا الكَمّ من هيئات العمل العامّ غيرِ الحكوميّ يشهدُ على واقعٍ من الحرِّياتِ العامّة والدّيمقراطيّة السّياسيّة اشتُهر بهما لبنانُ في الأوساط العربيّة خصوصاً، الرّسميّةِ وغيرِ الرّسميّة، طالما أنّ السّلطةَ السّياسيّة تقبلُ هذا الواقعَ من «مشاركتها» إدارةَ الشّأن العام (بخاصّة على المستويات التّعليميّة والإعلاميّة والاجتماعيّة

(الصّحّية والخيريّة، فضلاً عن الهيئات الحزبيّة السّياسيّة والنّقابيّة والثّقافيّة والبيئيّة وحقوق الانسان...)، وهذا «التّعايش» مع مؤسّسات لا تنتمي مباشرةً إلى حَرَمِها الرّسميّ. وتذهب السّذاجةُ بالكثير إلى حدّ تجيير هذا الهامش من الحرّيّات لصالحِ فئات معيّنة في السّلطة القائمة. وتطولُ هذه السّذاجة، مشفوعةً بمخاتلةٍ قصيرة النّظر، بعضَ من يكونون في موقع السّلطة! ويتمّ تناسي واقعةٍ جوهريّة أنّ طبيعةَ النّظام السّياسيّ اللبنانيّ الطّوائفيّ (الذي يُبالَغُ بالادّعاء بأنّه يكتسبُ شرعيّته من كونه يعكسُ إلى حدٍّ كبير واقعةً اجتماعيّة لبنانيّة فعليّة هي البنيةُ الطّوائفيّة!) تمنع عمليّاً أحادية الهيمنة على سلطته السّياسيّة، وتوزِّع هذه السّلطةَ على طوائفه وفئاتها المختلفة، الأمرُ الذي أرسى واقعاً نزفت منه تلك الهوامشُ الفسيحة من الحرّيّات العامّة، من غير أن تكونَ هذه الحرّيّات منّةً حكوميّة، أو حتّى فعلَ إيمانٍ من السّلطة السّياسيّة بقيمتها الوطنيّة والأخلاقيّة. بل إنّ هذا الواقعَ الدّيمقراطيّ (على الطّريقة اللبنانيّة) يرقى تاريخيّاً إلى أزمنة عريقة لا تستطيعُ معه أيّةُ سلطةٍ قائمة الادّعاءَ بإنجازاتٍ غيرِ مسبوقةٍ فيه. بل إنَّ إسهاماتِ السّلطاتِ في هذا المجال كان في غالب الأحيان على العكس من ذلك، في التّنكّر لهذا التّراث العريق من الحرّيّات في لبنان، واتّخاذِ إجراءاتٍ مناهضة لهذا التّراث.

إنَّ ميزةَ لبنان في مجال المبادرات غيرِ الحكوميَّة في حقولٍ عدَّة تعود أساساً إلى قوَّة قطاعه الخاصّ واستقلاليّة هذا القطاع عن السّلطة السّياسيّة.

ولكنّ الدّولةَ اللبنانيّة لم تكنْ مرَّةً، بعكسِ ما يَظنُّ البعضُ، بمنأىً عن عمل هذه الهيئات. وإذا حصرنا كلامَنا في مجال الهيئات الثّقافيّة الخاصّة (الأندية، والجمعيّات، والحركات...)، نرى بأنّها لم تكنْ مرَّةً غائبةً عن المشهد الثّقافيّ. فالحرِّياتُ في هذا المجال ليست أمراً ناجزاً، أو تحصيلَ حاصل، لا بل أنَّ ثمّة بوادرَ كثيرةً قامت بها للجم هذه الحرّيّات عن طريق الملاحقة والمنع والتّعطيل والضّغط الخفيّ، وثمّة إجراءاتٌ في القمع والتّدخُّل تتمُّ اليوم لم يسبقْ لها مثيلٌ في مجال تدخّل السّلطة.

إنَّ الهيئاتِ الثّقافيَّةَ هي في أساسها وجوهرها منابرُ للحوار الحرّ والعلنيّ. وهذا يَبرزُ من غير مواربة في الظّواهر الآتية:

١- غلبة النّدوات على أنشطتها الثّقافيّة. والنّدوةُ تضمُّ مجموعةً قليلة من المفكّرين يتساجلون علناً على منبر أمام جمهور كبير، أو يقاربون مسألةً معيَّنة من مواقعَ فكريّةٍ وإيديولوجيّة مختلفة.

٢- حقّ الجمهور في المشاركة العلنيّة في هذا السّجال.

٣- تغطية وسائل الإعلام لهذا النّشاط الثّقافيّ (أي بثّه على نطاق أوسع من الرّأي العامّ).

٤- عدم طلب الإذن أو أخذه المسبق من السّلطات السّياسيّة المختصّة، للقيام بهذا النّشاط.

٥- غالباً ما تكون الأنشطةُ لمناقشة قراراتٍ حكوميّة، والاعتراضِ عليها.

إنّ هذا اللقاءَ الشّعبيّ الذي توفّره الهيئاتُ الثّقافيّة على مدار السّنة هو جزءٌ من شبكة واسعة من الهيئات (وبخاصّة وسائل الإعلام الخاصّة) والأفراد الذين يعالجون، بالحوار الدّيمقراطيّ الحرّ وبمسؤوليّة عالية، مختلفَ المسائلِ المتعلّقة بحياتنا العامّة والوطنيَّة، كما هي أيضاً وخصوصاً مجالٌ لمقاربة النّتاج الأدبيّ والفنيّ والفكريّ والعلميّ ومناقشةِ مسائله المختلفة. هذا اللقاءُ يَطرحُ المسائلَ بعمق على يد مفكّرين مرموقين واختصاصيِّين على جمهور متعدّد المستويات التّعليميّة والثّقافيّة وبمشاركته المباشرة في النّقاش (وهذا النّموذج الذي درجت عليه الهيئاتُ الثّقافيّة منذ زمن بعيد، تتبنّاه في المدّة الأخيرة وسائلُ الاعلام المسموعة والمرئيَّة). هذا الحوارُ العلنيّ يجعلُ الهيئاتِ الثّقافيّةَ اللبنانيّة مركزاً للتثّقيف غيرِ الأكاديميّ، والتّلاحم الشّعبيّ، ومحرّكاً ديمقراطيّاً هو ركنٌ من الأركان التي تتماسكُ معاً لحماية ديمقراطيّتنا وتطويرها. وعلاوةً على ذلك، إنَّه ظاهرةٌ ديمقراطيّة لا مثيلَ لها في المنطقة العربيّة، وباعتراف عربيّ واسع. ويرى كثيرٌ من اللبنانيين أنّ هذه الظّاهرةَ الايجابيّة، تتضمَّنُ مخاطرَ كامنةً على الدّيمقراطيّة والحرّيّات عندنا، والتي تُبرز غيابَها النّافر في المنطقة العربيّة.

إنَّ تعطيلَ منابرِ الحوار الذي تمثّلُه الهيئاتُ الثّقافيّة يمكنُ أن يأتيَ من أبواب عدَّة: من سلطة سياسيّة تجهلُ تراثَ الحرّيّات في لبنان وتتنكَّرُ له ولقيمه، ومن هيئات ثقافيّة قاصرة النّظر عطّلتْ منبرَها الحواريّ بأن جانستِ الأصواتَ التي ترتقيه في ما بينها

ومع توجُّهات السّلطة السّياسيّة القائمة، فلم تربحْ بذلك السّلطةُ الشيءَ الكثير، ولكنَّ الهيئاتِ الثّقافيّةَ والدّيمقراطيّةَ فقدت بذلك الشيءَ الكثير، أي فقدت منبراً للحوار الذي يؤول، بالمطاف الأخير، إلى دعم السّلطة الدّيمقراطيّة بتجرّد مطلوب. وبعضُها يعود إلى نقص الدّعم الماليّ؛ فالقطاعُ الخاصّ ليس سلطةً مستقلّةً، بل هو يتكامل بقوّة الدّولة وقوّة مؤسّساتها. وإنّ أيَّ استنكافٍ عن نقد سياسةِ السّلطة يحرمُ هذه السّلطةَ من ضرورة تصويب بعض مسلكيّاتها.

في أزمنة الحروب الممتدّة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، ومع غياب أجهزة الدّولة اللبنانيّة قامتِ الهيئاتُ غيرُ الحكوميّة بالعديد من الأنشطة الحكوميّة التي لا مجالَ هنا لتعدادها. إلاَّ أنَّ بعضَها، في القطاع الثّقافيّ، كان مميَّزاً على المستوى اللبنانيّ العامّ عندما كان الوطنُ مزروعاً بالمعابرِ الحاجزة اللبنانيين عن التّواصل تحت طائلة الخطف والقتل، وبزنانيرَ من النّار والقذائف المدمِّرة. لقد قام حوارٌ من فوقِ المعابرِ، وغصباً عن المعابرِ، أَذكرُ منه، على سبيل المثال لا الحصر، الأنشطةَ الثّقافيّةَ المشتركة بين الحركة الثّقافيّة - أنطلياس التي أنتمي إليها والرّابطة الثّقافيّة - طرابلس حيث أُقيمت النّدوة ذاتُها في المدينتين، وأقمنا معرضاً فنيّاً واحداً للفنّانين الشّباب في المدينتين (طرابلس وأنطلياس) وبلوحات عابرة للمعابر، وعندما وجدنا أنّ عددَ لوحات شبابنا في أنطلياس هو أقلُّ عدداً من لوحات شبابنا في طرابلس، وازينا العددَ بدعوةٍ وجَّهناها إلى زملائنا في معهد الفنون في الجامعة اللبنانيّة في بيروت حيث شاركَ جميعُ الفنّانين من شبّان وفتيات في افتتاح المعرض الوطنيّ اللبنانيّ في كلّ من طرابلس وأنطلياس. ولا أنسى في هذا المقام (وها أنا أروي الحادثةَ كتابةً للمرّة الأولى) تلك الفنّانةَ الشّابّة من طرابلس التي لم تتمالكْ نفسَها من البكاء إنفعالاً باللقاء الذي تمَّ في أنطلياس في يوم افتتاح المعرض.

نموذجُ حوارٍ آخرُ أذكره أيضاً في هذا المقام وهو بالغُ الدّلالة الوطنيَّة في تلك الأيّام السُّود عندما اتّفقتِ الهيئاتُ الثّقافيّة الثلاث: الحركة الثّقافيّة - انطلياس، والرّابطة الثّقافيّة - طرابلس، وندوة الدّراسات الانمائيّة - بيروت، لإقامة الاحتفال نفسِه بذكرى استقلال لبنان، في الموعِد نفسِه، وفي المراكزِ الثّقافيّة الثلاثة، مع ذكر ذلك على الجمهور المحتشد في الأمكنة الثلاثة... فضلاً عن مؤتمر كلّ الهيئات الثّقافيّة في أنطلياس عام

١٩٨٨ بعنوان «الثّقافة والتّغيير»، وكان أكبرَ تجمّع ثقافيّ يحصلُ في لبنانَ خلال فترة الحروب.

كان يومَها ثمّةَ حوارٌ وطنيّ على الأرض، الأرضِ الملتهبة، ولكنْ الواعدةِ بسلام آتٍ، على المنابر الثّقافيّة اللبنانيّة الحرَّة والشّجاعة، عندما كان الحوارُ الوطنيّ على مستوى السّياسيين متعَثّراً وغائباً.

إنَّ الحوارَ مناخٌ عامّ له أعداؤه الكثر، وله مناصروه الأكثر.

الحوار «معركة» راقية، الشّرعيَّة الوحيدة، تخوضها عقولٌ حرَّة، منفتحة، شجاعة، صادقة، ظمأى إلى حقيقةٍ لا وصولَ إليها إلاَّ في أعماق الآخر. إنَّه «حرب» بديلة عن الحروب اللاشرعيّة، نتعلَّمُ فيها فضائلَ الإصغاء والفهم والتّواضع والتّسوية، لا بل التنازل من أجل مكاسبَ أكبرَ وأكثرَ إنسانيّة.

والحوارُ صعب لمن لم يصقلوا ذواتِهم. ومن تَخَالفاتِ (paradoxes) الحوار في لبنان أنّ الدّولةَ اللبنانيّة القائمةَ أصلاً على الحوار (ومرادفاته: الميثاق والوفاق) تتّخذُ إجراءاتٍ لاغيةً لحرِّية الحوار، ولتأسيس منابرِ الحوار (أُنظروا كيف عكسوا اتّجاه «العلم والخبر» على مشارفِ الألفِ الثالث!). إنَّ الحوارَ يستطيعُ أن ينموَ ويترعرعَ خارج السّلطة، ولكنّ الدّيمقراطيّة تكونُ في مأزق حقيقيّ عندما لا تكونُ السّلطةُ المسؤولةُ مركزَ الحوار الوطنيّ الشّامل، إذ لا ديمقراطيّة من غير حوار حرّ.

إنَّ المخاطرَ المحدقة بالحوار عديدةٌ، وينبغي ألاَّ يُستهانَ بها. فبالإضافة إلى فقدان بعض أركان السّلطة الإحساسَ بأهمِّية الحوار لصون الوحدة الوطنيَّة (يقول المؤرّخ اللبنانيّ عادل إسماعيل: «إنَّ مبدأ الحوار الفكريّ والسّياسيّ هو في أساس وجود لبنان تاريخيّاً وحضاريّاً واجتماعيّاً»؛ ومقولة «اللبنانيّة الصّعبة» التي حلَّلها المفكّرُ منح الصّلح، والتي لا سبيلَ لمقاربتها إلاَّ بالحوار)، ثمّةَ أيضاً مخاطرُ مُحدقةٌ بالحوار من قوىً أهليَّةٍ وتيَّاراتٍ ظلاميَّة وانغلاقيّة وإلغائيّة للآخر تتمثَّلُ بالفكر الصّهيونيّ. وثمّة قوىً لا ترى من الوطن سوى الطوائفِ ومصالحِها الفئويّة، لذا ينبغي التّمييزُ المنهجيّ والعمليّ ما بين مفهومين: مفهوم المجتمع الأهليّ بمؤسّساته التّقليديّة المقفلة (الطّائفيّة أو العائليّة...)

ومفهوم المجتمع المدنيّ بمؤسّساته الحديثة المنفتحة على التّجمُّعات المستجدَّة والطّوعيّة والتي هي مركزُ الحراك الفعليّ والديناميّ الذي يمثّل القوّةَ الحقيقيّة للبنان، والذي يحتاجُ دائماً وأبداً إلى مزيد من الحرّيّات العامّة لأنّه السّندُ الحقيقيّ للدّولة الدّيمقراطيّة الحديثة التي تكونُ الساحةَ المثلى للحوار، والتي تصبُّ فيها وتتصالحُ كلُّ التّناقضات والخصومات. هذه المؤسّساتُ المدنيّة الدّيمقراطيّة الحرّة المتحاورة هي التي تبني الدّولةَ الدّيمقراطيّة اللبنانيّة السّيِّدة المستقلّة.

كلمة د. ملحم خلف

الحوار في المنظّمات الشّبابيّة

لو شئنا أن نحصيَ عددَ اللقاءات والنّدوات والمؤتمرات والبرامج الإعلاميّة و«الهايد بارك» التي نُظّمت منذ عام ١٩٩٠ بهدف إفساح المجال أمام شباب لبنان للتّحاور، لما استطعنا إحصاءها نظراً لعدد هذه المبادرات الكبير.

أمام هذا العدد، يُخيّلُ إلينا أنّ الحوارَ ما بين شبابِ لبنانَ قائمٌ ومستمرٌ على مدار هذه السّنين، لا بل نظنُّ أنّنا خطونا خطواتٍ مهمّةً على طريق الحوار إنطلاقاً من هذه اللقاءات: فتمّ التّعارفُ وتحدّدت قواعدُ التّعاطي والتّخاطب فيما بين الشّباب، وقد يكونون على طريق التّخطيط لإنشاء مساحات تلاق لمتابعة هذا الحوار...

قد نكونُ من السّاذجين في حال أكّدنا على ما سبق. فبالرّغم من عدد هذه اللقاءات يبقى الحوارُ حول العيش على المستوى الشّبابيّ متعثّراً، أقلّهُ غيرُ مجدٍ، بينما الحالُ عكسُ ذلك في تجاربَ يُعاشُ فيها الحوارُ.

I- التّبادل الكلاميّ، حوار متعثّر

إنّ النّدواتِ والمؤتمراتِ التي جرت طوالَ تسع سنين ما بين الشباب، ولو كانت إيجابيّةً على مستوى اللقاء، أبقتِ الحوارَ فيما بينهم حواراً سطحيّاً، فارغاً من أيّ إطار عملانيّ مشترك.

وقد تكون بعضُ أسباب هذا التّعثّر في الحوار مرتبطةً بما يأتي:

أوّلاً: أصحاب المبادرة

إنّ الدّعواتِ التي شهدها شبابُ لبنان للتّحاور جاءت بأغلبيّتها من قبل راشدين من مفكّرين ومن هيئات أكثرُها غيرُ شبابيّة، منها عالميّةٌ ومنها وطنيّة، همُّهم الأوّلُ كان رصدَ تصرّفاتِ الشّباب أو تسليطَ الضّوء على موقفٍ معيّن لهم، ممّا جعل من الشّباب المشاركين موادّ درس أو تدريس...

فكانت هذه اللقاءاتُ منابرَ، غايتُها ليس التّحاورَ بالعمق ما بين شبابٍ متعطّش إلى تجسيد مثاليّاته بعمل مشترك، بقدر ما كانت لقاءاتٍ استهلاكيّةً سطحيّةً تُبعِدُ الشّبابَ عن هذا الحوار لعدم توفّر الإطار الصّحيح.

ثانياً: في إطار التّحاور

ينحصرُ حوارُ الشّباب في أغلب اللقاءات في تبادل كلاميّ سطحيّ لا يتعدّى الإطارَ العفويّ أو الآراءَ المسبقة، وقد تكونُ الأسبابُ في ذلك:

أ- في عدم تحضير مواضيع الحوار.

ب- في عدم تحضير المشاركين على الحوار.

ج- في عدم تأهيل المحرّكين لتأمين أفضل حوار.

أ- عدم تحضير مواضيع الحوار:

في كثير من الأحيان، كان يصلُ الشّابُ إلى اللقاء من دون أن يكونَ على علم بالمواضيع التي سيتمّ مناقشتُها، وكان يُطرحُ عليه مواضيعُ كبيرةٌ بعناوينَ رنّانةٍ مثل: العولمة وموقع لبنان الاقتصاديّ، التّعايش الإسلاميّ المسيحيّ، لبنان ما بعد السّلام، العيش المشترك...» فكان الحوارُ يقتصرُ على تبادل كلاميّ غيرِ ناضج ما بين المشتركين بسبب عدم التّحضير وعدم الإلمام بالموضوع.

ب- عدم تحضير المشاركين:

من الأمور الأساسيّة التي تؤدّي إلى عدم اكتراث المشاركين بجدّيّة الحوار هو عدمُ التّحضير لملاقاة الآخر المختلف عنه. فكلُّ مشاركٍ يحضرُ اللقاءَ بهدف إخضاع الآخر

إلى رأيه، إلى فكره. وكلُّ رأي مغاير أو مخالف لرأيه مرفوضٌ وغيرُ قابلٍ لأيّ إعادة نظر من قبله.

فالحوارُ في هذه الحالة لا يعدو سوى تأكيدٍ على آراء مسبقة مصاغة بلغة قديمة على ألسنة جديدة.

ج- عدم تأهيل المحرّكين لتأمين أفضل حوار بين المشاركين:

إنّ حماسَ الشّباب وردّاتِ فعلهم وإبداء آرائهم في موضوع معيّن قد يفرضُ لإنجاح الحوار وجودَ محرّكين متَمرّسين في إدارة مجموعات شبابيّة، تكونُ مهمّتهُم تنظيمَ وقتِ التّكلّم وتسهيلَ الإصغاء للآخرين. وهنا لا بدّ من التّشديد على وجوب حيادهم في الحوار، وعلى ضرورة إطّلاع المحرّك على الموضوع المطروح للحوار، لأنّه في كثير من هذه اللقاءات، عند غياب المحرّك عن هذه اللقاءات أو عند فقدان المحرّك لصفات الحياد أو عدم الإلمام بالموضوع المطروح، كان الحوارُ يتحوّل إلى تبادل كلاميّ فوضويّ يُبعدُ الشّبابَ عن المشاركة في هكذا لقاءات.

ثالثاً: في النّتائج

عند نهاية كلّ لقاء أو ندوة أو مؤتمر كانت تَصدرُ عن المشاركين توصياتٌ تعبّر بشكل عام عن المواضيع التي تناولها المشاركون بلغة «لطيفة» وكأنّها تلخيصٌ سابق لأفكار عامّة لا علاقةَ لها بالحوار الذي جرى خلال اللقاء؛ وعند قراءة هذه التّوصيات يرى الشّابُّ نفسَه غريباً عنها... فيغضبُ ويبتعدُ عن هكذا لقاءات لأنّها لا تتطابقُ والواقع.

رابعاً: في المتابعة

قد يكون أشدُّ انتقادٍ يمكنُ توجيهُه إلى هذه المبادرات التي لها إيجابيّاتُ اللقاء وتحريك المجتمع الشّبابيّ هو عدمُ المتابعة للتّوصيات أو لما طالب به المشاركون خلال هذه اللقاءات، إضافةً إلى عدم تجسيد أفكار الشّباب بأعمال حسّيّة.

وهذه أيضاً أمورٌ تُبعدهُم عن هكذا لقاءات حتّى ولو رفعوا صوتَهم عالياً وجهروا بالحقّ وأشاروا بأصابعهم إلى مراكز الفساد، وتحدّوا المسؤولين وصرخوا بوجههم...

فالعبرة ليست للكلام...

وهنا تستحضرُني أمثولةٌ للمرحوم والدي، نقلاً عن أستاذه لمادّة الفلسفة يوم ذاك غبطة البطريرك أغناطيوس الرّابع هزيم، عندما أوضح له أنْ لا قيمةَ لفكرة إلاّ إذا اقترنت بعمل.

وقد يكونُ هذا المبدأُ مرفوضَ التّطبيق في السّياسة العامّة في لبنان. وقد يكونُ ما هو مسموحٌ به ينحصرُ في إبداء أفكارك، إنّما لن تعملَ بغير الأفكار التي يريدُها غيرُك لك.

بكلمة في الشّأن العام لا قيمةَ لأفكارك مهما كانت.

وكيف لا؟!!

وقيامُ التّجمّعات يبقى محظوراً.

وتأسيسُ الجمعيّات أصبح مشروطاً «بعلم وخبر» لا يُعطى إلاّ بمباركة من وزارة الداخليّة، بعكس ما يوجبُ قانونُ الجمعيّات الصّادر عام ١٩٠١.

والأحزاب مستقيلة من دورها.

أمام هذا الواقع، يتقوقعُ الشّابّ داخل مجتمعه الضّيّق، فيدخلُ منطقَ المسموح به، منطق الطّائفة أو منطق الحزب، أو منطق الأفكار المعمول بها، فيتخلّى عن مثاليّاته ويصبح أسيرَ أفكار غيره، فيتمسّك بها ويدافع عنها ولو عن غير قناعة،

وكيف لا؟ حين نعلم أنّ ما يتحكّمُ بسلوكيّة شباب لبنان، بحسب دراسة للسّيّدة رلى مخايل، نقلاً عن إحصائيّة أجرتها نهار الشّباب، هو عشرون قيمةً تتصدّرُها «الوساطة» و«الكذب» و«التّلوّن» و«الوصوليّة».

وقد جاء التّرتيب بحسب ما أشارت إليه على الشّكل الآتي:

«أوجد (الشّاب) لنفسه قاموساً جديداً من القيم الواقعيّة. هذا الاستنتاج كان ثمرةَ استطلاع للرّأي أجراه «نهار الشّباب» بيّن أن هناك ٢٠ قيمةً واقعيّة تتحكّم بسلوك شباب اليوم. أتت الواسطةُ في طليعة هذه القيم، وتلتها بالتّرتيب: الاهتمام بالنّفس، روح الفرديّة، علاقات المصالح، الكذب، التّلوّن، الوطنيّة، الالتزام، إغاثة المحتاج، التّضامن، وأخيراً مراعاة الظّروف.

وأتى في المراتب الأخيرة: الصّدق، الكفاية، التّروّي، الإخلاص، الاستقامة، والابتعاد عن المشاكل.

وهكذا حلّت الواسطة في القمّة، وأتت الوطنيّة في المرتبة ١٦، والالتزام في المرتبة الـ ١٧، والتّضامن في الـ ١٩، والإخلاص ما بعد المرتبة الـ ٢٠».

(مداخلة للسّيّدة رلى مخائيل في الأونيسكو حول بناء السّياسات الشّبابيّة في مواجهة التّحدّيات الاجتماعيّة في لبنان تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٧).

وفي حال لم يصلِ الشّابُ إلى هذا الحدّ من الاستسلام، يحاولُ أن يعطيَ نفسَه فرصةً أخرى من خلال انخراطه في العمل الميدانيّ، فينتسب إلى جمعيّة، وهنا قد يواجه فشلاً آخر لعدم تطابق أهداف هذه الجمعيّة مع أعمالها، أو لفقدان مشروع لها، أو لارتهانها لمشاريعَ سياسيّة أو شخصانيّة.

عندها يتلاشى حتّى الكلامُ، ويقع الشّابُ في اليأس ويرفض:

- يرفض الدّينُ أو الطّائفة، لأنّ الصّورة التي وصلته في بعض الأحيان لا تتعدّى الصّورةَ الكاريكاتوريّة لشخص «إدوار» ولشخص «عبّاس» في مسرحيّات زياد الرّحباني.
- يرفض الانخراطَ في السّياسة، والكلُّ يعلمُ فشلَ القيادات السّياسيّة في إعطاء المثل الأعلى أو صورة القياديّ للشّباب.

كلامٌ كثيرٌ عن الحرّيّات، عن المثاليّات، إنّما الواقعُ يختلفُ كلَّ الاختلاف عن هذا الهراء؛ والمعالجةُ المطروحة، من قبل السّياسيين، كلامٌ وكلام، حتّى أصبحتِ الغايةُ الوحيدة من الكلام تبريرَ الفشل.

وقد لا يكونُ عدمُ انخراط الشّباب اليوم في الأحزاب هو فقط ردّة فعل على ما قاسَوه من تصرّفات ميلشيويّة حزبيّة خلال الحرب، إنّما استحالةُ الأحزاب من تجديد نفسها من خلال خلق طبقة قياديّة جديدة هو عاملٌ آخر يجبُ التّنبّه له، إضافةً إلى عجز هذه الأحزاب عن تأدية دورها داخل المجتمع أي إمكانيّة تحريك وتفعيل وتغيير المجتمع...

إلاّ أنّ الأحزابَ، وبعمليّة التفافٍ على الشّباب، وبغاية استقطابهم، تقومُ على خطٍّ متوازٍ للنّشاط السّياسيّ بتأسيس كشّاف أو جمعيّات أو نوادٍ رياضيّة تشكّل غطاءً لعملها السّياسيّ الفاشل والمنغلق، وفي ذلك خطر على التزام الشّباب داخل الجمعيّات، آخرِ معقلٍ للحوار الممكن.

وبالرّغم من هذا الأمر، فإنّ المجتمعَ الشّبابيّ، وبمثاليّة كبيرة، حاول تخطّيَ حالة اليأس، فانطلق بمبادرات عديدة تهدفُ إلى عيش الحوار والتّمسّك به كقيمة لبقاء لبنان، إحداها: تجربة فرح العطاء.

II- عيش الحوار: تجربة نموّ وتطوّر (فرح العطاء)

إنطلقت تجربة فرح العطاء عام ١٩٨٥ من قبل شباب لبنانيين، أكبرُهُم سنّاً كان له من العمر ٢٣ سنة. حينها كان المدفعُ يدوّي عالياً. وبالرّغم من سواد تلك الأيّام، بزغ نورُ هذه المبادرة، وتحدّد هدفُها ببضع كلمات «إعادة جمع شمل العائلة اللبنانيّة»، واختارت لنفسها مبادىء ثلاثة: المحبّة، والتّسامح، والاحترام.

ثلاث كلمات لا معنى لها إن لم تقترن بأفعال.

ثلاث كلمات يصبو أعضاؤها إلى تجسيدها، يحاولون عيشها.

ثلاث كلمات تشكّلُ معنى الحياة،

ثلاث كلمات تدفعُ بأعضائها إلى تخطّي الذّات لملاقاة الآخر المختلف، مصدرِ الغنى.

ثلاث كلمات تسمحُ لهم أن يحلموا بقيام لبنان واحد، متنوّع، عادل وحرّ.

وعلى ضوء هذا الإيمان المتجذّر والواعي، ينظّم شبابُ الجمعيّة النّشاطاتِ والبرامجَ لتكونَ شاملةً تطال أكبرَ عددٍ من الأطفال والشّباب من دون أيّ تمييز مناطقيّ أو طائفيّ.

فمنذ انطلاقتها العام ١٩٨٥، نظّمت الجمعيّةُ، وباسم كرامة الطّفل في لبنان، مخيّماتٍ صيفيّةً مجّانيّة جمعت فيها أطفالاً من كلّ لبنان، من دون أيّ تمييز مناطقيّ أو طائفيّ، رافضةً وضعَ نشاطها تحت راية الشّفقة. فمنذ ذلك التّاريخ ولحينه، تجمع فرحُ العطاء سنويّاً ما يَزيدُ عن ثمانماية طفلةٍ وطفل من جميع المناطق اللبنانيّة.

ومنذ عام ١٩٩٠، وإلى جانب المخيّمات المجّانية، بدأتِ الجمعيّةُ بتنظيم ورش عمل تطوّعيّة لشباب من كلّ لبنان من أجل مساعدة أهالي القرى النّائية في تنفيذ مشاريعَ إنمائيّة، فكان لها عددٌ من النّشاطات نَذكرُ بعضَها على سبيل المثال: تنظيف بحيرة عيحا (قضاء راشيا)، بناء قنوات للرّيّ في عكّار، المساعدة على بناء عشرين وحدة سكنيّة لأهالي شرق صيدا تسهيلاً لإعادة عشرين عائلة مهجّرة، وضع آرمات بأسماء ضيع في كلّ من أقضية عكّار وراشيا والبقاع الغربيّ.

منذ عام ١٩٩٣، يقوم شبابُ الجمعيّة بترميم صرح مدرسة سيّدة النّصر في كفيفان، (١٨٣٧) بعد أن تركت الحربُ بصماتِها عليه. وبجهد شبابٍ من كلّ لبنان، تحوّل هذا الصّرحُ من بناء متداعٍ إلى أوّل مركز استقبال شبابيّ في لبنان، إلى واحة تلاقٍ ما بين شباب لبنان.

ومنذ عام ١٩٩٦، يقوم شبابُ الجمعيّة بالاهتمام بالمراهقين من خلال تنظيم ورش عمل خاصّة بهم.

ومنذ عام ١٩٩٨ ينظّم شبابُ الجمعيّة مخيماتٍ صيفيّةً للأحداث المنحرفين من دون أي مراقبة رسميّة؛ وقد اعتُبرت هذه المبادرةُ رائدةً في منطقة الشّرق الأوسط.

وطوال أيّام السّنة تقومُ الجمعيّة بعدد من المبادرات السّنويّة نذكر منها:

- كنزة السّجين (تأمين كنزة لكلّ سجين).

- زيارة دوريّة للأحداث داخل الإصلاحيّات، مع تنشيط خاصّ بهم.
- برنامج للتّعرف على لبنان من خلال زيارات دوريّة على مدار السّنة تسمح للأطفال والشّباب بالتّعرّف إلى قرى بعضهم بعض ومنازلِ بعضِهم بعض.
- نشاطات عيدي الميلاد ورأس السّنة وعيد الأضحى مع إفطار خلال شهر رمضان المبارك.

ويمكن أيضاً ذكرُ النّشاطات التي يضعُ فيها الشّبابُ طاقتَهم بخدمة الآخرين، أهمُّها:

- عام ١٩٩٦ توزيع ٥٠٠ رأس ماعز وبقر إلى أهالي الجنوب بعد الاعتداء الإسرائيليّ حينها. وفتح مركزين لاستقبال بعض النّازحين على أثر الاعتداء نفسه إلخ...
- قيام ورشة عمل من أجل تأمين ١٥٠ مقعداً وطاولة لتلامذة في المدرسة الرّسميّة في طرابلس (تشرين الأوّل عام ١٩٩٩)
  إنّ قيام هذه الجمعيّة منذ العام ١٩٨٥ واستمرار نشاطها يرتبط بأمرين أساسيين
  الأوّل: الصّدق في العمل ومطابقة الكلام مع الأفعال.
  الثّاني: التّحرّر من التّنظيم المؤسّساتي المعقّد.

إنّ هذه النّشاطات تسمح لأطفال وشباب من مناطقَ مختلفة من لبنان لعيش الاختلاط والتّواصل من خلال مشاريعَ حسّيّةٍ ومشتركة فيما بينهم، كما أنّ استقبالَ بعضهم لبعض في منازلهم يقرّب أواصرَ الصّداقة بحيث يتأكّد ويعيش كلٌّ واحد منهم اختلافَ الآخر الذي يُغني عن كلّ كلام؛ تجربةٌ أساسُها قبولُ الآخر ضمن الاحترام المتبادل.

وأبلغُ خلاصة قد تتوافق مع قيام حوار بنّاء قد يكون في قولٍ مأثور لفولتير VOLTAIRE حين صرخ:

«أخالفك الرّأيَ حتّى الموت، وحتّى الموت أدافعُ عن حقّك في إبداء رأيك»

التّحدّي في ذلك هو في خلق مساحة تتخطّى حرّيةَ الكلامِ غيرِ المجدي، وتنقلنا إلى عيش ما نصبو إليه من جمع شمل العائلة اللبنانيّة على أساس المحبّة والتّسامح والاحترام.

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة:

الموضوع: أيّة مؤسّسات حوار من أجل تمتين الدّيمقراطيّة السّياسيّة والثّقافيّة؟

الرّئيس: **النائب محمّد رعد**

المحاضرون:

الأمير حارس شهاب مؤسّسات حوار للبنان الغد

د. فارس ساسين

د. فهميّة شرف الدّين الاتّجاهات العالميّة الحديثة


دراسية بعنوان:
حوار الثقافات والأديان
الثلاثاء ٧ ك١ ١٩٩٩ بالتعاون مع شركة ألفرد وجاك متى

كلمة النّائب محمّد رعد

ليس أفضلُ من الحوار سبيلاً للوصول إلى الحقيقة وبناء المجتمع الانسانيّ وتطويره. لا بل إنّ الحوارَ بحدّ ذاته قد يغدو عملاً صالحاً أو آيةَ رجاءٍ حين تكونُ الغايةُ منه «وجهَ الله» أي السّعي لنيل الرّضوان الالهيّ من خلال خدمة النّاس والعباد. الكاردينال فرنسيس أرينزي رئيسُ المجلس البابويّ للحوار بين الأديان يقول: ما أجملَ أن نعيشَ في سلام مع جميع النّاس، وأن نلتقيَ ونتكلّمَ عن أفراحنا وأحزاننا عن آمالنا ومخاوفنا. ويستغرب قائلاً: كيف لا نرى في الحوار، وخصوصاً بين المؤمنين مسيحيين ومسلمين، آيةً من آيات الرّجاء للحاضر والمستقبل.

على أنّ الحوارَ الذي نرتجيه ليس ذاك الجدلَ الكلاميّ أو التبريريّ الذي يقيم قلاعاً وسدوداً وينشىء متاريسَ وحصوناً، بل ذاك الذي نتعلّمُه من فعل النّحلِ في سعيها لجني العسل. هو حوارُ جماعةٍ ينهل أفرادُها من كلّ زهرة رحيقَها ليصنعوا منه معاً شراباً مختلفةً ألوانُه، فيه شفاءٌ للنّاس ولذّةٌ للشّاربين. أيّةُ مؤسساتٍ ترعى مثلَ هذا الحوار وتُسهمُ في تمكين الدّيمقراطيّة السّياسيّة والثّقافيّة! هذا هو عنوانُ جلستنا الآن. وأودُّ، قبل أن أتركَ الكلامَ للأساتذة المنتدين أن ألفت الانتباهَ إلى موضوع الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة الذي يقتضي أن تُفردَ له جلسةٌ أو جلسات في وقت لاحق، وذلك لقناعتي أنّ تمكينَ الدّيمقراطيّة وتمتينَها لا يفترضان مؤسّساتِ حوار فحسب، وإنّما يفترضان أيضاً قَدْراً من عدالة اجتماعيّة تتيحُ حرّيّةَ الإسهام والمشاركة. ليس القمعُ والمصادرةُ والحدّ وحدها قيوداً على ممارسة الدّيمقراطيّة؛ إنّ العوزَ والجوعَ والفقرَ والأمّيّةَ من أشدّ القيود التي تحيلُ الإنسانَ رعيّةً عند كلٍّ من يملك. والحوارُ، إذ يفترضُ مساجلةً، يفترضُ أيضاً تكافؤاً في المواقع والامكانات، بدونه يستحيل الحوارُ إملاءً وإخضاعاً، وتصيرُ الدّيمقراطيّةُ إخراجاً تجميليّاً لواقع الهيمنة والسّيطرة.

وبين الحوار والحرّيّة أكثرُ من تماثلِ حروفٍ وتجاوزِ جذور. بينهما حتميّةُ وجود أحدهما لوجود الآخر. والحرّيّة غنى واستغناء لأنّ الحاجةَ استرقاق.

لا أريد في هذا الإلفات أن أحوّلَ الانتباهَ عن الموضوع الأصليّ لجلستنا، وإنّما أردتُ القولَ إنّ رفع المستوى التّعليميّ والثّقافيّ، مقروناً بارتفاع المستوى المعيشيّ، من شأنه أن يشكّلَ قاعدةً صلبة لنشوء مؤسّساتِ حوارٍ فعليّ تُفضي إلى ديمقراطيّة راسخة.

حين جاءت امرأةٌ تسأل رسولَ الله(ص) دُعاءً لشفاء بعيرها، علّمها وأردف قائلاً: «إجعلي مع دعائك بعضَ القطران».

فهلاّ من قطران الغنى في بعض دعاء الحوار..

كلمة الأمير حارس شهاب

مؤسّسات حوار للبنان الغد

إنّ كلّ مقاربة اليوم لموضوعٍ بأهميّة موضوع الحوار، لا يمكنُ أن تتمَّ بمعزل عن التّحوّلات الكبرى في تاريخ العائلة البشريّة التي نشهدها في هذه الفترة المطبوعة بطابع العولَمة التي تطرح شعار «يا تجّار العالم اتّحدوا» لفرض نمط أحاديّ من العيش في المجتمع الاستهلاكيّ، من خلال سيطرة الشّركات الكبرى العملاقة التي كثيراً ما تفوق ميزانيّاتُها ميزانيّاتِ العديد من الدّول، على الاقتصاد العالميّ، فيصبح العالم سوقاً واسعاً تنتقلُ فيه الأموالُ والسّلع والأفكار بسرعة النّور بفضل الأقمار الاصطناعيّة والأنترنيت، وحيث يتوجّه الإهتمامُ نحو المُقتنى وليس نحو الإنسان. ولكنّ العالمَ قد حقّق أيضاً في الحقبة الأخيرة تقدّماً فكريّاً لا عودةَ فيه إلى الوراء، ومن المؤكّد أنّ القرنَ المقبل سيحافظ عليه، ألا وهو ذلك المتعلّق بتوحيد النّظرة حول عددٍ من المبادىء مثل الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقّ تقرير المصير، ولئن كانت هذه المبادءُ تشهد انتهاكاتٍ متكرّرةً في مناطقَ مختلفة. كلُّ هذه التّطورات التي غيّرت بشكل سريع حياةَ الإنسان وعاداتِهِ، مُرشّحةٌ أن تستمرّ على نفس المنوال، بل وبسرعة أكبر في القرن الحادي والعشرين المتواصل مع عصرنا، والذي من المؤكّد له أن يحافظَ كذلك على التّطلّعات المتعلّقة بالشّخصيّة والفرادة والحقّ بالاختلاف داخل الأوطان كما في ما بينها كتعبير عن الحرّيّة، في مجتمعات أصبحت التّعدديّة سمتَها المشتركة. وقد بدا الحقُّ بالاختلاف، وكأنّه الحصنُ الأخير للحرّيّة الفرديّة وحريّة المجموعات تجاه عولمةٍ تتّسع رقعةُ انتشارِها بسرعة فائقة. إنّه صرخةُ الهويّة الخائفة من الضّياع ضدّ حكم النّمط الأحاديّ الذي يمثّل ديكتاتوريّةَ الأقوياء.

تيّاران رئيسيّان إذاً سيطبعان القرنَ المقبل ويتحكّمان بمساره. الأوّل، كونيّ وهو يقول أنّ البشريّة واحدةٌ وهو يريد نفسَه معبّراً عن التقدّم والتّطوّر العلميّ الهائل، والثّاني يريد

نفسَه تعبيراً عن تطلّعات الأفراد والمجموعات إلى المحافظة على هويّتهم وتمايزهم الرّافض للأحاديّة واحترام خياراتهم الثّقافيّة، ومنها الدّينيّة وكيفيّة التّعبير عنها. وبالتّوفيق بين هذين التيّارين يمكن لعالم الغد أن يكونَ عالمَ سلام. والحوارُ بين الثّقافات والأديان هو وحده القادرُ على تحقيق هذا التّوازن المنشود. ولبنان هو مختبرٌ لمثل هذا الحوار الذي يشكّل رسالتَه إلى العالم. ولا حوار دون حريّة ودون ديمقراطيّة يجب تحديدُ معناها فلا تكونُ ديمقراطيّةَ العدد المتسلّطة التي تلغي «الآخر» في مجتمع متعدّد. إنّ الدّيمقراطيّة التي نحتاجُها هي متحرّكةٌ دوماً، إذ لا وجودَ لديمقراطيّات مُعلّبة جاهزة للاستعمال، كما أنّ تلك التي لا تحترمُ الاختلافَ ليست بديمقراطيّة.

في مطلع الأزمنة المدوّنة كانت التّعدديّة السّمةَ الأساسيّة للمجتمعات وفي شتّى الميادين: لغةً وعرقاً وثقافة، وأنظمةً وعاداتٍ، ولم يكنْ لحقوق الإنسان الذّائب في مجتمعه أيُّ معنى، فقامت الصّراعاتُ والحروب وشكّلت الأديانُ حواجزَ بين هذه المجتمعات. ثمّ أتت المسيحيّة، وبعدها الإسلام، لتشكّلَ تطوّراً من حيث دعوتُها الشّموليّة ونظرتُها إلى الكون ووحدته، وإلى القيم الأخلاقيّة ووحدتها، ونظرتها إلى الإنسان وخيره، دون أن يحولَ ذلك من أن تشهدَ العلاقاتُ الإسلاميّة – المسيحيّة في التّاريخ دوراتِ عنف متعدّدةً قلّما كان العاملُ الدّينيّ السّببَ الحقيقيّ لها.

ولكنّ النّصفَ الثّاني من القرن العشرين، ولا سيّما بعد المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، شهد حواراً مستمرّاً بين المسيحيّة والإسلام، ركّز في مراحله الأولى على المصالحة وتنقية الذّاكرة من رواسبِ الماضي، ومن ثمّ على زيادة معرفة الواحد بالآخر للانطلاق بعد ذلك إلى توسيع رقعة المساحات المشتركة بينهما من خلال مواقفَ مشتركة من مسائلَ تعني الإنسانَ بشكل عام وسط قناعة أنّ العلاقةَ بين المسلمين والمسيحيين أصبحتِ اليوم مسألةً جوهريّة تُمثّل محوراً أساسيّاً في عالم يشكّلون أكثر من نصف سكّانه.

ولترجمة هذه المسؤوليّة على أرض الواقع لا بدّ لها من أن تتمَّ عبر الحوار الذي برز كوسيلة فُضلى لإيجاد حلولٍ لنزاعات قائمة في بقع التّوتّر المختلفة، والتي تأخذُ من الدّين ستاراً لها، أو على الأقلّ لمنع امتداد هذه البقع ودرء مخاطر انعكاسها على غيرها من المناطق. وهذا ما نشهدُه اليوم من خلال دور العديد من المرجعيّات الرّوحيّة

التي تحاول أن تُبعدَ الصّراعاتِ الدّائرةَ داخل الكتلة السّوفياتيّة السّابقة مثلاً أو في آسيا أو الشّرق الأوسط عن الإطار الدّينيّ.

ولكنْ، إذا ما نجحتِ الأديانُ، وكلُّها تدعو إلى المحبّة والتّسامح، في حصر الخلافات النّاشبة، فهل يمكنُها أن تُبلورَ موقفاً موحّداً أو بالأحرى فعّالاً في مجتمعات تضافرت فيها قوى العلمنة والحداثة والمادّيّة الملحدة والفكر النّقديّ، وتمكّنت من إجبار الدّين على التّراجع في أكثر من ميدان، مع الإشارة أنَّ أيّاً من هذه القوى لم ينجحْ في تحسين وضع العالم الذي ما زالتِ الحروبُ تنهشُه من خلال صراع الإيديولوجيّات والقوى الاقتصاديّة.

لقد تزامنتِ العولمةُ مع انحلال للقيم وتفكّك العائلة، وأصبح كلُّ شيء نسبيّاً حتّى الخير والشرّ، ممّا خلق العديدَ من المعضلات تنخرُ المجتمعات. وقد أدّى ذلك إلى بروز الحاجة إلى الدّين مجدّداً، وإلى تراجع فكرة العلمنة حتّى في الغرب الذي يشعر الآن بالحاجة إلى إعادة تحديد معناها، حيث لم يعدْ بإمكان الأنظمة الجمهوريّة والدّيمقراطيّة ألاّ تعترفَ بشرعيّة مطالبة المجموعات الثّقافيّة والدّينيّة بأن تحافظَ على تراثها وتحقّقَ ذاتَها بانسجام مع تعاليمها الدّينية، وقد بدأت تدرك بأنّ الحلّ ربّما يكمنُ في انفتاح العلمنة وإعادة تقييمها وإعطاء المجموعات حقوقَها، ولكن دون تمكينِها من التّغلبّ على حقوق الأفراد. أمّا في لبنان فإنّ وضعَنا معكوسٌ، حيث يزدادُ الشّعور بأنّ المجموعاتِ يجب أن تُعطيَ الفردَ حقَّه، ولكن دون تمكينِه من التّغلّب عليها وإذابةِ هويّتها؛ ومسؤوليّةُ الدّولة تكمنُ في رعاية الفرد والمجموعات على حدّ سواء، فتُسهم في عملها هذا بتمتين الدّيمقراطيّة الثّقافيّة وترجمتها العمليّة في حوار الحياة الدّائم.

إنّ الحوارَ الإسلاميّ – المسيحيّ في لبنان الذي يندرج في سياق الحوارِ العالميّ يهدف إلى تركيز دور لبنان كمشروع حرّيّة ومساواة، مشروعاً حضاريّاً متقدّماً لمحيطه العربيّ والشّرق أوسطيّ فالعالميّ، محقّقاً بذلك رسالتَه في إرساء قواعد العيش المشترك على أسس ثابتة تُسهم في خير الإنسانيّة جمعاء، وتنطلقُ من معتقداتنا الدّينيّة في إطار إعطاء نظرةٍ أعمَق للحياة للتّغلّب على المعضلات والتّحدّيات التي تواجه العالم. هذا الحوارُ

بحاجة إلى تجديد كي يُسهمَ بدوره في العمل على تحديث العروبة من خلال مفهوم جديد لها، ويصبح ضرورةً للمجتمع الدّوليّ.

إنّ حوارَنا في لبنان، وعمرُه حوالى الأربعةَ عشرَ قرناً يهدف إلى بناء جيل لا يكتفي بالتّعايش بمعنى التّجاور أو المساكنة، بل يستشرفُ آفاقاً ترمي إلى استئصال روح التّعصّب والطّائفيّة، وما من دين يدعو إليهما، ومن ثَمّ جعل المسيحيين والمسلمين يعملون سويّةً لتحقيق أهدافٍ مشتركة تعني التّربيةَ والعدالةَ الاجتماعيّة والتّنميةَ وحقوقَ الإنسان والحرّيّات، وتُسهم في قيام دولة المساواة من خلال نظام يؤمّن العدالةَ وتكافؤَ الفرصِ لكلّ المواطنين. والنّظامُ اللبنانيّ في حالةٍ بحث دائم عن الشّروط المُثلى التي تُحافظُ على «تسوية» تقعُ على مستويات عدّة: تسوية ما بين الحداثة والبُنى التّقليديّة، تسوية ما بين مقتضيات الدّولة وحقوق المجموعات، تسوية ما بين الأديان المختلفة. وهذه التّسويةُ أنتجتِ الدّيمقراطيّةَ الملازمة لتنوّع المجتمع. وهذا الواقع هو الذي يعطي شرعيّةَ الميثاق للدّولة، إضافةً إلى الشّرعيّة الوظيفيّة التي تمتلكها بالدّساتير والقوانين.

لهذا، فإنّ الحوارَ عندنا ارتدى أهميّةً لا مثيلَ لها في أيّ بلد آخر، لأنّ وطنَنا ما قام إلاّ على حوار بين جماعات روحيّة مختلفة ارتضت عيشاً واحداً فوق مساحة جغرافيّة واحدة أنتجتِ العيشَ المشترك عِلّةَ وجودنا.

لقد تحقّقت في لبنان حتّى الآن بعضُ أهداف هذا الحوار مثل معرفة الآخر، والاعتراف به وبحقّه في الاختلاف. ولكنّنا نشعرُ أنّ النّظامَ السّياسيَ الذي يكفلُ إدارةَ التنوّع، يعترفُ بالأديان وبدورها دون أن يُفرّقَ بينها، لا يسمحُ لها بمصادرة السّياسة، ولكنّه لا يبتلعها ويُلغيها، يحافظُ على وحدة الدّولة السّياسيّة وعلى تعدّد المجموعات التي تُشكّل المجتمع الأهليّ، يبني الدولةَ التي تحضنُ جميعَ أبنائها وترعاهم، هذا النّظامُ الأمثلُ بحاجة إلى عناية مستمرّة عبر حوار دائم تُسهم فيه كلُّ القطاعات اللبنانيّة والقوى الحيّة، ويكون بين أهدافه تأمينُ مشاركةِ الجميع في السّلطة.

إنّ الأطرافَ المعنيّة بتحقيق هذه الأهداف هي تلك التي تتمكّنُ من احتواء النّزاعات داخل المؤسّسات حتّى لا تتحوّلَ إلى صراعات في الشّارع، وهي تلك التي تُنمي ثقافةَ العيش المشترك وتصونُ المجتمعَ المدنيّ، كما أنّها تلك التي تمنحُ شرائحَ كبيرةً

من الشّعب إمكانَ إسماع صوتهم وتحقيق مطالبهم الحياتيّة، وأخيراً فهي التي ترسمُ خطّةً مستقبليّة اجتماعيّة تعمل على تمتين الحياة الواحدة، وعلى بلورة سياسة جديدة تحقّقُ التّضامنَ الاجتماعيّ. وهذا كلّه غيرُ ممكنٍ إلاّ من خلال عمل مؤسّساتيّ؛ فوحدها المؤسّساتُ قادرةٌ على إخراج الحوار من دائرة الطّاولات والنّدوات إلى إطار العمل الحيّ.

في طليعة هذه المؤسّسات تأتي رئاسةُ الجمهوريّة. فرئيسُ الجمهوريّة، بصفته رئيسَ الدّولة ورمزَ وحدة الوطن والسّاهرَ على احترام الدّستور الذي نصّ في مقدّمته أنّه لا شرعيّةَ لأيّ سلطة تُناقض ميثاقَ العيش المشترك، عليه واجبُ رعايةِ هذا الحوار وتوفيرُ الشّروط الفُضلى لنجاحه. ومن هنا أهميّةُ خطاب الرّئيس العماد إميل لحّود في ذكرى الاستقلال الذي دعا فيه الجميعَ إلى المشاركة في مسؤوليّة مشروع الدّولة، فأشاع بذلك مناخَ حوارٍ نحن في أمسّ الحاجة إليه لتحقيق روح المصالحة وترسيخ الوحدة الوطنيّة، لأنّ بناءَ الوطن لا يقومُ إلاّ بإرادة وعمل جميع أبنائه، فعسى أن يُستجابَ نداءُ الرّئيس فيجدَ ترجمةً عمليّة له.

ويأتي أيضاً الدّورُ الأساسيّ لمجلس النّواب في مقدّمة هذه المؤسّسات بحيث يتعهّدُ نقلَ التّيّارات المختلفة التي تُعبّر عن تطلّعاتِ الشّعب إلى داخل النّدوة النيابيّة فتشهدُ حلبتُه صراعَ وتفاعلَ الأفكار المتعدّدة، وإلاّ كان البديلُ الوحيد انتقالَ هذا الصّراع إلى الشّارع، فكلّما ضعف موقعُ المجلس النّيابيّ كلّما ازداد خطرُ الاضطرابات، وكلّما قوي كلّما ازدادت مُنعةُ المجتمع. وقوّةُ المجلس تنبعُ من قانون انتخابيّ يؤمّن صحّةَ التّمثيل الشّعبيّ كما مقتضيات الوفاق والعيش المشترك، فيخرج المواطن من التّقوقع داخل طائفته في موقف دفاعيّ إلى الانفتاح والانخراط في برنامج الدّولة الحاضنة للجميع.

كذلك فإنّ تحقيقَ اللامركزيّة الإداريّة، وهي لا مركزيّةٌ إنمائيّة، تعطي الثّقةَ للمجموعات بقدرتها على تحقيق ما تصبو إليه محلّيّاً لتحسين المستوى المعيشيّ والحياتيّ، وهذا يتحقّق من خلال مجالس الأقضية، والبلديّات، وإنشاء المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ يُعطي البعدَ الوطنيّ لهذه المطالب ويؤسّسُ لبلورة التّضامن الاجتماعيّ بين مختلف فئات المجتمع من خلال نظرة مستقبليّة.

كما أنّ تمتينَ العيش المشترك يتمُّ من خلال تفعيل الحوار الإسلاميّ – المسيحيّ الذي تتولاّه مؤسّساتٌ كثيرة نشأت خلال فترة الحرب وبعدها كتعبير عفويّ عن حاجةٍ عند المواطنين في العديد من المناطق. كذلك فإنّ دورَ المدارس والجامعات والحركات الكشفيّة هو أساسيٌّ في إنماء الثّقافة الحواريّة عند جيل الشّباب، ويُسهم في تأسيس الذّاكرة المشتركة لديهم.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى إنشاء اللجنة الوطنيّة الإسلاميّة – المسيحيّة للحوار بقرار من جميع رؤساء الطّوائف اللبنانيّة عام ١٩٩٣، وهي تنشطُ محليّاً وعربيّاً ودوليّاً من خلال مشاركتها في معظم النّدوات التي تُعقد حول الموضوع، وتحاول إبرازَ الصّيغة اللبنانيّة كنموذج يصلح حلاً لما يشهده العالم من صراعات مختلفة، وهي على تواصل دائم مع الهيئات العالميّة المعنيّة بالحوار والتي تُبدي اهتمامَها بالرّؤية المختلفة للعلاقة بين الدّين والدّولة في لبنان.

ولا بدّ أيضاً من ذكر الدّور الذي يكمن للأحزاب المختلطة طائفيّاً أن تلعبَه إذا ما أدّت دورَها في التّنافس حول برامجَ مستقبليّةٍ قد تجلب إليها عنصرَ الشّباب ممّا يُعزّز إمكانيّةَ التّبديل في الطّبقة السّياسيّة وهو عنصرٌ هامّ في الدّيمقراطيّة، فيكون لدينا فيها ديمقراطيّون بدلاً من أن تكونَ ديمقراطيّةً دون ديمقراطيين.

في عالم جديد يقوم على أنقاض التوتاليتاريّة، لم تتمكّنِ الليبراليّةُ من تحقيق طموحات الإنسان. فالنّظامُ الذي كان يجعلُ خيرَ الإنسان هدفاً وسط اهتماماته، ضحّى به في النّهاية لمصلحة سياسة السّوق، فأصبح الإنسانُ يبحثُ عن فكر جديد.

إنّ الارتباطَ الوثيق بين الدّين والهويّة، هويّة الفرد كما هويّة المجتمعات، ودور الدّين كذلك كمحرّك لديناميكيّة جديدة وللمبادىء الأساسيّة التي تُنظّم الشّأنَ العامّ في السّياسة والثّقافة والاقتصاد والتّربية والاجتماع، وعودته إلى الواجهة بعد فشل العلمنة، وانتشار الفكر المسكونيّ، كلُّ هذه العوامل ساعدت على نشر ثقافة الحوار بين الأديان، ولبنانُ كان من السبّاقين فيها، ونرجو أن يحافظَ على رسالته ومكانته في سبيل رفع وإعلاء مستوى الأخلاق في السّياسة، وتمتين الدّيمقراطيّة والحرّيّة في محيطٍ لم يَعْتَدْ كثيراً عليهما، فتتطوّر في نفس الوقت مؤسّساتنا كي تتماشى مع متطلّبات الحوار في زمن التّحوّلات الكبرى.

كلمة د. فارس ساسين

مؤسّسات حوار للبنان الغد

عنوان مداخلتنا هو: «مؤسّسات حوار للبنان الغد». يوحي العنوانُ هذا أنّ المطلوبَ اجتراحُ الخيال للمزيد من الهيئات، أو التّفكير بمؤسّسات جديدة تفرضُها الأنظمةُ الحديثة. الأمر فيه غوايةٌ، والتّحدّي يتطلّب استجابةً. لكنّ الهروبَ إلى الأمام، وإنْ أغوى الفكرَ، لا يعوّضُ عن إعادة تكريسِ المؤسّسات القديمة في دورها الأساسيّ المغيّب. لذا، وقبل التّفكير ببنىً جديدةٍ، علينا أن نطلبَ من المؤسّسات الأصيلة أن تلعبَ دورَها كاملاً، وإلاّ نكونُ قد بدأنا بناءَ البيت بالسّقف، وحصدنا نتائجَ الفتنة.

المؤسّسة الأمّ في حوار اللبنانيين مع بعضِهم بعض، وفي حوارهم مع المستقبل هي البرلمانُ، أي السّلطةُ الوسيطةُ التي ينتخبُها الشّعب تعبيراً عن طموحاته وهواجسه، ويمدُّها بسلطاتٍ انتخابيّة ورقابيّة وتشريعيّة واسعة. هذه المؤسّسةُ بدأت محدودةَ الصّلاحيّة[١] في لبنانَ الصّغير قبل ما يَزيدُ عن المئة والثلاثين عاماً، وكان اسمُها يومذاك «مجلس إدارة» المتصرّفيّة. أخذت صلاحيّاتُ المجالس المتواليّة بالاتّساع، وصار اختيارُ أعضائها أكثرَ ديموقراطيّةً على عهدَي الانتداب والاستقلال، فأصبحتِ المجالسُ النيابيّة في لبنان، لا رمزاً للحداثة في الشّرق وحسب، ولا تأكيداً على انتظام الحياة السّياسيّة في البلاد فقط، بل مرادفاً للبنان في بنيتها التّعدّديّة الجامعة لأبناء البلادِ كلِّهم ضمن اعتباراتٍ وتوازنات لا تبدو غريبةً أو غيرَ عصريّةٍ إلاّ لمن جهل طبيعةُ البلاد أو طبيعةَ النّظام فيها، أو لمن أراد القضاءَ على التّوازن اللبنانيّ الدّقيق وهدمِ البيت على سكّانه طلباً للمجهول.

البرلمانُ في لبنان غيرُه في الأنظمة العصريّة جميعاً، نظراً إلى الدّور المنوط به في قلب التّشكيلة اللبنانيّة. ولا ريبَ أنّ عباراتِ ميشال شيحا في تعريف هذا الدّور ما زالتِ الأصلَح في الموضوع. نقرأُها هنا في تعريب أحمد بيضون لها: «لبنان بلدٌ لأقليّات

طائفيّة متشاركة، فلا إمكانَ لصموده السّياسيّ مدّةً طويلةً من غير مجلسٍ يكون مكانَ لقاءٍ وتوحيد الطوائف، ويباشرُ الإشرافَ المشترك على حياة الأمّة السّياسيّة. فحين نلغي المجلسَ نكونُ قد نقلنا الجدلَ حتماً إلى المحراب أو إلى ظلّه، ونكون قد أخّرنا، مدّةَ هذا الإلغاء، سيرَ التّنشئةِ المدنيّة (يضاف إلى هذا أنّنا حين نكونُ بلا مجلس لا نجدُ بين أيدينا ما نواجه به الضّغطَ الخارجيّ إذا تجاوزت قوّتُه المعتَاد)»[٢]. المجلسُ إذاً مكانُ لقاءِ الطّوائف وتوحيدِها. يقومُ بوظيفته ويمهّدُ للتّنشئة المدنيّة، أو يعودُ الجدلُ إلى المحراب، أي إلى أشكالٍ من الحروب الدّينيّة، وهو ما لا يتمنّاه أحد. تمثيل الطّوائف كافّة في مجلس جامع، وتعبيرُها عن ذاتها بحرّيّة تامّة داخل أطر العيش المشترك (الذي «لا شرعيّة لأيّ سلطةٍ تناقضُ ميثاقَه»، كما ورد في البند «ي» من مقدّمة الدّستور) وداخل أطر الدّستور والقانون، هذه هي القاعدةُ الأساسُ لأيّ حوار لبنانيّ حاليّ أو مستقبليّ. والبحثُ في القانون الذي يكفلُ العدالةَ والمساواةَ وصحّةَ التّمثيل تأميناً للحوار الصّحيح هو اللِبنةُ الأولى في العَمَارة اللبنانيّة.

وفي غياب التّمثيل الصّحيح لقوى المجتمع الحيّة داخل المجلس، لا يمكنُ لمؤسّسات الحوار الأخرى أن تلعبَ دورَها لأنّها إذ ذاك أمام احتمالاتٍ ثلاثة:

- إمّا هي زائفةٌ ومنبر للتّكاذب وللوصول عبر التّكاذب.
- وإمّا هي مجالُ تنفيسٍ سياسيّ يمنعُها من القيام بدورها غيرِ السّياسيّ.
- وإمّا هي هادفةٌ إلى الإبقاء على شعرة معاوية بين الأطراف بانتظار حلول ظروف أفضل، وهذا ما هو حاصلٌ ربّما اليوم.

وما قلناه في البرلمان يصحّ أن نقولَه، بعد اتّفاقيّة الطّائف، في مجلس الوزراء مجتمعاً، إذ إنّ الحكومةَ المنبثقة عن المجلس والحائزةَ على ثقته يجبُ أن تكونَ بدورها حكومةَ وفاقٍ وطنيّ يتمثّلُ فيها الأطرافُ كافّة ضمن الأصول والأعراف: تتكفّلُ إدارةَ شؤون البلاد اليوميّة، وتحقّقُ السّيادةَ والاستقلال، وتنمّي الوحدةَ الوطنيّة والعدالةَ والرّفاهية؛ وكلُّها أمورٌ تنبتُ من الحوار، وتؤسّسُ لحوارٍ أكثرَ عمقاً وشمولاً.

وما تقومُ به السّلطتان الإجرائيّة والتّشريعيّة في وسط المسرح السّياسيّ ما هو إلاّ الصّيغةُ المكثّفة والمتعالية لما يجبُ أن يقومَ به كلُّ مجلسٍ بلديّ في رعاية شؤون سكّانه اليوميّة. فما جدوى الحوارِ العامّ واللاهوتيّ إذا لم يقمْ على تعايش يوميّ متسامح وكريم يرى في التّعدديّة صيغةً قابلة للحياة، ومصدراً للثّروة الانسانيّة والاجتماعيّة، رغم المشاكلِ كلِّها.

هذا، وإذا أُعيدت روحُ الوفاق الصّحيح إلى السّلطتين وفروعهما، وإلى مكوّناتها من أحزاب وكتل سياسيّة ونقابات وجمعيّات مهنيّة، استطاعتِ الجامعاتُ والمجالس الثّقافيّة والنّوادي والصّحف والمجلاّت... أن تكونَ مؤسّساتِ حوارِ لبنانَ الغد.

واضطلاعُ هيئات الحوار هذه بأدوارها على خير وجه يفرضُ برأينا التزامَها بالمبادىء الآتية، مع ما فيها من تضحيات ظاهرة للجميع، ومن أطر لا يمكن لأيّ مواطن أو انسان رفضَها إذا أراد الحفاظَ على وطنه والوصولَ إلى حقوقه المنصوص عليها في الشّرعة العالميّة لحقوق الانسان:

- **المبدأ الأوّل:** الخروجُ من مقولة «تعدّد الحضارات» في لبنان والتّأكيدُ على انتساب اللبنانيين[٣] جميعاً إلى شعب واحد وحضارة واحدة في وطن واحد ينتمي إلى مجموعة إقليميّة لا يمكنُ لها، ولا لغيرها، العيشُ اليوم خارج عالم فَرضَ عليه «الغربُ»[٤] معظمَ سننه وشرائعه من السّيطرة التّقنيّة على الطّبيعة إلى الدّيموقراطيّة إلى الرأسماليّة إلى الدّولة القوميّة إلى حقوق الانسان... إنّ مقولةَ «تعدّد الحضارات» مؤذيةٌ ومضحكةٌ في آن، ولن نقولَ فيها سوى عبارةِ باسكال الشّهيرة: **"Le malheur veut que qui veut faire l'ange fait la bête!"**

أي، في ما يعنينا، أنّ المنادين بشراسة «بغربيّتهم» يثبتون بالحماسة والجهد «شرقيّتهم» الأصيلة المتأصّلة.

- **المبدأ الثّاني:** موازنةُ وجود الطّوائف والمذاهب في لبنان، والإقرارُ بشرعيّتها، والحفاظُ على حرّيّتها، بانشداد سياسيّ إلى أعلى، أي إلى تجاوز الطّائفيّة في المواطنيّة ومفهوم الانسان الكلّيّ. إنّ إلغاء الطّائفيّة قفزةٌ في المجهول غيرُ مضمونةِ الحسنات

ويمكن أن تجرَّ الويلاتِ. أمّا تجاوزُ الطّائفيّة فهو محاولةُ الحفاظ على حسناتها الأكيدة مع إرادة التّخلّص من شوائبها غيرِ الخافية على أحد. والتّشوّق بحسنات الطّائفيّة دون الإشارة إلى سيّئاتها فيه حطٌّ من طموحات الحسّ اللبنانيّ السّليم، وطعنٌ في كرامة أبناء الجمهوريّة. ناهيك عن أنّ الانتسابَ إلى ما دون الوطن يُبقي البابَ مشرعاً على استقواء الأطراف الدّاخليّة بالخارج على الدّاخل، ويجعلُ الوطنَ في مهبّ الرّيح.

المبدأ الثّالث: توجيهُ الحوار بين الأديان إلى ميدان الأخلاق، أي إلى الممارسات العمليّة، ومحاولةُ إيجادِ ثوابتَ مشتركةٍ في هذه المواضيع. إنّ الحوارَ اللاهوتيّ يزيدُ في معرفة الأطراف لبعضها بعض (وهذا أمرٌ مطلوب). لكنّ الحوارَ اللاهوتيّ ينتهي دائماً إلى فروقات لا يمكن القفزُ فوقها، لأنّها تتعدّى ميدانَ المعقول وتدخلُ في ماهيّة كلّ دينٍ وخاصيّته. أمّا الأمورُ العمليّة واجتراحُ المعالجات المشتركة لها إنطلاقاً من المقدّمات المتشابهة والمختلفة في آن، فهي مسألةٌ ممكنةٌ ومجدية.

المبدأ الرّابع: الاقرارُ بحقّ الاختلاف، وإقرارُ الأديان بعضِها ببعضٍ كمصادرَ روحانيّة مستقلّةٍ وحرِّيةٍ بالاحترام لا يكونُ إلاّ باعتراف الأديان بقدرة الانسان، بما هو عقلٌ، على الاشتراع في ميادين الأخلاق والسّياسة والمعرفة بالاستقلال عن السّلطات الالهيّة. إنّ احترامَ الأديان لبعضها بعض لا يكون ناجزاً إلاّ باحترامها الانسانَ وحقَّ الانسان في توجيه خطاه ومساره. العلمنةُ توحّدُ الأديانَ في مواجهتها، لكنّها أيضاً ترسمُ الاطارَ النّظريّ والعمليّ الذي يتيحُ إجلالَ الرّسالات الالهيّة لبعضها بعض. يقول الفيلسوفُ المعاصر إريك فايل «الإلحادُ في الميدان السّياسيّ هو الشّرطُ الضّروريّ والكافي لحرّيّة الايمان»(٥).

المبدأ الخامس: الأرض، بما هي كوكبٌ مُضيفٌ للحياة وقابلٌ للأذى والتّشويه والتّدمير، هي، في أيّ حوار بين أطراف اللحظة التّاريخيّة التي نعيش، ما يردع طاغوتَ الانسان. إنّ انهيارَ الشّيوعيّة في آخرِ هذا القرن هو، في أحد أوجهه، انهيارُ محاولاتِ الانسان السّيادةَ المطلقة على المجتمع والطّبيعة. هذا الدّرسُ حَريٌّ بالاعتبار، وأبرزُ عناوينهِ ضرورةُ تعدّدِ السّلطات وردعِها لبعضها بعض. ولا بدّ للأديان في حوارها من الاتّعاظ بالمسألة.

أخيراً لا بدَّ من كلمة سريعة في الهيئة الوطنيّة لالغاء الطّائفيّة السّياسيّة التي يدعوها الدّستور في المادّة ٩٥ المعدّلة (١٩٩٠). المقدّمات التي سبقت تجعلُ عملَ هذه الهيئة موضعَ ترحيب. لكنّ الخوفَ، كلَّ الخوف، أن تبدأ عملَها دون أن يكونَ التّوازنُ الوطنيّ الباني للسّيادة والاستقلال قد صادر سيّدَ السّلطتين التّشريعيّة والإجرائيّة.

المراجع

١- كان دورُه «توزيع التّكاليف والتّدقيق في واردات الجبل ومصارفاته وتبيان آرائه الشّوريّة في المسائلِ التي يعرضُها عليه المتصرّف».

٢- ميشال شيحا: لبنان اليوم ١٩٤٢، تعريب أحمد بيضون، بيروت، دار النّهار للنّشر، ١٩٩٤.

٣- راجع فارس ساسين: وحدة اللبنانيين وتعدّدهم في «الحوار والحياة المشتركة بين الطّوائف والأديان. النّموذج اللبنانيّ» بيروت - ١٩٩٦ ص ص ٥٧-٩٢.

٤- راجع فارس ساسين: الفلسفة والغرب في «باحثات»، الكتاب الخامس ١٩٩٨-١٩٩٩ ص ص ١٦٢-١٧٨.

٥- E. Weil: Essais et conférences, T. II, Plon, Paris, p. 43

كلمة د. فهميّة شرف الدّين

الاتّجاهات العالميّة الحديثة للحوار

تبدو كلمةُ حوار وكأنّها كلمةٌ جديدة تدخل قاموسَ التّداول اليوميّ؛ فهي تحتلّ مكانةً مميّزة في الاستخدام النّظريّ والعمليّ. وترجع هذه المكانة في نظرنا إلى ازدهار أفكار الاختلاف والوجود والقبول بالآخر والدّيمقراطيّة، تلك الأفكار التي ترتبطُ بالاعتراف بوجود مختلفين، ولكنّها تضبطُ الخلافَ عند حدود معيّنة.

وإذا كانت هذه الأفكارُ وهذه المفاهيمُ ترتبط إلى حدٍّ كبير بأدبيّات العولمة، والتي ضخّت إلى السّاحة الفكريّة واللغويّة الكثيرَ من المفاهيم القديمة / الجديدة، وحمّلتها مضامينَ معرفيّةً وسياسيّةً مختلفة، فإنّ فكرةَ الحوار وتعدّدَه بالذّات ليست جديدة.

ففكرة الحوار تضرب جذورَها في بدايات التّاريخ الفلسفيّ. فهي ترتبطُ بالمحادثات التي أجراها أفلاطون، ومن قبله سقراط، ومن بعده جميعُ الأنبياء الذين حاوروا الإلهَ والبشر. وشروطُ هذا الحوار كانت واضحةً ودالّة؛ فهي أداةٌ للإقناع والإقتناع.

ما هو الجديدُ في هذا الفهم إذن؟

ربّما يكون الجديدُ في كلّ ذلك هو تحويلُ الحوار لإدارة ضبط للنّزاع. فالدّعوةُ إلى الحوار هي دعوةٌ دائمة لحلّ الخلافات، وإيجاد التّسويات، وفكّ النّزاعات، وبالتّأكيد لتأجيل العنف النّاتج عن الاختلاف.

هكذا يحلُّ الحوارُ في اللغة مكانَ الصّراع معبّراً عن أفول مرحلة، كأنّ الصراعَ فيها، فرديّاً أم طبقيّاً أم دوليّاً، هو أداةُ التّغيير والتّحويل، نحو مرحلة تقفزُ فوق مسائلِ التّغيير لصالح التّحسين أو التّعديل أو التطوّر الذي يُتركُ أمرُه للزّمن. فالحوارُ هنا يتحوّلُ إلى أداة ضبط تحولُ دون الصّراع؛ ووظيفتُه الجديدة تنحصرُ في فتح منافذَ أخرى على

مسائلِ التّغيير، واستيعاب التّوتّر، وتحويل الاختلاف في النّظر إلى اختلاف في وجهات النّظر، موجّهاً أشكالَ الحلول باتّجاهات أخرى عبر التّفاوض والتّسوية وفكّ النّزاعات.

مؤسّسات الحوار

لكلّ مرحلة موقفُها من الحوار، فهي تضمّنُه عناصرَ معرفيّةً ومنهجيّة تتّفقُ والأهدافَ التي تسعى إليها، وقد كان للمرحلة السّابقة التي امتدّت على أكثر من أربعة عقود مواقفُ واضحةٌ من الحوار، وأهدافٌ واضحة له. وكان الحوارُ آنذاك يمثّل أداةً للإقناع والإقتناع تستخدمُه الإيديولوجيّات المختلفة من أجل تحويل العالم وتغييره من حال إلى حال.

من ذلك المؤسّسات الجماهيريّة التي نشأت في كلّ الأحزاب، وكانت تهدفُ إلى تحويل الكتل الاجتماعيّة المختلفة، عن طريق الحوار، إلى كتلة واحدة باتّجاه الحزب الواحد.

ولعلّ أشهرَ هذه المنظّمات تلك المنظّماتُ العالميّة التي أنشأتها كتلةُ الدّول الإشتراكيّة بزعامة الاتّحاد السّوفياتيّ: اتّحاد الشّباب الدّيمقراطيّ واتّحاد النّساء الدّيمقراطيّ العالميّ ومجلس السّلم العالميّ، وغيرُها كثيرٌ من المؤسّسات الرّسميّة بين دول هذه المنظمة نفسِها أو بينها وبين العالم: مؤسّسات سالت ١، وسالت ٢.. وغيرها.

لكنّ جميعَ هذه المؤسّساتِ لم تلبِّ شروطَ الحوار الأوّليّة. ولم تكن أهدافُها المعلنة هي الأهداف الحقيقيّة، لأنّ إملاءاتِ السّياسات العالميّة لهذه المنظومة كانت تضمنُه داخل الإجراءات والأفكار المتداولة في مؤسّسات الحوار هذه.

ومع ذلك، وبالرّغم من الإنقسام الحادّ بين العالمين في فترة الحرب الباردة، فقد نشأت مؤسّساتٌ للحوار حاولت أن تتمثّلَ شروطَ الحواراتِ الحقيقيّة، ونستطيع أن نذكرَ منها، على سبيل المثال، مجموعةَ عدم الانحياز التي أُنشئت بعد مؤتمر بانودنغ، والتي كانت تضمّ دولاً مختلفة القوّة. ولكنّها اتّسمت بدرجة أكبر من الحوار المتكافىء. وقد ورثت مجموعة الـ ٧٧ هذا التّراث، وتحوّلت إلى مؤسّسة للحوار بين دول العالم الثّالث، تمليه إراداتٌ متكافئةُ الفرص دون أن تكونَ متكافئةَ القوّة.

وقد يكون حوارُ الشّمال والجنوب هو الأشهر بين كلّ هذه المؤسّسات. فقد ارتبط منذ البدء بحوار صراعيّ بين كتلتين غير متكافئتين، لكنه كان يتّكىء على ضغوط الحرب الباردة وإرث حركات التّحرير وتمرّد دول العالم الثّالث وخياراتها الاقتصاديّة. لم يصمدْ حوارُ الشّمال والجنوب طويلاً. فلقد طوقته أحداثُ الثّمانينات وانفراطُ عقد دول العالم الثّالث، وكتلة عدم الانحياز، والاتّجاهات الجديدة التي أفرزتها ثورةُ الاتّصالات والمعلومات.

أمّا حوارُ جنوب جنوب الذي قاده جوليوس نيريري متّكئاً على رصيد حركات التّحرير وأفكار فكّ التّبعيّة مع دول الشّمال، فهو وإن استطاع أن يلبّيَ شروط الحوار ومتطلّباته، إلاّ أنّه لم يحقّقْ أيّاً من أهدافه. فلقد كان حواراً بين مثقّفين ومفكّرين لا يملكون سلطةَ الفعل وأدارة التّحويل. ونستطيعُ أن نضيفَ المؤسّساتِ العالميّةَ التابعةَ للأمم المتّحدة كمؤسّسات للحوار، لكنّها ظلّت محكومة بقوانين علاقات القوّة، ولم تخرج عن كونها إملاءات تفرضُها وقائعُ القوّة العسكريّة والاقتصاديّة.

ما هي أشكال الحوار اليوم وكيف تطوّرت مؤسّساته؟

انتهاءُ الحرب الباردة لم يشكّلْ علامةً فارقة في الجيوستراتجيّة وقيادة العالم فحسب، بل إنّه شكّل فروقاً أساسيّة في أشكال العلاقات الدّوليّة وانتظاماتها العالميّة، فازدهرت وتقدّمت مؤسّساتٌ عالميّة كانت حتّى الأمس القريب لا تحظى بثقة ثلاثة أرباع الأنظمة الحاكمة في العالم، نورد على سبيل المثال لا الحصر البنك الدّوليّ، صندوق النّقد الدّوليّ، مؤسّسة الغات وتسميتُها الجديدة منظّمة التّجارة العالميّة O.M.C، ... وغيرها وغيرها من التّجمّعات العالميّة الخاصّة والمؤتمر الاقتصاديّ في دانوس...

وقد قامت بالقدر نفسه مؤسّساتُ الحوار الجغرافيّة وأشكال التّعاقدات الثّنائيّة، كالاتّفاقات المتعدّدة الأطراف للإستثمار L'Ami ...

وجميعُ هذه المؤسّسات، التي تديرُ حوارات شتّى حول موضوعات شتّى محكومةٌ بجملة من الأهداف والوسائل. والحوارُ هنا هو الأداةُ المثلى للتّحويل، تستخدمها مؤسّساتُ العولمة لتغيير العالم وتحويله.

ولعلّ ما حدث البارحةَ في سياتل يقدّمُ نموذجاً عن أشكال الحوار العالميّة. وقد يقول لنا الكثير عمّا يجري في مؤسّسات الحوار، أكان ذلك بين الأقوياء أي دول المراكز، أو بين الأقوياء والضّعفاء، الذين لم يحضروا، أو الذين حضروا. فالحوارُ هنا يفقدُ هدفَه، لأنّه يتحوّلُ إلى أحداث سياسيّة توجّهُها علاقاتُ الهيمنة الأحاديّة الجانب، وتفرضُها القوّةُ الاقتصاديّة والعسكريّة.

فهل هذه مؤسّسات حوار؟

على هامش ذلك وفي ظلّه، وبسببه تنشأ مؤسّساتٌ شعبيّة للحوار تتقاطعُ مع أهداف مُرادة هي مواجهةُ السّياسات الاقتصاديّة العالميّة. ونستطيعُ أن نرى في هذا التّجمّع غيرِ المنظّم الذي يواجه العولمةَ بدايةَ مؤسّسةٍ للحوار لم تكتملْ شروطُها بعد.

ربّما كان الحوارُ، كمفهوم وكحقل معرفيّ، غايةً وهدفاً بحدّ ذاته. فهو يميلُ إلى لغة السّلم، ونبذ العنف، واستبعاد النّزاع، وتأجيل الصّراع. وهو، كأداة سلوكيّة، يتمتّع بإمكانيّة عظيمة في توسيع مساحة الحياد. لكنّه، في الاستخدام العمليّ، لم يكنْ يوماً كذلك، فهو، كما غيرُه من المفاهيم، يحتملُ الاستخدامَ المزدوج. وهو، كغيره من المفاهيم، يخضعُ للتّطورات الاجتماعيّة، تتعدّلُ مضامينُه على ضوء هذه التّغيّرات وفي سياقها.

هل يؤدّي هذا الكلامُ إلى نبذ الحوار كأداة سلوكيّة؟

بالطّبع لا. لكنّ الحوارَ يستلزمُ شروطاً، أقلُّها التّكافؤ والحرّيّة. وفي غياب هذه الشّروط يتحوّلُ إلى نقيضه.

ربّما كان علينا أن نحوّرَ في استخدام المفاهيم. وَلْيكنْ سلاحنا النّقد، فالعينُ النّقديّة تكشفُ العيوبَ وتعرّيها.

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة:

الموضوع: من الحوار بين الأديان إلى الحوار بين المؤمنين

الرّئيس: **المطران بشارة الرّاعي**

المحاضرون:

د. سامي مكارم خلاصات عامّة

د. علي حرب


جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان:
حوار الثقافات والأديان
الثلاثاء ٧ ك١ ١٩٩٩ بالتعاون مع شركة ألفرد وجاك متى

كلمة المطران بشاره الرّاعي

من الحوار بين الأديان إلى الحوار بين المؤمنين

الغايةُ من الحوار بين الأديان لا تقفُ عند حدود الاغتناء بالمعرفة الشّخصيّة للدّين الآخر، بل تتعدّاها إلى الجوهر، أي إلى الحوار بين المؤمنين من أجل إغناء العلاقات المتبادلة والتّعاون. الحوارُ بين الأديان هو بمثابة الأساس الذي يقومُ عليه الحوارُ بين المؤمنين.

فلا بدَّ إذاً وأوّلاً من قيام حوار بين الأديان، شرط أن يقومَ به أناسٌ مؤمنون يعيشون مقتضياتِ إيمانهم الرّوحيّة في علاقتهم مع اللّه، ويترجمونها في حياتهم الاجتماعيّة وفي علاقتهم مع النّاس، أيّاً كان دينهُم أو عرقهُم أو ثقافتهم. والحوارُ في عمقه ليس قضيّةً أكاديميّة بل مسألةٌ حياتيّة: فلا مجالَ للعيش معاً وأنتَ تجهلُ دينَك ودينَ الذين تبني معهم مدينةَ الأرض والثّقافة المشتركة، وتواجهُ وإيّاهم المصيرَ الواحد. وثمّة مواقفُ روحيّةٌ واجتماعيّة ووطنيّة تقتضي أن تكونَ مشتركةً، ولا مجالَ إلى اتّخاذها ما لم يكنِ الحوارُ قد بدّد الأفكارَ المسبقة وسوءَ التّفاهم، وهيّأ النّفوسَ للانفتاح على تقاليد الغير وقناعاتهم. ثمّ إنّ موجةَ الفساد الخلقيّ المتنامية لا يواجهُها ويحدُّ من قوّتها إلاّ الذين تطهّروا واهتدوا داخليّاً، وأثمروا روحيّاً، وبَنوا حياتَهم الخاصّةَ والعامّة على القيم الرّوحيّة والانسانيّة والاجتماعيّة. وكذلك القولُ عن ضرورة التّعاون بين مؤمني الأديان من أجل إيقاظ الضّمير العالميّ ونشر المحبّة ومكافحة المادّيّة والالحاد والتّفرقة العنصريّة وسائر الجرائم التي تُقترفُ ضدّ الانسان. ومعلومٌ أنّ لقاءَ البشر على طريق الطّاعة للّه وحدَه هو عاملٌ يساهمُ في حلّ المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة. «سلامٌ مع اللّه سلامٌ مع الخليقةِ كلّها».

إنّ الحوارَ بين المؤمنين هو «حوار الحياة والقلب». فينبغي على المتحاورين أن يتّصفوا بقلب وديع ومتواضع ينمُّ عن روح الانفتاح على مؤمني الأديان الأخرى، وإرادةٍ

للسّماع، ورغبةٍ في احترام الآخرين وفهمِهم في اختلافاتهم. ولا يقومُ حوارُ القلب بدون حبّ الآخرين، إذا شاء هذا الحوارُ أن يبلغَ إلى التّعاون والانسجام والاغناء المتبادل (الكنيسة في آسيا، ٣١).

الارشاد الرّسولي «رجاء جديد للبنان» يرسمُ خطّ الحوار الحقيقيّ بين مؤمني الأديان، الذي من شأنه أن يبلغَ باللبنانيين إلى المساهمة والمصالحة وإخماد الخلافات والعداوات، وتبديل الذّهنيّات، فينمو التآخي وتتضافرُ الجهودُ المشتركة في إعادة بناء مجتمع مؤهّل دائماً للعيش معاً (عدد ٨٩).

نأمل أن تسهمَ هذه الحلقةُ الدراسيّة التي تنظّمُها جامعةُ سيّدة اللويزة، مشكورةً مع المحاضرين الكرام، إلى اتّخاذ مزيد من مبادرات عمليّة تمكّننا من الوصول إلى مجتمع أفضل.

كلمة د. سامي مكارم

من الحوار بين الأديان إلى الحوار بين المؤمنين

بعد سنين طويلةٍ من الحوار بين الأديان نلاحظُ أنّ هذا الحوار، على جدّيته وعلى سعة آفاقه وعلى الأفكار التي قدّمها أو استنتجها، لم يؤدِّ إلى النّتيجة التي كان يتوخّاها ولم يوصلِ المؤمنين، كما يصرّ المؤتمرُ على تسميتهم، إلى ما كان يطمحُ إليه. ولذلك في رأيي أسبابٌ متعدّدة، منها: أوّلاً أنّ الحوارَ لم يتعدَّ المتحاورين من النّخبة من الدّينين: المسيحيّة والأسلام، إلى القاعدة؛ فقد ظلّ في غالبيّته مقصوراً على المؤتمرات التي عقدها ممثّلو الدّينين.

ثانياً أنّ هذا الحوارَ ركّز في معظمه على أوجه الشّبه بين الدّينين. ومع أنّه اعترف بوجود خلاف في عقائدَ أساسيّة في الدّينين، فقد نظر إلى هذه العقائد على أنّها لا تؤلّف خطراً على الحوار، لأنّها لا تمسّ الأمورَ الإنسانيّة والإلهية التي يشتركُ الدّينانِ بها. وفي هذا، في نظري، تكمنُ الأسبابُ التي أدّت إلى أن هذا الحوارَ لم يعطِ ثمارَه، ذلك أنّه كان حائلاً دون أن يتمكّنَ هذا الحوارُ من اختراق النّخبة القائمة بالحوار إلى القاعدة من المسلمين والمسيحيين على السّواء.

ثالثاً، ظنّ المتحاورون أنّ الأمر في أساسه قائمٌ على الحوار بين ممثّلين عن الدّينين دون أخذهم بعين الاعتبار عواملَ غير الدّين كالعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة والتّربويّة

إذا اطّلعنا على مجمل أعمال هذا الحوار المسيحيّ الأسلاميّ، وقد نشرها مشكوراً معهدُ الدّراسات الإسلاميّة المسيحيّة في جامعة القدّيس يوسف في بيروت تحت عنوان البيانات المسيحيّة الاسلاميّة المشتركة من ١٩٥٤م/١٣٧٣هـ إلى ١٩٩٢م/ ١٤١٢هـ،

نصوص مختارة*»، لَرأينا أنّها تدور على أربعة محاور هي الايمان والقيم الرّوحيّة، الاخلاقيّات، الثّقافة الدّينيّة والاجتماعيّة، السياسيّات الدّينيّة.

ركّز المحور الأوّل على العناصر المشتركة بين الدّينين، وبالتّالي على أهميّة الحوار إذ يتمّ بمشيئة الله ويساهمُ في التّعاون والمواقف المشتركة، ثمّ تناول المحورُ تشجيعَ الحوار وإنشاءَ لجان المتابعة، ثمّ بحث متطلّباتِ الحوار كالاحترام المتبادل والانفتاح على الآخر والاعتراف بأخطاء الماضي والتّعاون من أجل تعارف أفضل، ثمّ تطرّق إلى وجوب احترام الاختلافات بين الأديان، ثمّ تناول نتائج الحوار وهي التّفاهمُ والتّعاونُ لتعبير عقائديّ مجدّد، والتّعاون للتّعميق الرّوحيّ وإيجاد صلاة مشتركةٍ بين الأديان.

أمّا المحورُ الثّاني، وهو الأخلاقيّات، فركّز أيضاً على العناصر المشتركة وعلى أهميّة الحوار من أجل العمل والمواقف المشتركة، وتناول ما سُمّي بالمسائل الأوّليّة وهي حقوقُ الانسان وقيمة الفرد ووجوب الايمان بالله وتعاليمه وعبادته، كما ركّز على أهميّة الحوار من أجل مواجهة المشاكل المشتركة بين الدّينين وهي اللادينيّة والمادّيّة، وأزمة الايمان وتحوّل المفاهيم في العالم واستغلال الانسان واستلابه.

أمّا المحورُ الثّالث، وهو الثّقافةُ الدّينية والاجتماعيّات، فركّز أيضاً على العناصر المشتركة بين الدّينين وعلى أهمية الحوار من أجل العمل والمواقف المشتركة وبحث المسائل الأوّليّة كالأسرة والمرأة والشّبيبة والثّقافة والعلوم الدّينيّة المقارنة والإنماء على صعيد العمل والصّلاة في بناء الوطن وتطوير الحقوق الانسانيّة والدّينيّة من أجل العدالة والسّلام. كذلك ركّز على أهميّة الحوار من أجل مواجهة مشاكل مشتركة كإزالة التّشويه المتبادل في الكتب المدرسيّة والأدب والإعلام، والتعددية الاجتماعيّة والدّينيّة النّاتجة عن المادّيّة والحداثة، كذلك بحثَ المشاكلَ النّاتجة عن هذه التعدّديّة فتناول الأقليّات الدينيّة والتّهجير والنّزوح والحرّيّة الدّينيّة. ثمّ تناول معنى الرّسالة والدّعوة الدّينيّتين وطرقَهما وأهدافَهما.

أمّا المحورُ الرّابع والأخير، وهو السّياسيّات، فتناول علاقةَ الدّين بالدّولة، كما تطرّق إلى كيفيّة المواقف المشتركة بين الدّينين من أجل التّعاون، ثمّ تناول الحربَ والسّلم بعامّة والحربَ والسّلمَ بخاصّة في أماكنَ معيّنةٍ كالقدس وفلسطين وغيرِهما.

إنّ التطرّق لمثل هذه الأمور هو في غاية الأهميّة. ولكنّه، وقد بدأ في زمن مبكر في هذا القرن، لم يمنعِ الحروبَ الدّينيّةَ والعنفَ الدّينيّ والإرهابَ الدّينيّ، سواءٌ أكان ذلك في أوروبا الغربيّة والشّرقيّة وفي أفريقيا والشّرق الأوسط وفي جنوبي شرقي آسيا، ولم يمنعِ الشّعورَ المتنامي بالطّائفيّة بين النّاس وحتّى بين رجال الدّين من الدّينين. وهذه هي الحربُ اللبنانيّة التي دامت عقدين من الزّمن شاهدةٌ على ذلك، وهي لم تنتهِ فصولُها بعد، ذلك أنّ أسبَابها لم تُعالَجْ بعد. أمّا الحوارُ بين الأديان فإنّه بقي عند النّخبة كما سبق القول ولم ينتشرْ بعد في سائرِ المواطنين. وما يمنعُ من انتشاره أنّه يكمن في لبنان بالنّظام ذاته، الذي ينطلق من أصل طائفيّ قائم على أنّ الوحدةَ الوطنيّة هي وحدةٌ بين مختلف الطّوائف حسب شروط التّفاهم التي كثيراً ما تطبعُ روحيّةَ الحوار بين الأديان؛ فهذا الحوارُ قائمٌ في أساسه على أنّ لبنانَ مركّب من أديانٍ مختلفة، وأنّه إذا أمكن التّقاربُ بين هذه الأديان تحقّقت الوحدةُ الوطنيّة. والسّببُ في هذا الاعتقاد قائمٌ على الخلط بين الدّين والطّائفية، وبالتّالي بين الولاء الرّوحيّ لدين من الأديان والولاء السّياسيّ لطائفة من الطّوائف، وهو ولاءٌ أبعدُ ما يكونُ عن أيّ ولاء روحيّ؛ وإنّما هو ولاءٌ قبليٌّ سلبيّ لا يؤدّي مهما «تلطّف» ومهما «تثقّف» إلى أيّة إيجابيّة.

ولذلك، فإنّ التقابل بين الطّوائف إنّما هو في أساسه وفي عقليّته تقابلٌ بين قوميّات واهمة. وهذا التّقابلُ مهما عُمِلَ على التّقارب بين أطرافه يبقى تباعداً وسلبيّةً لا يوصلان بوجه من الوجوه إلى أيّة وحدة وطنيّة، بل يوصلان إلى اتّحاد هشٍّ مصطنع بين مختلِف الطّوائف – القوميّات. ويبقى لكلّ طائفة مرجعُها أو مراجعُها، ويبقى لأفراد كلّ طائفة ولاؤهم لطائفتهم بدلاً من أن يكونَ هذا الولاءُ للدّولة، وتصبحَ المفاهيمُ الاجتماعيّة والسّياسيّة والخلقيّة نابعةً من ثنائيّة بين إسلام سياسيّ ومسيحيّة سياسيّة أو قلْ من ثنائيّة بين مذهبٍ إسلامي مُسيَّس وآخر، ومن ثنائيّة بين «مذهب» مسيحيّ مسيّس وآخر، وتصبحُ المشكلةُ كيفيّةَ الحوار بين مختلف الفئات للوصول إلى «عيش مشترك» أو

«تعايش» بين هذه الفئات. من هنا أصبح الحوارُ بين الأديان حواراً ثيولوجيّاً، كان من نتيجته أنّه اقتصر على المتحاورين دون الوصول إلى الأفراد. وبقي في قرارة نفس اللبنانيّ عامّةً أنّ هذا البلدَ هو في أساسه مجموعاتٌ من الطّوائف وأنّ المشكلةَ هي كيفيّةُ الوصول إلى جعل هذه المجموعات تؤلّف كونفدِراليّةً يعيش في إطارها أفرادُ هذه الطّوائف في وفاقٍ فيما بينهم. وقد نتج من هذا المفهوم الطّوائفيّ والمذاهبيّ للوطن مفهومٌ للوفاق الوطنيّ هو في أساسه خاطىء، ذلك أنّ كلمةَ وفاق تتضمّنُ في معناها الاعترافَ بوجود أطراف متباينة لا تؤلّفُ وطناً وإنّما تؤلفُ مجموعةَ طوائف متعدّدةٍ يمكنُها أن تؤلّف حلفاً فيما بينها، ولكنْ لا يمكنُها أن تؤلّف وطناً يتّصفُ بالدّوام. فالوطنُ الحلف وطنٌ موقّتٌ هشٌّ مهما تغنّينا بأنّ لبنانَ وطنٌ أبديّ. وهو لا يكونُ أبديّاً إلاّ إذا أزال من مفهومه كونَهُ كونفدراليّةً من الطّوائف والمذاهب. لم أرَ في أيٍّ من نصوص البيانات المَسيحيّة الاسلاميّة المشتركة أيّةَ تفرقةٍ بين مفهومَي الدّين والطّائفة، في حين أنّ المفهومَ السّياسيّ للطّائفة مناقضٌ كلَّ التّناقضِ للمفهوم الرّوحيّ للدّين، ولا سبيل للدّين أن يعطيَ ثمارَه وأن يؤدّيَ رسالتَه طالما هو لا يتنكّرُ لهذا المفهوم السّياسيّ للطّائفة. ذلك أنّ الدّينَ في جوهره يقومُ على عبادة الله المحبّة كما في المسيحيّة، والله الرحمن الرحيم كما في الاسلام. والعبادةُ إذ تقومُ على هذا الأساس تصبحُ وراء كلّ عملٍ إنسانيّ، دنيويّاً كان أم دينيّاً. وبذلك لا يعودُ المرءُ ينظُر إلى خصوصيّات كلّ دين على أنّها مميّزاتٌ، بل على أنّها طرقٌ يطرقُها الانسانُ إلى الله. أمّا الطّائفيّةُ فهي في أساسها تقومُ على الاستقطاب السّياسيّ والاجتماعيّ السّلبيّ. فالدّينُ في جوهره إنّما يتنكّرُ للطّائفة بمفهومها السّياسيّ. كما الطّائفةُ بمفهومها السّياسيّ، أي الطّائفيّة، تتنكّرُ لجوهر الدّين، مع أنّها تأخذُ الدّينَ مطيّةً لها ووسيلةً لتنفيذ مآربها.

وهكذا، فطالما أنَّ الطّائفةَ هي غايةُ المواطن الأساسيّة، والدّولةَ هي وسيلتُه لبلوغ غايته تلك، فإنّ كلَّ حوار سيبقى دائراً حول الشّكليّات، عاجزاً عن الوصول إلى عمق المشكلة. من هنا كان الحوارُ المسيحيّ الإسلاميّ حواراً دون جدوى وطنيّةٍ ملموسة، وكانت نتائجُه مقصورةً، كما ذكرنا سابقاً على النّطاق الثيولوجيّ. وإذا كان هنالك من حوارٍ يجبُ أن يقومَ فهو الحوارُ الذي يؤدّي إلى تصحيح مفهوم المواطنيّة في لبنان حيث يكونُ الولاءُ السّياسيّ والاجتماعيّ والنّفسيّ والتّربويّ للوطن لا للطّائفة،

أي عندما تصبحُ الطائفةُ مجرّدَ توجّهٍ دينيّ محض لا يتعلّق بأيّ أمورٍ قوميّة ووطنيّة. وطالما لا تحدثُ دولنةُ المواطن ولا يُسعى إليها فسيبقى لبنانُ بلداً لا علاقةَ له بالحداثة والدّيمقراطيّة، وبالتّالي سيبقى معرّضاً للانهيار.

أمّا الانتقالُ إلى هذه الدّولنة، وبالتّالي الوصول إلى الوحدة الوطنيّة لا إلى العيش المشترك فيجب أن يدورَ على المحاور الآتية:

أولاً: المحور الدّستوريّ حيث تُلغى كلُّ الموادّ التي لها علاقةٌ بالطّائفيّة ليصبحَ الدّستورُ منسجماً مع ذاته ومنسجماً مع الاعلان العالميّ لحقوق الانسان.

ثانياً: المحورُ الاجتماعيّ السّياسيّ، فتُسَنُّ التّشريعاتُ لتحولَ دون سيطرةِ الطّوائف والعصبيّات الطّائفيّة-القبليّة والمناطقيّة وتؤمّنُ للمواطن ممارسةَ حقوقِه المدنيّة بحرّيّة، كما تحولُ دون إقامةِ المجموعات السّياسيّة والأحزاب ذاتِ الطّابع الطائفيّ، وتطبّقُ مبدأ الكفاءة في التّوظيف سواءٌ في القطاع العامّ أم القطاع الخاصّ، وتحرصُ على تأمين الخدمات العامّة لتصبحَ علاقةُ المواطن بالدّولة علاقةً مباشَرَةً لا بواسطة زعماث الطّوائف.

ثالثاً: المحور التّعليميّ والإعلاميّ حيث تعملُ الدّولةُ على توجيه الشّعب توجيهاً يُبعدُه عن النّعرات الطّائفيّة والعصبيّات، ويعيدُ للمعتقدات الدّينيّة صفاءها الرّوحيّ والخلقيّ والاجتماعيّ.

وعلى الدّولة أن تعملَ في هذا المحور من خلال المؤسّسات الثّقافيّة والتّربويّة ووسائل الاعلام والنّشر والاعلان والمظاهر العامّة والاحتفاليّة. كما عليها أن تسهرَ بجدّيّة على بثّ روحِ المحبّة والأخوّة ومنع النّعرات الطّائفيّة والمذهبيّة في جميع المؤسّسات ومن ضمنها المؤسّساتُ الدّينيّة. وربّما يكونُ إخضاعُ الوعّاظ والخطباء ومعلّمي المدارس الخاصّة والعامّة إلى دورات تثقيفيّة تدورُ حول العلاقةِ الايجابيّة للدّين بالمواطنيّة وحول العلاقة السّلبيّة للدّين بالطّائفيّة من أهمّ الوسائل التي تساعدُ على نقل الفرد من مفهوم طائفيّ ضيّق إلى المفهوم الدّينيّ الحقيقيّ. إنّ إنشاءَ نظامٍ متكامل موحّد للتّربية المدرسيّة والمدنيّة والدّينيّة والتّنشئة الوطنيّة يعطي صورةً خيّرة لكلا الدّين والدّولة، كما أنّ تنبُّهَ الدّولة إلى تعليم التّراث بطريقة توجيهيّة خالية من

كلّ ما يُفني الفرديّةَ السّلبيّةَ والقبليّة يساعدُ على خلق المواطن الصّالح سواءٌ أكان ذلك في المناهجِ الأدبيّة أم التّاريخيّة.

رابعاً: المحورُ الثّقافيّ حيث تشجّع الدّولةُ على عقد النّدوات والمحاضرات والبرامج الاذاعية والتّلفزيونيّة التي تبثّ الرّوحَ الوطنيّة اللاطائفيّة، كما تسهر على منع نشر كلّ كتابٍ أو منشورة يُشتمُّ منها روحيةٌ طائفيّة أو عشائريّة أو مناطقيّة.

نحن بحاجة إلى دولنة المواطن لكي يبنيَ دولةَ المواطنيّة الواحدة، لا لكي يبنيَ دولةَ العيش المشترك.

بيروت: دار المشرق، ١٩٩٥.

كلمة د. علي حرب

إسمحوا لي أن أعترفَ أمامكم بأنّ العلاقةَ بين الأديان أو بين الثّقافات ليست مشكلتي، ولذا فهي لا تثيرُ اهتمامي.

لأنّني أعتبرُ أنّ المشكلةَ هي أهمّ.

كيف؟

فمشكلتي ليست مع المطران غريغوار حداد ولا مع المطران جورج خضر. بل أجد أحياناً أنّ الحوارَ مع أحدهما هو أسهلُ من الحوار مع والدي أو مع ذلك الشّيخ الذي اتّهمني بالإلحاد، أنا وزملائي من العاملين في فروع المعرفة.

طبعاً لا أريدُ التّبسيط. فأنا لي انتماءاتي التي هي أسرتي وطائفتي أو مذهبي وديانتي. وهي دوائرُ تقيّدُني وتلزمني، أيّاً كان خروجي عنها. ولو أخذتُ ببساطة إسمي وحدَه، أجدُ أنّ هذا اللفظَ كان يمكنُ له إبّان الحرب أن يكونَ سبباً لخطفي وهلاكي. هذا فضلاً عن أنّ الكثيرين يعاملونني بوصفي أنتمي إلى طائفةٍ بعينها دون غيرها، من حيث حظوظي أو فُرصي المدنيّة.

ومع ذلك، فإنّه من التّبسيط وربّما الخداع القولُ بأنّ مشكلةَ اللبنانيّ مثلاً هي مشكلةُ صراع بين إسلام ومسيحيّة أو بين ثقافات أو لغات متعدّدة، كما يؤثرُ الأب سليم عبو..

فأنا على الأقلّ عندما خرجتُ عن الطّوق واستقلّيت بفكري لم أعدْ أرى أنّ لي مشكلةً مع المسيحيّة مثلاً، ولا مع اليهوديّة أو البوذيّة. واليوم أرى أنّ العلاقةَ بين الأديان في صراعاتها على تأويل المعنى هي جزءٌ من مشكلةٍ أكبرَ وأعقدَ، هي العلاقةُ بين الأنا والآخر، سواءٌ على صعيد الأفراد أم على صعيد الجماعات.

هذه هي المشكلة الأمّ أو أمُّ المشاكل: كيف يتعاملُ المرء مع الآخر؟ أي كيف يسوسُ هوّيّتَه، كيف يعيش الواحدُ مع الآخر وبه، وكيف يتغيّر أو يتحوّل به ويحوّله على سبيل الخلق والانتاج أو الاستحقاق والازدهار، ويديرُ اختلافَه عن سواه؟

لأنّ هذه المشكلةَ هي مشكلةُ كلّ مجتمع صَغُر أم كبر، حديثاً كان أم قديماً، يعتنقُ أهلُه الإسلامَ أو المسيحيّة، البوذيّة أم الماركسيّة، أكانوا من فرقة السّنّة والأرثوذكس أم من فرقة الشّيعة والبروتستانت..

على هذا المستوى من النّظر والتّحليل لا وجودَ إلاّ للآخر والمختلف. لأنّ المرءَ حيثما وَلّى وجهَه لا يجدُ سوى الآخر: من حضنِ الأمّ إلى جحيم العدوّ، ومن مسكن الزّوجة أو الخليلة أو إلى سجن الدّولة والحكومة، ومن العلاقة بالشّقيق أو الصّديق إلى العلاقة بالنّدّ والخصم...

والعلاقة بالآخر هي ملتبسةٌ ومركّبة بقدرِ ما هي ضروريّة.

هي ضروريّةٌ إذْ لا فَكاكَ للواحد ما دام يتكلّمُ ويتواصل أو يفكّر ويرمز من آخر يعنيه ويقصده أو يحتاجه ويتبادل معه أو يتّجه إليه ويتواجه معه أو يلتحم وإيّاه، .. ومن فرط العاطفة أدمنُ فرطَ العداوة!

من هنا، فالعلاقةُ بالآخر ملتبسةٌ وخادعة. إذ هي يمكنُ أن تنقلبَ من فردوس إلى جحيم، كما هي حالُ الصّلة بين الحبيبين العاشقين. والصراعاتُ عندنا تشهدُ أنّ علاقاتِ الأشقّاء أثمرتِ الانشقاقَ والفرقة والاختلافاتِ الوحشيّةَ أكثر ممّا أثمرتِ الوحدةَ والتّضامنَ والعلاقاتِ الأخويّة. هذه هي الحالُ من الجزائر إلى أفغانستان، ومن السّودان إلى إيران. ولا أنسى أبداً بلدي لبنان الذي كان مسرحاً لحروب الأعداء والأشقّاء على السّواء، والذي قدّم شهادةً حيّة على أنّ الحربَ بين الطّوائف أو بين الأحزاب قد ارتدّت إلى داخل كلّ طائفة أو إلى داخل كلّ حزب لكي تنتجَ مزيداً من الفرقة والشّرذمة: بين أمل وحزب الله، أو بين الجماعة والأحباش، ومن قبل بين الكتائب والأحرار، ثمّ بين الكتائب والقوّات، وأخيراً على ما قرأنا بين الكتائب ونفسها. ولا يغضبنّ الأخوةُ من ضرب المثل. فأنا عندما كان ابني يسألني أثناء حروب الأحياء

والزّواريب: لمَ يقتتلون وهم من مذهب واحد أو حزب واحد، كنت أجيبه لمَ تتشاجرُ مع شقيقك، محاولاً بذلك كسرَ حواجز المذهبيّة البغيضة، أو إخراجَه من معسكر الهويّة القاتلة. على هذا النّحو كنتُ أحاول ممارسةَ هويّتي: إقامة علاقة نقديّة مع الذّات لاكتشاف وجهٍ يجمعُني بالآخر. وبالعكس، فعندما كان الآخرُ يحاولُ حشري في غيريّتي، كنتُ أفكّكُ موقفَه لكي اكتشفَ ما يجمعُني به. ولذا عندما حاول ذلك الباحثُ الفرنسيّ مُعاملتي بوصفي الآخر، قلتُ له: أنا الآخر قوميّاً أو دينيّاً. ولكنّي لستُ الآخرَ فلسفيّاً.

ومغزى الشّواهد أنّ ما نظنُّه المثِلَ أو الشّبيه قد يكونُ لغماً ينتظرُ ساعةَ الانفجار، بقدر ما يجري التّعاملُ معه بعقليّة أحاديّة أصوليّة مركزيّة ثبوتيّة. وإلاّ كيف نفهمُ النّزاعاتِ الدّمويّةَ التي شهدها وما يزال العالمُ العربيّ أو الإسلاميّ بين دولة ومجموعاته أو بين قبائله وطوائفه.. والعكسُ صحيحٌ. بمعنى أنّ ما نحسبُه الآخرَ قد يكونُ الملاذَ أو الملجأ أو من نتمنّى أن نكونَ مثلَه أو نعجزُ عن الإتيان بمثله، كما هي علاقتُنا باليابان أو بأوروبا. وإلاّ كيف نفهمُ أنّ الكثيرين من العرب والمسلمين يهجرون من بلدانهم نحو الغرب إمّا هرباً من جور أنظمتهم أو من فقر مجتمعاتهم.

والأسئلةُ التي تحكي نفسَها علينا هنا: من هو الآخرُ بالنّسبة إلى المرأة الكويتيّة مثلاً: المرأة الغربيّة أم الرّجل الكويتيّ؟

من الآخر بالنّسبة إلى الكرديّ: إسرائيل أم الدّولُ المحيطة بكردستان والتي تحاول ابتلاعَها وعدمَ الاعتراف بمشروعيّتها؟

من الآخر بالنّسبة إلى الدكتور رضوان؟

الأسئلة والشّواهد كثيرة. وكلُّها تعمل على تفكيكٍ بثنائيّة الأنا والآخر، لإعادة النّظر بالمفاهيم التي ترتكزُ عليها الهويّة، كالأصل، والإسم والنّصّ والمعنى والوحدة والحقيقة.

العلاقة بالأصل علاقةٌ متغيّرةٌ متحوّلة، لأنّه لا يمكنُ لأحد امتلاكُ المعنى لاستحالة التّطابق مع الأصل.

الهويّة: مركّب متعدّد

الوحدة: وحدة المختلفين لا وحدة المتماثلين. إذ المتماثلان تمامٌ لا إمكان أمامهما سوى الاختلاف والخلاف والنّزاع، بقدر ما يريدُ الواحدُ للآخر أن يكونَ نسخةً عنه أو آلةً له أو...

وبالعكس عن ذلك، أهلُ الاختلاف أمامهم الفُرصةُ للاجتماع والالتفاء، ليس في الفرع.

الحوار: مناخ بيئة أوسط، ولذا ليس الهدف بالوصول إلى الاندماج والانصهار، إذ لا يوجد سوى الاختلاف والفروق.

خلاصة القول:

الحوار يقتضي التّخلّي عن شبكة من المفاهيم كالأصل والنّقاء والجوهر والمركز والمعسكر والقوقعة والضّحيّة، نحو مفاهيم أخرى هي الوسط والشّبكة والفرع والتّنوّع والتعدّد والمسؤوليّة المتبادلة والمشاركة والتّواصل...

فالحوار هو أن نسلّمَ بأن الآخرَ مختلفٌ عنّا وبأنّه من الأحسن والأغنى والأفضل أن يبقى كذلك لكي نغتنيَ به.

القسم الخامس

د. أنطوان مسرّه خلاصة مناقشات المؤتمر



خلاصة مناقشات المؤتمر
د. أنطوان مسرّه

حوار الثّقافات والأديان في لبنان:
منهجيّة وعوائق وحلول

ما يوجزُ أعمالَ المؤتمر، الذي عقدته جامعةُ سيّدة اللويزة، في ١٩٩٩/١٢/٧ حول موضوع: «حوار الثّقافات والأديان: من الحوار العقائديّ إلى ثقافة الحوار والانفتاح»، هذا الهاجسُ الذي عبّر عند أحدُ المشاركين: «إذا عادت الأسلحةُ إلى شبابنا هل لدنيا المناعةُ تجاه إعادةِ إنتاج حروب أهليّة أو داخليّة جديدة؟» (ملحم خلف). تَفترضُ هذه المناعةُ إدراكاً عميقاً لدى اللبنانيين بالخطر المشترك، وتوبةً قوميّة رادعة تجاه الانقسامات واستغلالها وصبغها بطابع الحرب الأهليّة. ويؤكّد المطران غريغوار حدّاد، في هذا المجال، أنّ الله هو على مسافة واحدة من جميع الأديان.

تمحورتِ المناقشاتُ حول ثلاث قضايا تتعلّقُ بمنهجيّة الحوار وعوائقه والحلول العمليّة لترسيخه وتنميته*.

١ - الحوار: أسسه ومنطلقاته

«الحوار الثقافيّ المقترح في برنامج هذه السّنة، وفق ما جاء في مقدّمة المؤتمر (عبدو القاعي) هو دعوةٌ للانفتاح والتّواصل بين الثّقافات من أجل الاعترافِ ببعضنا بعض واحترامِ بعضنا بعض كما نحن، والمحافظة على الطّبيعة والبيئة وصيانتهما كما هما. هذا الحوار نريدُه هكذا مناسبةً للتّفاعل الثّقافيّ بين النّاس من أجل التّمرّس على سبل الانتقال من ثقافة استغلال الموارد والتّخطيط لبناء المعارف والقدرات والقيم الهادفة

* إنّ النصّ هو خلاصة تحليليّة لمناقشات المؤتمر دون إيجاز مضمون الأبحاث المقدّمة.

إلى توفير أفضل فاعليّة ممكنة في نوعيّة المنتوج الاقتصاديّ، إلى ثقافة إغناء موارد البيئة والانسان من أجل إعادة توفير شروط نوعيّة الحياة على الأرض وتنشيط المواطنيّة وصياغة نماذج جديدة ومتطوّرة إنسانيّاً للتّضامن والمشاركة والتّآخي بين النّاس، من المستوى المحليّ إلى المستوى العالميّ الشّامل. فغايةُ هذا الحوار الثّقافيّ هي إذاً تمتينُ الدّيمقراطيّة والسّلام في لبنان والعالم.

ففي هذه النّدوة نتطلّعُ برجاء إلى الأديان السّماويّة وإلى حوارها في ما بينها، عبر الحوار بين المؤمنين الانثقافيّ والشفّاف، مستهدفين في ذلك تطويرَ إنسانيّة الانسان من أجل الولوج إلى نوعيّة الحياة وإعادة صياغة نوعيّة منتوجاتنا الاقتصاديّة وانتاجاتنا الاجتماعيّة والسّياسيّة.

رجاؤنا في تطلّعنا هذا إلى الأديان، لا يستندُ إليها كمعتقداتٍ محدّدة، بل يستلهمُ «قدرتَها على المقاومة» بحسب قول «كلود جيفري» في بحثها عن «الواقع النهائيّ» أو نهائيّة الواقع، أي الحقيقة التي تضع النّزعةَ إلى الاكتفاء الذّاتيّ «وسيطرة أنانية الذّات المقتدرة في مكانها الصّحيح»، أي في محدوديّة زمانها ومكانها».

٢- الحوار: منهجيّته وأبعاده

استأثر موضوعُ الحوار بين الأديان بجانبٍ كبيرٍ من المداخلات والمناقشات. لكنّ السّؤالَ الذي يُطرح، تحقيقاً لثبات السّلم الأهليّ الدائم: كيف تتحوّل الفروقاتُ الدينيّة، والثّقافيّة عامّةً، إلى عنصر نزاعٍ واستقطاب؟ تنهار التّقاليدُ اللبنانيّة العريقة في التّفاعل بين الأديان، وكذلك الأبحاثُ والخبراتُ في الحوارِ وجهودُ اللبنانيين التاريخيّة في ثلاث حالات: عندما ترتبط التّبايناتُ الدّينيّة بمخاوفَ حول المشاركة في الحكم، وعندما تُستغلُّ الأديانُ في التّنافس والتّعبئة السّياسيّة مثيرةً المخاوف، وعندما تنحرفُ الأديانُ عن روحيّتها فتتحوّلُ إلى متاريسَ عقائديّةٍ مغلقة:

١- **المخاوف حول المشاركة في السّلطة:** إنّ البحثَ في الطّائفيّة على الطّريقة التّقليديّة لم يعدْ بريئاً، لأنّه قد يثيرُ مخاوفَ حول المشاركة الدّيمقراطيّة في السّلطة. نلاحظُ مدى عقلانيّة روّاد الاستقلال وحكمتهم. كان رياض الصلح يستعملُ عبارةَ

«طمأنة المسيحيين وطمأنة اللبنانيين». ليست «الطّمأنة» بلاغةً كلاميّة. لها مدلول سياسيّ ودستوريّ.

واستُعملت خلال المؤتمر عبارةُ «طائفيّة» دون توضيحٍ لمضمونها. تشمل العبارةُ ثلاثةَ معان مختلفة: قاعدة الكوتا أو المشاركة، وحقّ الطّوائف في أحوالها الشّخصيّة وبعض قضايا التّعليم (المادّتان ٩ و١٠ من الدّستور)، والتّعصّب الدّينيّ والعقليّة الطائفيّة. هذه المعاني الثلاثة مترابطةٌ، ولكنْ لكلّ معنىً منهجيّتُه في التّفسير والمعالجة. إنّ اعتمادَ نظام مدنيّ اختياريّ للأحوال الشّخصيّة قد يعالجُ بعضَ المظالم في أنظمة الأحوال الشّخصيّة، لكنّه لا يحلُّ معضلةَ المشاركة والعقليّة الطّائفيّة. يُفضّلُ تالياً استعمالُ مفاهيمَ أقلّ تلوّثاً من عبارة طائفيّة، وهي مفاهيم: قاعدة المشاركة، وأنظمة الأحوال الشّخصيّة، والتّعصّب الطّائفيّ. وما دام أنّ الثّقافةَ الميثاقيّة في المشاركة غيرُ متجذّرة في الإدراك والسّلوك، فهناك خطرٌ نزاعيّ دائم على التّراث اللبنانيّ العريق في التّفاعل بين الأديان والمذاهب.

٢- **استغلال الدّين في التّنافس السّياسيّ:** تمتدُّ اليوم ظاهرةُ استغلال الدّين في التّنافس السّياسيّ، وتنفلشُ الحدود بين الدّين والسّياسة لأسباب أربعة:

- الدّيمقراطيّة التي تنمّي التّنافسَ السّياسيّ وتوسّع أطره.
- تعدّديّة الهيئات التي تتكلّم باسم الدّين.
- انتهاء الحروب بين الدّول وامتداد الحروب الأهليّة أو الدّاخليّة على أسس دينيّة أو عرقيّة أو ثقافيّة عامّة.
- تنامي العقائديّة لدى الأديان التي قد تتحوّلُ إلى مؤسّسات ذات مواقعَ في السّلطة. وكذلك تُطرح القضايا من منطلق دينيّ، وهذا ما يجعلُها غيرَ قابلة للتّفاوض كالقضايا الأخرى المادّيّة.

كلّ الأديان معرّضةٌ للتّسييس أو الاستغلال السّياسيّ في حال توفّرَ حدٌّ أدنى من الدّيمقراطيّة. وكلُّ الأديان دون استثناء مرغمةٌ على إيجاد أطرٍ تَحولُ دون الاستغلال المولّد لنزاعاتٍ غيرِ قابلة للتّسوية كالشّؤون الأخرى. إنّ الذين يذكرون قولَ المسيح: «أعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله» يغفلون مقدّمة النّص التي هي أساسُ المعضلة.

جاء في المقدّمة: «إنّ الفريسيين أرسلوا اليه جواسيسَ يراؤون أنّهم صدّيقون لكي يأخذوه بكلمة فيسلّموه إلى سلطة الوالي» فسألوه قائلين: يا معلّم أيجوز لنا أن ندفعَ الجزيةَ لقصير أم لا؟ وإذ أدرك مكرَهم قال لهم: أروني ديناراً. لمن هذه الصّورة؟ وهذه الكتابة؟ قالوا: لقيصر. قال لهم: ردّوا ما لقيصرَ لقيصر وما للّه للّه. فلم يستطيعوا أن يأخذوا عليه شيئاً في هذا الكلام أمام الشّعب، بل دُهشوا من جوابه ولزموا الصّمت».

لم يُجبْ المسيحُ عن السّؤال – الحيلة. في النّص مشكلةُ استغلال الدّين في السّياسة أو متاجرة قيصر باللّه. وكلُّ المعضلة في كلمة ما التي يستحيلُ تحديدُها: ما هو لقيصر وما هو للّه؟ والمسيح نفسُه حُكم عليه بالموت، من النّاحية البشريّة، لأسباب سياسيّة، بالرّغم من كلّ ابتعاده عن أيّ صراع للسّلطة. في مجال آخر، طَرَدَ المسيحُ التّجّارَ من الهيكل مؤكّداً على عدم المتاجرة بالأديان. يَفترضُ الحؤولُ دون الاستغلال والمتاجرة فصلاً وظيفيّاً بين الهيئات الدّينيّة والدّنيويّة، لا فصل الدّين عن الدّولة. وتكمنُ المعضلةُ في حماية الدّين من السّياسيين ومن رجال الدّين الطّامعين في السّلطة.

٣- **الدّوغماتيّة «الدّينيّة»**: تصبحُ الأديانُ مصدرَ نزاعات في دوغماتيّتها التي هي متاريسُ ذهنيّةٌ، وتالياً منبعُ صور مشوّهة ونزاعيّة تجاه الآخر. جاء في إحدى المداخلات: «المؤمنون باللّه الواحد ينهلون من منبع واحد (رباب الصّدر شرف الدّين). والبحث عن الحقيقة لها شروطُها: «إذا كان كلُّ واحد يفسّرُ النّصَّ من موقعه فليس هذا حواراً. في الحوار مقارنةٌ ومواجهة» (المطران جورج خضر). حتّى في العلوم الطّبيعيّة «الحقيقة المطلقة ليست في جيب أحد، ويقتضي الابتعادُ عن لغة إثبات الوجود مع استعداد المحاورين الدّائم لإعادة النّظر في قناعاتهم» (محمّد رعد).

من أين أتينا بالتّرسانة العقائديّة في الإنجيل؟ لا أحد آمن بالمسيح نتيجةَ براهين صلبة حول المادّة والرّوح، وعقيدة الثّالوث أو طبيعة المسيح... لا يوجد عمليّاً «تعليم» مسيحيّ بمعنى كتاب تقرأ مضمونَه الموضوعيّ بمعزل عن شخصيّة مؤلّفه. المسيح لم يكتبْ، خشية أن ينمّطَ الإنسانُ «الآيات» ويبتعدَ عن روحانيّتها. الرّسلُ هم الذين كتبوا عن المسيح. هذه الطريقةُ في نقل البشارة دون كتابة وترك الرّسل الشّهود يكتبون تحمّلُ كلَّ مسيحيّ مسؤوليّةً خاصّة في نقل البشارة بدوره، لأنّه وريثُ تعليم لا ينقلُ

إلاّ بالشّهادة الحيّة. تجسّد المسيحُ كي يجعلَ ألوهيّته محسوسةً، قريبةً منا، قابلةً للاقتداء والعيش اليوميّ، لا كي نسترسلَ في البحث عن الله على نمط ما قبل التّجسّد. كيف نعيدُ النّاسَ بكثافة إلى الحادثة التّاريخيّة التي حصلت منذ ألفي سنة، والتي يُخشى، مع البعد الزّمنيّ والمكانيّ، أن تتحوّلَ في الأذهان إلى أسطورة أو عقائديّة؟

تثير اكتشافاتُ الفيزياء النوويّة اليوم الذّهولَ لدى العلماء، وتقلبُ المفاهيمَ التي كانت سائدةً حول المادّة والرّوح. مقاربةُ الحقيقة لدى المفكّرين والذين يتابعون مجرى الأمور هي اليوم مقاربةٌ متواضعة. إنتهتِ الثّوابتُ المعلّبة، ويدخلُ الإنسانُ اليوم عالمَ الاكتشاف المتدرّج والمستمرّ. يؤدّي هذا التغييرُ لدى بعضهم إلى ضياعٍ وفقدانٍ لكلّ مرجعيّة. لكنّه يمكنُ أن يُترجمَ إيجابيّاً بتعدّديةٍ فكريّة وقبولٍ بالتّباين واحترامِ الآخر في اختلافه.

لدى المسيح قناعاتٌ واضحة، ولكنّه يثيرُ دائماً الاستغرابَ والارتباك. الإنسانُ الذي يبدو أنّه يصلّي يعتبرُه المسيحُ غيرَ مصلٍّ. والمرأةُ التي يعتبرُها المجتمعُ زانيةً لا يَنظرُ إليها كزانية. ومن ينصّب نفسَه عالماً في الدّين لا يعتبرُه كذلك. واللصُ المصلوبُ إلى جانبه يعدُه بملكوت السّماوات... الإنجيلُ مناقضٌ لكلّ أشكال الدّوغماتيّة. إنّه يدعو الإنسانَ إلى عدم الحكم بإطلاقيّة، وادّعاءِ امتلاكِ الحقيقة. يثيرُ المسيحَ دائماً الارتباك. الحقيقةُ البشريّة اكتشافٌ نسبيّ متدرّج ومستمرّ.

في كتاب مبسّط، يشرحُ الفيلسوف واللاهوتيّ جان غيتون **Jean Guitton** درجاتِ المعرفة بالشّكل الآتي: «إذا نظرتَ إلى الشمس تقول إنّك رأيتَها بعينيك، ويُسمّى ذلك مشاهدةً. وإذا قيل لك إنّ الشّمسَ هي أكبرُ من الأرض بـ ٣٢٢٠٠٠ مرّة، وأنّه تمّ قياسُ ذلك، بينما لا يمكنُ رؤيتُه بالعين، يُسمّى ذلك معرفة. وإذا قيل لك إنّ امرأةً تحبّك، أمُّك مثلاً، بينما لا تستطيعُ مشاهدةَ ذلك ولا قياسَه، ولكنّك تقبلُ به، يُسمّى ذلك إيماناً. المعرفةُ أهمُّ من المشاهدة، والإيمانُ أهمّ من المشاهدة والمعرفة».

يتطلّبُ التّطوّرُ الحاصل اليوم نمطاً جديداً في التّعامل مع الحقيقة ومع الغير الذي لا يجارينا في آرائنا. لكنْ، في المنطقة ما زالتِ الحقيقةُ تكراراً واجتراراً وتلقيناً وأفكاراً

جاهزةً ومعلّبة. كم من الاجتماعات المسمّاة حواريّةً هي متاريسُ عقائديّة، بينما علينا أن نكونَ دائماً مستعدّين لاكتشاف الحقيقة.

تتوفّرُ في لبنانَ تسهيلاتٌ لثقافة الحوار، أبرزُها «وجود رؤيا واضحة في مقدّمة الدّستور اللبنانيّ المعدّل والنّظام التّوافقيّ اللبنانيّ حسب المادّة ٦٥ الجديدة من الدّستور، وهذا يمنعُ الهيمنةَ الأحاديّة» (أنطوان سيف)، وكذلك التّقاليد اللبنانيّة في التّسوية التّفاوضيّة، لكنّه يقتضي وضعَ حدٍّ للمساومة على حساب دولة القانون والمصلحة العامّة، على نمط الأقوال المتداولة في لبنان: شوفيها، مشّيها، بيناتنا، لا تحمل السلّم بالعرض...

٣- عوائق الحوار: الاطلاقيّة والتّطييف

أبرزُ العوائق لثقافة الحوار هي «الإحياء الدّينيّ الذي يثيرُ المخاوفَ والانتروبولوجيا الاستعماريّة السّائدة والذّهنيّة الطّائفيّة التي تخلط بين الإيمان والانتماء الدّينيّ-الاجتماعيّ والنّقص في المعرفة والجهل» (رضوان السّيد)، وكذلك «المنهج الفكريّ الاطلاقيّ في التّعامل مع الآخر، وهذا يعطّل الحوارَ من نقطة انطلاقه» (سمير خوري) «والخوف من سيطرة فئة على غيرها» (جورج لبكي). تكمن غالباً المعضلةُ «بين المسلم ونفسه والمسيحيّ ونفسه» (جو معكرون). وذكر أيضاً «التّبادل الكلاميّ غير الناضج والدّخول في منطق المسموح به والأفكار المعمول بها» (ملحم خلف). أبرز العوائق أربعة:

١- **تراجع ثقافة الحوار:** لا شكّ أنّ «الحوار هو من ميزات الإنسان ويدخل في إطار عمليّة المساءلة والمجاوبة. وليس الحوارُ نقلَ أفكار، بل إعادةُ صياغتها، وهو الذي ينقلُنا من الرأي والموقف إلى الحقيقة. ومن شروط الحوار أن يكونَ الآخرُ في الوجدان. الحوارُ إصغاءٌ أصيل للآخر. وليس الحوارُ ذا تاريخٍ طويل في ثقافتنا. استطاعت النّهضة أن تُرسيَ محطّةً حواريّة فناقشت أهمّ المواضيع» (الأب سليم دكّاش). ونلاحظ أحياناً في حلقات تلفزيونيّة أنّ الأفكار تتصادم وتصارع، ولكنْ دون توليف. والإمام الصدر «غيّبه أعداءُ الحوار» (رباب الصّدر شرف الدّين).

٢- **الفكر الوحدويّ الاطلاقيّ:** «أنتجت الوحدة اختلافاً لأنّها طغيان» (علي حرب).

٣- **الاغتراب الثّقافيّ**: يبعدنا الاغتراب الثّقافيّ عن الحوار الحياتيّ. وفي العديد من التّوصيات «يرى الشّاب أنّها غريبة عنه» (ملحم خلف).

٤- **تنامي التّطييف**: أورد العديدُ من المشاركين أنّ كيفيّة تطبيق النّظام الطّائفيّ هي المشكلة (جو معكرون). وأنّ «الطّائفيّة تزداد انتعاشاً» (كامل مهنا). وجاء في إحدى المداخلات: «لم أحسّ بالطّائفيّة كما أحسُّ بها اليوم» (بيتي هنداوي).

٤- الحلول: قيم ومؤسّسات وثقافة ميثاقيّة

ما هي الحلول المقترحة؟ في سبيل بناء ثقافة الحوار، اقتُرحت التوجّهاتُ الآتية:

١- **حقوق الإنسان**: تجنّبُ الانخراط في الصّراعات السّياسيّة التّقليديّة ومقاربة القضايا من منطلق حقوق الإنسان (كامل مهنّا).

٢- القيم: يقتضي العملُ على إبراز القيم الإيجابيّة في التّراث اللبنانيّ وتطويرُها بدلاً من إنكارها (أنطوان سيف). ويقتضي توجيهُ الحوار نحو القضايا الخلقيّة، لأنّ «الحوارَ اللاهوتيّ الاطلاقيّ يوصلُ إلى تبيان فروقاتٍ لا يمكنُ القفزُ فوقها، وكذلك الإقرارُ بحقّ الاختلاف وبقدرة الإنسان على الاشتراع استناداً إلى القول إنّ الإلحادَ (بمعنى الحياد) في الميدان السّياسيّ هو شرطٌ لحرّيّة الإيمان، لأنّ إرادةَ السّيادة المطلقة على المجتمع مستحيلةُ التّحقيق» (فارس ساسين).

٣- **الخبرات الميدانيّة**: يقتضي تنميةُ الخبرات التي يُعاشُ فيها الحوار: «العبرة في لبنان بشكل خاصّ ليست في الكلام، ولا قيمةَ لفكرة إلاّ اذا اقترنت بعمل. كفّوا عن الكلام وتعالوا لنعيشَ فنجمعَ شمل العائلة اللبنانيّة. لا حوار إذا كان فارغاً من إطار عملانيّ. ما هو الإطارُ المعروض على شبابنا؟» (ملحم خلف). جاء في حديث شريف: «إذا أراد اللّه شرّاً بقوم منعهم من العمل ورزقهم الجدل».

٤- **مؤسّسات الحوار**: الحوار بحاجة إلى مؤسّسات فاعلة، أبرزُها المجلسُ النيابيّ كما يصفُه ميشال شيحا مكاناً للتّلاقي بدلاً من الصّراع في الشّارع (فارس ساسين). يتطلّب الحوارُ في المؤسّسات العامّة (جورج لبكي) احتراماً للقواعد القانونيّة والإداريّة، وإلاّ زادت حدّةُ التّنافس بين الأعضاء داخل المؤسّسة. ولوحظ «افتقار

إلى البيئات التي تحقّقُ التّواصلَ: «ننتظرُ دائماً دعوةً من إحدى الكنائس الغربيّة. نحتاجُ إلى تنشيط المؤسّسات لدى الطّرفين» (رضوان السّيّد). ونحتاجُ إلى إحياء مؤسّسات قديمة فاعلة، أصبح اليوم دورُها مغيّباً (فارس ساسين).

٥- **الذّاكرة**: الحاجةُ إلى تنقية ذاكرة اللبنانيين، وخاصّة جيل الشّباب (حارس شهاب). هناك وسيلتان لصيانة البنيان الثّقافيّ في العيش المشترك:

- تنمية توبة قوميّة وصدمة نفسيّة تجاه المعابر التي عرفناها خلال الحرب والتي تفصل بين اللبنانيين وتذلّهم. هل لدينا المناعةُ الكافية بشكل أنّه إذا سعى أحدُهم مستقبلاً إلى إرساء معبر في الشّارع ينقضُّ سكّانُ الحيّ كالمجانين لمنعه من تشييده؟

٦- **المواطنيّة**: يمكنُ تجاوزُ الطّائفيّة في تنمية المواطنيّة.

إنّ «النّدوة اللبنانيّة» بقيادة ميشال أسمر أرست دعائمَ ثقافةِ الحوار. لكنّ سياسةَ إثارة المخاوف حول طبيعة النّظام اللبنانيّ ومواثيقه استمرّت. وهذا يعيدُ النّاسَ الأكثرَ اعتدالاً إلى غرائزها.

ويتحوّلُ الدّينُ إلى عنصر استقطاب ونزاع عندما يرتبطُ بنزاع على السّلطة وبإثارة مخاوف حول المشاركة. يعني ذلك أنّ البنيانَ الصّلبَ في الحوار بين الأديان والتّقاليد في التّفاعل والجهود البحثيّة حول العيش المشترك تنهارُ إذا لم تقترنْ بالثّقافة الميثاقيّة.

ويتطلّب الحوارُ صراحةً، قولاً وممارسة، على عكس النّمط السّائد في المجاملة والتّذاكي. العيشُ المشترك ليس تجاوراً، ولا مساكنةً، بل العيشُ مختلفين ومعاً (حارس شهاب).

الحاجة هنا إلى خطاب متجدّد بدلاً من «اللغة قديمة على ألسنة جديدة» (ملحم خلف). يعني واجب «الاحترام» الذي تنصّ عليه المادّة ٩ من الدّستور اللبنانيّ الإقرار بقيمة ذاتيّة للآخر وانفتاحاً فكريّاً، لأنّ «الموافقين والمعارضين هم غالباً جزءٌ من حقيقة واحدة أوسع» (أنطوان سيف). والآمال الحواريّة لا حدودَ لها في لبنان الذي يتميّزُ بالاعتراف بالخصوصيّات، حسب المادّتين ٩ و١٠ من الدّستور، وكذلك بقدرة كبيرة على الاندماج.

المحتوى

صدر في السّلسلة

- ❑ مجموعة في كتاب:
  السّير في لبنان
  المياه والكهرباء والهاتف
  الصحّة في لبنان
  التربية في لبنان
  البيئة في لبنان
  السكن والإسكان في لبنان.
- ❑ العائلة في لبنان
- ❑ المواطنيّة والدّيمقراطيّة والانتخابات
- ❑ المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة
- ❑ العمل والمهن في لبنان
- ❑ الجامعة والعلم والعمل
- ❑ الإرشاد الرسوليّ: رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل
- ❑ البلديّة: سلطة محليّة ومشاركة مدنيّة في القانون والممارسة
- ❑ الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة - دور الأسرة
- ❑ الجامعة والمدينة
- ❑ الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة

- ❑ الإعلام: حرّية – قانون وتنظيم – علم وخلقيّة
- ❑ الموارد المائيّة في لبنان
- ❑ الرهبانيّات رسالة للمستقبل
- ❑ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التّكنولوجيا
- ❑ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات المخدّرات والسّيدا
- ❑ حوار الثّقافات والأديان: من الحوار العقائدي إلى ثقافة الحوار والانفتاح